عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
479



الانتقال إلى الديموقراطية

ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟

تأليف: علي الدين هلال

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

VISIT…

LANZAROTE Caliente.com

عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

الانتقال إلى الديموقراطية

ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟

تأليف: علي الدين هلال



ديسمبر 2019
479

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
هاتف: 22431704 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 652 - 2

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الآخر 1441 هـ ـ ديسمبر 2019

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

المقدمة

لماذا هذا الكتاب؟

لماذا يُؤلَّف كتاب جديد عن الانتقال إلى الديموقراطية؟ وما الذي يمكن أن يضيفه إلى عشرات الكتب التي صدرت في هذا الموضوع؟ لا بد أن نبدأ من هذين السؤالين حتى يمكن تبرير كتابته من جانب المؤلِّف، والاطلاع عليه من جانب القارئ.

الجديد أولا - فيما أعتقد - أنه كتاب موضوعه الخبرات الدولية للانتقال الديموقراطي، ولكن هدفه فهم العوامل التي أدت إلى تعثر الانتقال إلى الديموقراطية في العالم العربي. ولا يمكن إدراك ذلك إلا بالمقارنة وتحليل تجارب التطور الديموقراطي في دول ومجتمعات مختلفة. وما أشد احتياجنا

«في بعض الحالات أصبحت التعددية الحزبية تمثيلا للإثنيات والانتماءات الفرعية في المجتمع، وفي حالات أخرى سقطت المؤسسات الديموقراطية في يد نخبة حاكمة ضيقة أقامت نوعا من السلطوية الجديدة»

إلى هذه النظرة المقارنة بدلا من الاستمرار في إنهاك عقولنا وتفكيرنا في البحث عن «خصوصيات عربية» لا سند لها في الحقيقة إذا ما عرفنا ما حدث في الدول الأخرى.

والجديد ثانيا أن الكتاب يتساءل عن ماهية تلك «الديموقراطية» التي ننتقل إليها، وهل هي - كما يهلل الباحثون الغربيون لها - مجموعة من المؤسسات والإجراءات المتعلقة بطريقة الوصول إلى الحكم وتداول السلطة من يد إلى أخرى، وهو ما يسمى بالديموقراطية الإجرائية؟ أو إنها هي النظام الذي يؤدي إلى تبني الحكومات مجموعة من السياسات العامة التي توفر فرص الحياة المتساوية لأكبر عدد من المواطنين، وتحقق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والطبقات والمناطق، وهو ما يسمى مضمون الديموقراطية أو الديموقراطية الغائية؟ بعبارة أخرى: هل الديموقراطية هي مجموعة إجراءات تتصل بطريقة الوصول إلى السلطة وتداولها فقط، أو إنها تتعلق أيضا بجودة أداء نظام الحكم وقدرته على حل المشاكل التي يواجهها المجتمع وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين، أي أداء النظام وجودة الحكم؟

إن أهمية موضوع الديموقراطية تنبع من أنها تتناول قضايا حيوية تشمل طبيعة العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، وأساس الطاعة السياسية أو الالتزام السياسي، والتوازن الضروري والمطلوب بين الحرية والسلطة، وبين الحق والواجب، والعلاقة بين الدولة والقوى الاجتماعية، ومدى تعبير الأولى - باعتبارها شكلا مؤسسيا وقانونيا - عن المجتمع. باختصار، إن البحث في موضوع الديموقراطية هو بحث في الشرعية: شرعية الدولة وشرعية النظم السياسية والاجتماعية.

والجديد ثالثا أن هذا الكتاب يصدر بعد ما يزيد على ربع قرن من ثورات دول شرق أوروبا التي دشّنت العملية السياسية الكبرى التي أدت إلى سقوط عشرات النظم السلطوية وإقامة نظم ديموقراطية بديلة، والتي سُميت الثورة

الديموقراطية العالمية، والتي تردد صداها وانتقلت تأثيراتها في كل أنحاء المعمورة. ففي كل مكان من قارات العالم ازدادت المطالبة بتحقيق المشاركة والكرامة والمساواة والعدالة، وهي القيم الأثيرة لدى فلاسفة الديموقراطية. ولم تقتصر هذه المطالبات على المجتمعات التي خضعت لنظم سلطوية، بل امتدت إلى قلب عواصم دول الديموقراطيات المستقرة ومدنها الكبرى، ففي أكتوبر 2011، وتحت تأثير شعار «احتلوا وول ستريت» Occupy Wall Street (OWS) انطلقت المظاهرات في قرابة ألف مدينة في 85 دولة، رفعت شعارات ضرورة كسر احتكار النخب وجماعات المصالح المنظمة النفوذ السياسي، وإعادة السلطة إلى الشعب.

فالدول السلطوية التي سادتها نظم الحزب الواحد أو سيطر عليها العسكريون شهدت الانتقال إلى الديموقراطية Transition to democracy، أو الانتقال الديموقراطي Democratic transition[1]، أما الدول الديموقراطية الراسخة فقد شهدت الدعوة إلى مراجعة الممارسات السياسية وأداء مؤسسات الحكم بهدف جعلها أكثر قربا إلى الإنسان العادي وأكثر تعبيرا عن مصالحه، وقد أدى هذان التطوران إلى انتعاش البحث في مفهوم الديموقراطية وما يرتبط بها من قيم وعلاقات وترتيبات مؤسسية.

إن تعبير الثورة الديموقراطية العالمية ليس تعبيرا أدبيا، ولكنه وصف لعملية التحولات الهائلة التي شهدتها النظم السياسية في العالم في العقود الثلاثة الأخيرة؛ فلأول مرة تكون أغلب دول العالم ذات نظم تأخذ بالشكل الديموقراطي (بمعنى وجود تعدد أحزاب وانتخابات دورية...) مقارنة مثلا ببداية القرن العشرين، إذ لم يكن هناك سوى 22 دولة اتبعت هذا الشكل، أو في العام 1942 عندما تقلص العدد إلى 12 دولة، ثم زاد إلى 36 دولة في مطلع الستينيات، ثم إلى 60 دولة في نهاية الثمانينيات بعد التطورات الديموقراطية في إسبانيا والبرتغال واليونان وتركيا والبرازيل وبعض دول أمريكا الجنوبية

والوسطى. ومع انهيار الاتحاد السوفييتي والتحولات الديموقراطية في دول شرق أوروبا ووسطها وعدد من الدول الأفريقية، أصبحت أغلبية دول العالم تأخذ بالنظام الديموقراطي – لأول مرة في التاريخ الحديث – إذ بلغ عددها 119 من أصل 193 دولة في العام 2013.

وقد سمح مرور الوقت للباحثين بالتأمل في حقيقة ما حدث، والخروج من هالة الإعجاب والانبهار بالثورة الديموقراطية العالمية، ومدى تحقيق النظم الديموقراطية الجديدة الحرياتِ السياسية والعدالةَ الاجتماعية؛ ففي بعض الحالات أصبحت التعددية الحزبية تمثيلا للإثنيات والانتماءات الفرعية في المجتمع، وفي حالات أخرى سقطت المؤسسات الديموقراطية في يد نخبة حاكمة ضيقة امتلكت المال وأدوات النفوذ الاجتماعي والإعلامي، وأقامت نوعا من «السلطوية الجديدة» التي جمعت بين الشكل التعددي والمضمون التسلطي. وترتب على ذلك ازدياد الاهتمام بالدراسة العلمية لعملية الانتقال إلى الديموقراطية، والعوامل المؤثرة فيها، ومآلاتها المختلفة.

وتأسيسا على ما تقدم، ينبغي أن يتناول البحث المقارن في مجال الانتقال إلى الديموقراطية الأسئلة التالية:

1 - ما الديموقراطية؟ وما الأصلان اللغوي والاصطلاحي لها، وإلى أي مدى يمكن الاتفاق على تعريف نظري لها؟ وما القيم والإجراءات والترتيبات المؤسسية التي ترتبط بالنظام الديموقراطي؟

2 - ما السلطوية وسمات النظام السلطوي والأشكال المختلفة له، وتأثير شكل النظام السلطوي في مسار الانتقال الديموقراطي؟

3 - ما ديناميات سقوط النظم السلطوية؟ وما طبيعة الأزمات التي واجهت النظام، وأدت إلى إيجاد الظروف التي هيَّأت لسقوطه؟ وما طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي دعت إلى تغيير النظام وما أساليبها لتحقيق ذلك؟ وما شكل سقوط النظام السلطوي؟

4 - كيف تعاملت النخب السياسية الجديدة التي وصلت إلى الحكم بعد سقوط النظام السلطوي مع تحديات مرحلة الانتقال إلى الديموقراطية، وإقامة مؤسسات العهد الجديد؟ وما العوامل المؤثرة في ذلك؟

5 - ما المسار الذي أخذته المؤسسات الجديدة؟ وهل قادت تفاعلاتها إلى تعزيز النظام الديموقراطي وتوطيد أركانه، أو إلى الارتداد السلطوي وإقامة نظم سلطوية جديدة؟ وما العوامل المؤثرة في ذلك؟

تعتمد الإجابة عن هذه الأسئلة على تجارب عشرات الدول في مجال الانتقال إلى الديموقراطية، والتي نجح بعضها وفشل بعضها الآخر. وفي غمار السياقات المختلفة لهذه التجارب أُعيد تشكيل عناصر مفهوم الديموقراطية والنظام الديموقراطي، وتنوعت خبرات التطبيق في ضوء الظروف الاجتماعية والثقافية المختلفة، كما أثرى الفكرُ الديموقراطي من واقع هذه الخبرات العملية.

وأرجو أن يكون هذا الكتاب إضافة مفيدة في موضوعه، وأن يجد فيه القارئ ما يساعده على فهم ظروف التطور السياسي في البلاد العربية، وتفسير ما انتهت إليه الانتفاضات والتحركات الشعبية فيها منذ نهاية العام 2010.

وعلى الله قصد السبيل.

القاهرة، يوليو 2018

I

الديموقراطية بين القيم والمؤسسات

إن كلمة «الديموقراطية» تعبير اصطلاحي ليس له أصل في اللغة العربية، بل يعود إلى التعبير الإغريقي Demos بمعنى شعب وKratos بمعنى حكم؛ فيكون المعنى اللغوي المباشر لها هو «حكم الشعب»، وعرَّفها المؤرخ هيرودوت بأنها حكم الأغلبية، وأنها المجتمع الذي تسود فيه المساواة أمام القانون، والذي يُساءل فيه الحكام عن أفعالهم وتصرفاتهم[1]. ومن التعريفات الشائعة لها أنها حكم الشعب لمصلحة الشعب وبواسطة الشعب، وفق التعبير الأثير للرئيس الأمريكي إبراهام لنكولن.

«إن جوهر الديموقراطية يتمثل في إدارة الاختلافات والتنوعات في المجتمع بطريقة سلمية»

ويمكن إرجاع جذور الممارسة الديموقراطية إلى النظام الذي اتبعته مدينة أثينا الإغريقية خلال الفترة 450-350 ق.م، والذي قدم نموذجا للديموقراطية المباشرة التي يدير فيها المواطنون شؤون حياتهم ومدينتهم مباشرة في اجتماع شهري[2]. أما الفكر الديموقراطي الحديث فقد لاحت تباشيره في القرن السابع عشر في سياق صراع الشعوب بقيادة الطبقة البورجوازية الصاعدة ضد تحالف النظم الملكية المطلقة والكنيسة وطبقة الإقطاعيين من كبار ملاك الأرض، فبرزت أفكار الحدِّ من سلطات الملك، ورفضِ فكرة «الحق الإلهي» في الحكم، والاعتراضِ على تدخل الكنيسة في شؤون السياسة، والدعوةِ إلى القضاء على امتيازات النبلاء والطبقة الإقطاعية.

وكانت العلامة الفارقة في هذا التطور كتابات مفكري نظرية العقد الاجتماعي، وخاصة الإنجليزي جون لوك (1632-1704) الذي دعا إلى المساواة والتسامح والحرية الفردية والحكومة التمثيلية، والفرنسي مونتسكيو (واسمه الحقيقي شارل لوي دي سيكوندا 1689–1755) عن ضرورة التمييز بين سلطات الدولة الثلاث والفصل بينها، والفرنسي جان جاك روسو (1712–1778) عن السيادة الشعبية والإرادة العامة.

وهكذا لم تنشأ النظم الديموقراطية في الدول الغربية بين عشية وضحاها، بل عبر مسار تاريخي طويل ارتبطت فيه بتحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وبحروب وانتفاضات وثورات، وبحركات عمالية ونسائية، وبأفكار مرحلتي النهضة والتنوير.

ارتبطت الديموقراطية في العصر الحديث بمفاهيم الحرية والكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان، وبسبب هذه الدلالة الأخلاقية الرفيعة للديموقراطية، تمسحت بها مختلف النظم بما فيها أعتاها استبدادا وتسلطية، وأكثرها انتهاكا لحقوق الإنسان، كما سعت المذاهب والأيديولوجيات السياسية إلى التعلق بها؛ فظهرت تعبيرات مثل: الديموقراطية الليبرالية، والديموقراطية

الماركسية، والديموقراطية الاجتماعية، والاشتراكية الديموقراطية، والديموقراطية الشعبية، والديموقراطية التوافقية، والديموقراطية التشاورية أو التشاركية.. وربط آخرون بين الديموقراطية والأديان فظهر تعبير «الديموقراطية المسيحية» و«الديموقراطية في الإسلام»، كما استُخدم تعبير «الديموقراطية» مرتبطا بأحد المجالات الاجتماعية مثل الحديث عن الديموقراطية الصناعية، والتربية الديموقراطية، والديموقراطية الداخلية في الأحزاب وهيئات المجتمع المدني. لذلك يجوز القول إنه ربما لم تُستخدم كلمة في تاريخ الفكر السياسي بقدر ما استُخدِمت كلمة «الديموقراطية»، ولم يُهدر معنى كلمة أو يشوه بقدر ما حدث لها.

وإذا كانت اختلافات المصالح والرؤى أمرا طبيعيا في أي مجتمع، فإن هناك طرقا متعددة للتعامل معها، مثل: التجاهل وإنكار وجودها، أو القمع ومنعها من التعبير عن ذاتها، أو الاعتراف بها وإدارتها بشكل سلمي، وهذا هو جوهر التباين بين النظم السياسية المختلفة؛ فالإدارة الديموقراطية للاختلافات والصراعات تبدأ بالاعتراف بشرعية وجودها، وأنها لا تمثل تهديدا يُضعف وحدة المجتمع، وأن قوة المجتمع وتماسكه ينبعان من حق الأفراد والجماعات في التعبير عن مصالحهم بشكل سلمي وشرعي. إن جوهر الديموقراطية يتمثل في إدارة الاختلافات والتنوعات في المجتمع بطريقة سلمية، إذ يقدم النظام الديموقراطي إطارا مؤسسيا لتنظيم المصالح والآراء المختلفة، والتعبير عنها، والتوفيق بينها على أساس الاعتراف بشرعيتها جميعا[3].

والأمر الراجح أنه لا يمكن حصر أو «اعتقال» معنى الديموقراطية في تعريف جامد خارج عن الزمان والمكان، فالنظام الديموقراطي هو حصيلة خبرة اجتماعية يعاد تعريفها وتشكيلها من إطار ثقافي إلى آخر، ومن زمان إلى آخر. وفي سياق النصف الأول من القرن العشرين، عرّف المفكر الاجتماعي

الشهير جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter (1883-1950) النظام الديموقراطي بأنه ذلك النظام الذي يتأسس على المشاركة في صنع القرار من خلال انتخابات تنافسية دورية. وركز روبرت داهل Robert A. Dahl (1915-2014) - الذي عمل أستاذا بجامعة ييل والذي وصفه البعض بأنه عميد علم السياسة الأمريكي - أهمية الحريات العامة بوصفها ضمانا لتحقيق المساواة بين المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية.

ويستند النظام الديموقراطي إلى أساسين: أولهما مجموعة من القيم التي تمثل ثقافة الديموقراطية، وثانيهما مجموعة المؤسسات والترتيبات التنظيمية التي تتمثل وتجسد تلك القيم[4]، وفيما يلي شرح لهذين الأساسين:

أولا: قيم الديموقراطية

تنبه الباحثون في علم السياسة إلى هذا الجانب في الثلاثينيات من القرن الماضي مع وصول أدولف هتلر إلى السلطة في العام 1933، ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى وهزيمة الإمبراطورية الألمانية، فرضت الدول المنتصرة النظام الديموقراطي في ألمانيا فيما عرف باسم جمهورية فيمار، وأُعلِن دستور لها مماثل للدساتير الموجودة في الديموقراطيات الأوروبية. ولكن التاريخ في ألمانيا تحرك في اتجاه مخالف، فقد صوتت أغلبية الناخبين لمصلحة هتلر وحزبه الاشتراكي الوطني الذي كانت أفكاره منطلقا لسياسات العنصرية والاستعلائية والتوسعية التي نفذها بعد وصوله إلى الحكم وانقلابه على الديموقراطية، فحرق أنصاره مبنى البرلمان، وألغوا الدستور وفرضوا نظام الحزب الواحد.

كان السؤال الرئيس الذي فرضته تلك التطورات على الفكر السياسي وقتذاك هو: لماذا لم تنجح الديموقراطية في ألمانيا، ولماذا انتخب الشعب الألماني حزبا معاديا للديموقراطية؟ وكانت الإجابة، من بين عوامل

أخرى، هي غياب الثقافة الديموقراطية. وبدأ الباحثون في فحص العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين شكل نظام الحكم في بلد ما ونمط الثقافة السياسية السائدة فيه، ووصلوا إلى نتيجةٍ مُفادُها أنه لا يمكن فرض نظام ديموقراطي على مجتمع تغيب فيه هذه الصفة عن مؤسساته الاجتماعية الأخرى مثل الأسرة والمدرسة والنقابة والمؤسسة الدينية، وأنه عندما يحدث ذلك فإن النظام الديموقراطي الوليد يظل هشا من دون جذور له في التربة الاجتماعية، ويصبح من اليسير لأي مغامر أن ينقلب عليه من دون مقاومة تُذكر.

وأدت هذه النتيجة إلى ازدياد الاهتمام بالجوانب الثقافية والمعنوية للديموقراطية، وبرز الاعتقاد بأن وجود القيم الديموقراطية أو الثقافة الديموقراطية شرط أساسي لاستمرار نظام الحكم الديموقراطي وازدهاره.

وتنهض الثقافة الديموقراطية على ثلاث قيم أساسية، هي: التعددية، والحرية، والعدل. وتمثل هذه القيم منظومة متكاملة الأركان تؤدي كل منها إلى الأخرى، ويمثل الاعتداء على إحداها تهديدا لأركان المنظومة برمتها.

1 - التعددية

إن التعددية، من الناحية الفلسفية، هي النظرية التي ترى أن الحقيقة تتكون من أكثر من عنصر مستقل (Independent element) و/ أو أكثر من مضمون (Substance) أو مبدأ (Principle)[5]. وهكذا تتطلب التعددية قبول التنوع في العناصر والمضامين والمبادئ، بحيث يتمتع كل منها بالاستقلال، ولا يمتلك أحدها الحق أو القدرة على إلغاء أو نفي الآخر؛ فهو تنوع يقوم على أساس التكافؤ والندية. ويميز الباحثون بين التعددية الديموقراطية بهذا المعنى والتعددية الهيراركية التي تقرّ بتعدد العناصر والمضامين وفقا لتراتبية ما وليس على أساس المساواة، فهذه التعددية

غير الديموقراطية تسمح بأن يشغل أحد المضامين أو المبادئ مكانة أعلى، ومن ثم تكون له الأولوية على المضامين والمبادئ الأخرى، مما تترتب عليه إمكانية التخلي عن الأدنى مرتبة أو إهداره لمصلحة الأعلى.

إن الديموقراطية هي عملية إدارة التعدد والاختلاف في المجتمع بشكل سلمي، فسُنَّة الاجتماع هي التنوع بين الأفراد والجماعات في السمات الوراثية كاللون والسلالة والنوع، والسمات المكتسبة كأنماط المعيشة والتعليم والدخل والثروة، وهو ما يؤدي إلى اختلاف المصالح الاجتماعية والرؤى الفكرية. وبناء على ذلك يسمح النظام التعددي الديموقراطي لأكبر عدد من الفاعلين الاجتماعيين بتنظيم أنفسهم والتعبير عن مصالحهم بشكل قانوني وسلمي.

تعود جذور التعددية السياسية إلى أفكار المفكر الفرنسي أليكس دي توكفيل Alexis de Tocqueville (1805- 1859) في كتابه «الديموقراطية في أمريكا» Democracy in America الذي أكد فيه تعددية مراكز السلطة في المجتمع بين عدد كبير من المؤسسات والجماعات المستقلة كالأحزاب والهيئات المدنية والصحف، والأمريكي آرثر بنتلي Arthur F. Bentley (1870-1957) في كتابه «عملية الحكومة» The Process of Government الذي أشار فيه إلى أن الجماعات تمثل جوهر عملية الحكم والسياسة، وكذلك الأمريكي ديفيد ترومان David Truman (1913-2003) في كتابه «العملية الحكومية» The Governmental Process الذي أكد فيه الأفكار نفسها.

ويتفق المفكرون الديموقراطيون عموما على أن جوهر التعددية السياسية هو وجود مجموعة من القوى أو الفاعلين الذين يشكلون عصب الحياة والمنافسة السياسية، تأتي على رأسها الأحزاب وإن كانت غير مقتصرة عليها؛ ففي بعض الدول تمثل الجماعات الإثنية والمذهبية

قوى سياسية مهمة، وتتمتع تلك القوى بدرجة من حرية العمل بما يجعل صوتها مسموعا ومؤثرا لدى الهيئات الحكومية، وتتداول هذه القوى الحكم من خلال الانتخابات العامة.

واستند هؤلاء المفكرون إلى مبدأ التعددية لتأكيد أهمية الفصل بين السلطات والتوازن بينها، ويُقصد بذلك عدم تركيز السلطة في هيئة أو مؤسسة واحدة حتى إن كانت منتخبة، وضرورة توزيعها بين أكثر من هيئة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بحيث تحد كل منها من سلطة الأخرى وتراقبها. كما استندوا إلى المبدأ نفسه للربط بين الديموقراطية وتداول السلطة بين الأحزاب وفقا لإرادة المواطنين في الانتخابات العامة.

ويترتب على التعددية القبول بمبادئ التفاوض الاجتماعي وبناء الائتلافات والبحث عن الحلول الوسط، فالشرعية في النظام الديموقراطي مصدرها الأغلبية والأقلية معا، والحزب الفائز في انتخابات اليوم يدرك أنه لن يستمر في الحكم إلى ما لا نهاية، وأن الأغلبية في البرلمان قد تتحول إلى أقلية وتصبح الأقلية هي الأغلبية وفق إرادة الناخبين. ومن ثم يَقر في ضمائر الفاعلين السياسيين مفهومُ اعتبار الجميع – الأغلبية والأقلية – شركاء في مركب واحد، وأنه لا يمكن لأي حزب سياسي أو قوة اجتماعية أن تحقق مصالحها أو تفرض آراءها كاملة على الآخرين. وهكذا إن التفاوض الاجتماعي هو قيمة ديموقراطية مهمة.

ويرتبط بالتعددية مبدأ التسامح (Tolerance/Toleration) الذي يشير إلى احترام الآراء المخالفة واعتبار أن كلا منها يمثل - بالنسبة إلى المعتقدين بصحته - الرأي الصحيح مادام كل فريق يعبّر عن رأيه بطريقة سلمية، ومن دون إنكار لحق الآخرين في ممارسة الأمر نفسه، وأنه ليس من حق أنصار رأي ما الزعم بأن رأيهم هو وجهة النظر الصحيحة الوحيدة، لأنه عندما يؤمن أحد الفاعلين بذلك فإن علاقته مع الآخرين تتحول من

حالة الحوار الذي يقوم على التكافؤ بين أطراف مختلفة إلى حالة «الوعظ والإرشاد»، أو حالة «التوجيه والتصحيح» بين طرف يمتلك الحقيقة وآخر ضل طريقه إليها، لأنه إذا زعم أحد الفرقاء لرأيه الصواب المطلق فإن الآراء الأخرى تكون بالضرورة – في نظره - هي الخطأ المطلق.

2 - الحرية

تشير هذه القيمة إلى التحرر من القيود، والقدرة على التعبير عما يعتقده الإنسان بالقول أو الفعل، والاختيار بين البدائل المتاحة أمامه. وتستمد هذه القيمة أهميتها من أنها تضمن حق الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في التعبير عن معتقداتهم وآرائهم، والحوار بشأن القضايا العامة، والمشاركة في تكوين الرأي العام، واحترام الآراء الأخرى بغض النظر عن مصدرها أو عدد المؤيدين لها؛ فسلامة الرأي لا تُستمد من كثرة مؤيديه ولا تكتسب سموا أخلاقيا على الآراء الأخرى التي تحظى بتأييد عددي أقل[6].

وتستند قيمة الحرية إلى قيمة فلسفية أعمق تتصل بطبيعة الإنسان واحترام كرامته، وهي قيمة العقلانية (Rationalism) والإيمان بقدرة الإنسان على الاختيار الرشيد والتمييز بين الصواب والخطأ إذا ما أتيحت له البيانات والمعلومات الأساسية بشأن قضية ما، وأنه يستطيع تبني البديل الذي يحقق مصلحته ومصلحة المجتمع، وهذا هو الأساس الفلسفي لحق الإنسان في التصويت والاختيار بين بدائل في الانتخابات العامة. ويترتب على ذلك أن ممارسة الفرد للحرية هي تعبير عن إنسانيته، وأن الحريات الشخصية والعامة هي حقوق طبيعية يولد بها الإنسان ولا يستمدها من المجتمع أو الدولة، ومن ثم لا يحق لهما سلبُه إياها. لذلك يكون الأصل في الدول الديموقراطية هو الإباحة في مجال الحريات الشخصية والعامة ما لم تكن هناك قوانين تقيد استخدام تلك الحريات أو تنظمها بشكل معين.

وتؤدي هذه الممارسات إلى سيادة مناخ «السلم الاجتماعي» والشعور بالأمن والحيلولة دون ظهور الاحتقان أو الاستقطاب الاجتماعي والسياسي؛ فعندما يشعر أبناء المجتمع بأن النظام الذي يعيشون في كنفه يضمن لهم حرية التعبير، فإنهم عادة ما يسعون إلى التواصل مع الآراء الأخرى، وهو ما يوجِد بيئة تحبذ التعايش وقبول الآخر، وتحول دون شيوع الأفكار المتطرفة والمواقف الحدية التي تناصب المجتمع والآخرين العداء، وحتى عندما تظهر مثل هذه الأفكار في المجتمعات الديموقراطية فإنها تبقى ذات وجود هامشي ولا تجد البيئة الاجتماعية المناسبة لرواجها.

وتثير ممارسة الحرية عددا من الإشكاليات أبرزها مضمون الحرية وما إذا كانت مجرد حق قانوني أو أنها قدرة فعلية، فما جدوى حرية ينص القانون على استحقاق جميع المواطنين إياها إذا كان أغلبهم يفتقد القدرات والمؤهلات والموارد اللازمة لممارستها؛ ذلك أن وجود «الحرية» من دون توافر «القدرة» يجعلها حقا نظريا بعيدا عن التطبيق.

كما تثير قيمة الحرية إشكالية نطاق ممارستها، وما إذا كانت هناك حدود لممارسة الإنسان حريتَه أو أنها من دون حدود أو قيود، واستقر في الفكر الديموقراطي أن حرية الشخص تنتهي عند النقطة التي تبدأ فيها حرية شخص آخر، وأنه ليس من حق أحد ممارسة حريته على النحو الذي يعتدي فيه على حريات الآخرين.

وفي السياق نفسه أثيرت إشكالية العلاقة بين الأغلبية والأقلية (أو الأقليات) السياسية والدينية والإثنية. ويؤكد الفكر الديموقراطي حماية حقوق الأقليات وحرياتهم، فإذا كان من حق الأغلبية أن تحكم وتسن القوانين، فإنها تمارس هذا الحق في إطار الالتزام بحقوق الإنسان التي تجد أساسها في الأديان والقانون الطبيعي، ثم قُنِّنت في المواثيق الدولية ابتداء من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى الاتفاقيات

الخاصة بمناهضة كل أشكال التمييز بسبب اللون أو العقيدة أو النوع. لذلك، من التقاليد البرلمانية في المملكة المتحدة مثلا أنه عندما تتشكل لجنة برلمانية لبحث موضوع ما يكون من حق أصحاب الآراء المخالفة لرأي الأغلبية أن يسجلوا موقفهم في متن تقرير اللجنة، وأحيانا ينتهي عمل اللجنة بإصدار تقريرين: تقرير للأغلبية وآخر للأقلية.

وعلى رغم ما يبدو في هذه الصياغات من وجاهة ومنطقية، فإنها ظلت محل جدل ونقاش طويلين، ومن ذلك مثلا النقاش غير المحسوم في الولايات المتحدة حول «الحق في الحياة»، وما إذا كان من حق المرأة إجراء عملية إجهاض أم لا؛ لأن إقرار هذا الحق يمثّل اعتداء على ما يؤمن به فريق آخر من المسيحيين والمسلمين الأمريكيين ضمن عقائدهم الدينية. ومن ناحية أخرى فإن منع هذا الحق يعتبر قيدا على حرية الراغبين في ممارسته.

من النماذج الأخرى الدالة على معضلة الحرية في المجتمعات المعاصرة موضوع نشر الصور الكاريكاتورية المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) في هولندا وعدد من الدول الأوروبية تطبيقا - من وجهة نظرهم - للحق في حرية التعبير والفكر، أو إصدار قوانين تحرم ارتداء النقاب في الأماكن العامة بدعوى احترام النظام العام في المجتمع. وبالمنطق نفسه يمكن إيراد حالات عديدة لفرض قيود على بناء الكنائس في الدول ذات الأغلبية المسلمة، أو وضع قيود على حريات الجماعات الإثنية في الحديث بلغاتها أو ممارسة شعائرها الدينية وطقوسها الاجتماعية.

ويشير كل ما تقدم إلى وجود مشكلة تتعلق بحدود ممارسة الحرية، وبالعلاقة بين الحريات الفردية من ناحية والنظام العام من ناحية أخرى، وأنه في إطار المجتمع الديموقراطي تكون هذه الحدود غير جامدة، بل تتطور وتتغير ويُتّفق عليها في كل مرحلة من خلال الحوار والنقاش.

3 - العدل

تشير هذه القيمة إلى ضمان تمتع الأفراد بحقوقهم وحرياتهم في إطار من تكافؤ الفرص بحيث تكون الجدارة هي معيار التمييز بينهم، فثقافة الديموقراطية تهدف إلى توسيع دائرة الحريات والحقوق للإنسان، وإطلاق إمكاناته وقواه الكامنة للتعبير عن ذاته والإفصاح عن قدراته. لذلك كانت الديموقراطية عبر التاريخ دعوة الضعفاء والكثرة، وموضع شك وريبة من جانب النخب المتميزة التي خشيت أن يؤدي توسيع إطار المشاركة إلى تهديد الامتيازات التي تمتعت بها.

إن لقيمة العدل أبعادا متنوعة، فهي في بعدها السياسي تشير إلى الإقرار بمبدأ «المواطنة» أساسا لنظام الحكم الديموقراطي، والمواطنة هي الرابطة التي تجمع مختلف مكونات الجماعة السياسية مع تنوع انتماءاتهم الدينية والإثنية، واعتبارهم جميعا متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات. وهي في بعدها الاجتماعي تشير إلى توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المناسبة التي تمكن المواطنين من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية. وكان من تقاليد الديموقراطية الأثينية أن تدفع إدارة المدينة أجور انتقال المواطنين الفقراء لحضور الاجتماع الشهري للجمعية، كما كانت تدفع لهم أجر اليوم الذي يتغيبون فيه عن العمل بسبب حضور الاجتماع. ولا يُقصد بالعدل في هذا الصدد المساواة الحسابية بين الناس، ولكن يُقصد به ضمان الدولة حدا أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وعلى رغم أن العدل ظل دوما قيمة أثيرة، فإن كل المجتمعات، بغض النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية، تشهد صنوفا من عدم المساواة في توزيع موارد القوة الاجتماعية مثل التعليم والثروة والمكانة، وإن كانت درجة عدم المساواة تختلف من بلد إلى آخر وفقا لسمات التباين الاجتماعي

والتكوين الطبقي واختلاف القدرات الشخصية للأفراد. بيد أن العنصر الحاسم في هذا الشأن، والذي يؤدي إلى توريث الفقر والغنى والمهن من الآباء إلى الأبناء، هو اختلاف فرص الحياة المتاحة أمام الأطفال والشباب والظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ينشأون فيها، ووجود درجة كبيرة من الحراك الاجتماعي أو المرونة الطبقية التي تسمح بانتقال الأفراد - صعودا وهبوطا - بين الشرائح الاجتماعية.

وإذا كان تحقيق المساواة بين الناس يعد أمرا مستحيلا، فإن النظم تختلف في مدى اتباعها سياساتٍ عامةً تؤدي إلى توسيع فرص الحياة لمواطنيها، وتحقق تكافؤ الفرص بينهم، بغض النظر عن أصولهم الاجتماعية بحيث تكون الجدارة هي العامل المهم في الارتقاء الاجتماعي. وتختلف كذلك في مدى اتباعها سياسات تهدف إلى التقليل من الفجوة بين الطبقات، وبين الريف والحضر، وبين العواصم الكبرى والمدن الأصغر من خلال إقرار الحد الأدنى للأجور. وتتفاوت أيضا في مدى اتباع نظام ضرائبي عادل وسياسات توزيع الاستثمار، إلى غير ذلك من سياسات.

وبالنسبة إلى فلاسفة الديموقراطية، فإن الحرية والعدل يحتلان مكانة مركزية في البناء الفكري للنظرية الديموقراطية، فهما مثل عنصري الفضاء والوقت بالنسبة إلى دارسي الفيزياء من حيث كونهما مفهومين لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وهما ما يميز الديموقراطية عن أي نظم أخرى، فهما النظام الذي يتيح لمواطنيه أكبر قدر من الحرية والعدل معا[7] بحكم الصلة الوثيقة بينهما؛ فلا ينبغي للحرية أن تكون حقا قانونيا فقط؛ وذلك لأن ممارستها تتطلب قدرة اجتماعية واقتصادية وتعليمية لا يمكن لمن لا يمتلكها أن يمارس الحرية بشكل منتظم حتى لو امتلك الحق القانوني في نيل هذه الحرية. وهكذا لا يمكن تحقيق العدل في غياب الحرية، ولا يمكن ضمان الحرية من دون قبول التعددية.

وتُعتبر الكرامة الإنسانية هي الهدف الأسمى، فضلا عن تطوير المؤسسات والممارسات التي تضمن للإنسان شعوره بالكرامة[8]، وهي قيمة عالمية توجد في كل الثقافات. إن إشاعة القيم الديموقراطية، أو بالأحرى ثقافة الديموقراطية، تتطلب جهدا متصلا سواء في نظم الديموقراطيات الراسخة أو الديموقراطيات الجديدة، وظهر مفهوم «تعليم الديموقراطية» من خلال الكتب والممارسات المدرسية وسائر أدوات التنشئة الاجتماعية والسياسية[9].

ثانيا: مؤسسات الديموقراطية

في الممارسة ظهر عدد من الترتيبات والإجراءات المؤسسية لتحويل قيم الديموقراطية إلى واقع عملي، واختلف الباحثون في تحديد هذه الترتيبات والإجراءات، وتنوعت اجتهاداتهم بشأنها. وقد شملت هذه الترتيبات والإجراءات: الفصل بين السلطات، وخضوع القرارات الحكومية وسياساتها العامة وسلطات موظفيها لإطار دستوري حاكم، وانتخاب أعضاء البرلمان والمجالس المحلية ورئيس الدولة في النظم الرئاسية في انتخابات دورية تتسم بالنزاهة والشفافية، وكفالة حق جميع المواطنين في الترشح والانتخاب، وضمان حرية التعبير وإبداء الرأي في المسائل العامة من دون تهديد أو عقاب، وضمان حرية تداول المعلومات وحق المواطنين في البحث عن مصادر معلومات أخرى، وكفالة الحق في التنظيم وتكوين الأحزاب والهيئات الاجتماعية أو المجتمع المدني، وممارسة الهيئات المنتخبة الرقابةَ ومحاسبة المسؤولين الحكوميين، ووجود نظام قضائي مستقل.

ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

1 - حكم القانون

ويشير ذلك إلى أن القانون هو سيد البلاد، وأن الدستور باعتباره أبا القوانين هو المرجعية العليا للعلاقات في المجتمع، وهو الفيصل في الخلاف

بين مؤسسات الدولة، أو بين تلك المؤسسات والمواطن. ويتضمن الدستور Constitution[10] عادةً المبادئ الأساسية لنظام الحكم، وهيكل الحكومة، والعلاقة بين السلطات، وحقوق المواطنين وحرياتهم.

فإحدى السمات الرئيسة للنظم الديموقراطية هي أن الدولة خاضعة للقانون، وذلك في كل مظاهر نشاطها: التشريعي والتنفيذي والقضائي، وأن يصدر القانون من جانب الهيئة التشريعية المنتخبة؛ ففي الديموقراطية لا تستطيع السلطة التنفيذية أن تتخذ أي إجراء تجاه الأفراد إلا استنادا إلى قواعد قانونية عامة قائمة ومعلنة للجميع، فلا تستطيع مثلا أن تفرض عليهم أداء عمل أو منعهم من أدائه من دون سند من القانون، وحتى عندما تضطر إلى اتخاذ إجراءات استثنائية في أوقات الحروب أو الكوارث الطبيعية، فإن ذلك ينبغي أن يكون بمقتضى قانون يُعطيها سلطات أكبر في حالات الضرورة. وبالمنطق نفسه لا تستطيع السلطة التشريعية أن تسن قوانين مخالفة لنص الدستور أو روحه، وإذا فعلت ذلك فإن النظام الديموقراطي أوجد آليات لإبطال هذه القوانين من خلال المحاكم الدستورية العليا أو ما يشابهها من هيئات قانونية. وبالنسبة إلى السلطة القضائية فإن حكم القانون يعني ضمان استقلالها وأدائها لعملها من دون تدخل من السلطتين الأخريين، وشمول ولايتها لجميع المواطنين الذين يحاكمون أمام قاضيهم الطبيعي.

إن حكم القانون ليس أمرا إجرائيا، بل هو ضمان تحقيق الحرية والمساواة والعدل؛ فهو الذي يضمن تمتع جميع المواطنين بحرياتهم المدنية والسياسية من دون اعتداء من الآخرين أو من أجهزة الدولة، وهو الذي يضمن تطبيق القواعد نفسها على جميع الأفراد - حكاما ومحكومين - ومن دون تمييز بينهم، ثم إن حكم القانون يضمن حل الخلافات والمنازعات في المجتمع بما يكفل حقوق كل الأطراف[11]. لذلك أشار عدد من الوثائق

الدولية إلى حكم القانون بوصفه أساسا للديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال حدد الاتحاد الأوروبي مبدأ «دولة القانون» بوصفه أحد معايير تعاونه مع الدول النامية في نوفمبر 1991، وشرطا للموافقة على انضمام دول شرق أوروبا إليه، وكذلك أشار الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فيينا في يوليو 1993 إلى أن حكم القانون ضمان لاحترام حقوق الإنسان.

2 - الفصل بين السلطات

بمعنى عدم تركيز السلطة في يد فرد واحد أو هيئة واحدة، وتوزيعها بين المؤسسات التي تضطلع بالوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبحيث تراقب كل مؤسسة المؤسسات الأخرى وتتأكد من أنها تؤدي دورها في الإطار الذي حدده لها الدستور والقانون.

لقد انطلق هذا المفهوم في التاريخ الأوروبي من رفض السلطة المطلقة للملك، لذلك أكد الفكر الديموقراطي ضرورة الفصل بين السلطات، وأن «السلطة تحِد السلطة»، وأنه من الأهمية بمكان عدم السماح لأي سلطة بممارسة اختصاصاتها كاملة بشكل منفرد، ومن دون تدخل من السلطات الأخرى. وللدلالة على ذلك يتطلب إصدار التشريعات أو إقرار الموازنة العامة في دولة ديموقراطية توافق الوزارة والبرلمان، وكلاهما يمارس دوره تحت رقابة قضائية وشعبية. وبالعكس تهدر سيطرة السلطة التنفيذية على التشريعية استقلال القضاء، وتحول دون أدائه مهمة الرقابة على مختلف أنشطة التشريع والتنفيذ.

ويرتبط بالفصل بين السلطات مبدأ أن «المسؤولية تعادل السلطة»، فبقدر ما يمارس شاغل الوظيفة العامة من اختصاصات تكون مسؤوليته ومحاسبته، وبقدر ما يتمتع به من السلطة تكون الرقابة على ممارساته.

وتأخذ هذه الرقابة عددا من الأشكال: فهناك الرقابة الداخلية التي تمارسها أجهزة الإدارة على سلوك هيئاتها والعاملين فيها من النواحي القانونية والمالية، ورقابة القضاء الإداري والسلطة التشريعية والقضاء الدستوري والرأي العام. وهكذا تُمثل المحاسبية أو المساءلة Accountability منظومة متكاملة تتنوع أشكالها وتتعدد هيئاتها، وتمثل عنصرا تأسيسيا في هيكل النظام الديموقراطي بحيث تُمارس السلطة العامة دورها في إطار القانون، ويكون من شأن ذلك ضمان احترام الحريات الشخصية والعامة للأفراد.

3 - تعدد الأحزاب

ويشير ذلك إلى قيام النظام على قاعدة السماح بتعدد الأحزاب وأدائها للأدوار المنوطة بها من حيث المنافسة الانتخابية وطرح البدائل وممارسة المعارضة داخل البرلمان وخارجه. وتأكيدا لأهمية الأحزاب في هذا الشأن شاع بين أساتذة القانون الدستوري تعريف الديموقراطية على أنها حكومة تعدد الأحزاب، كما شاع لديهم أن التعددية الحزبية سمة ملازمة للنظم الديموقراطية لا يمكن تصور الثانية من دون الأولى. لكن العكس غير صحيح؛ ففي بعض النظم شبه السلطوية أو السلطوية التنافسية – والتي سوف نعرض لها في الفصل الثالث - ظهرت صيغة «التعددية الحزبية المقيدة» التي أخذت شكل التعدد الحزبي دون جوهره؛ أي أنه يوجد تعدد للأحزاب من الناحية الشكلية مع استمرار سيطرة حزب واحد.

ويعبر فريد زكريا عن أهمية دور الأحزاب بقوله إنه من دونها «تصبح السياسة بمنزلة لعبة يلهو بها الأفراد ومجموعات المصالح والرجال الأقوياء»، أو وفقا لتعبير كلينتون روسيتر Clinton Rossiter (1917-1970)، مؤرخ الديموقراطية الأمريكية والأستاذ بجامعة كورنل Cornell University، أنه «لا ديموقراطية من دون سياسة، ولا سياسة من دون أحزاب»[12].

4 - وجود مجال عام مفتوح وحر

ومؤدَّى ذلك أن وجود مجال عام مفتوح للقوى الاجتماعية باستقلال عن سيطرة الدولة أمر حيوي؛ وذلك لأن هيمنة الدولة على المؤسسات والهيئات الاجتماعية أو سيطرتها على الجزء الأكبر من أدوات الإنتاج والثقافة والإعلام يعتبر عاملا معوِّقا لتبلور هذا المجال، فسيطرة الدولة على مصادر القوة والنفوذ في المجتمع تقود إلى احتكارها الفرص الاقتصادية كالوظائف والعقود والرخص، ويوفر البيئة المحبذة للنظم السلطوية؛ فالاحتكار الاقتصادي عادة ما يرتبط بالاحتكار السياسي، وبالعكس يرتبط النظام الديموقراطي بتوزيع موارد القوة السياسية والاقتصادية بين عدد من الفاعلين المتنافسين، وانخراط المواطنين في شبكات اجتماعية متنوعة، وعلى أسس مختلفة كالأحزاب والنقابات والاتحادات الطلابية والجمعيات الأهلية والتعاونية، وكلما زادت القدرة التنظيمية للمواطنين على إنشاء تنظيماته التي تعبر عنه باستقلال عن الهيئات الرسمية، اتسع المجال العام. ومن شأن ذلك قيام مجتمع مدني يتمتع بالحرية والقدرة على المبادرة والحيوية والتنوع، ويشارك مشاركة فعالة في القضايا التي تهم الرأي العام من خلال الهيئات المدنية التطوعية التي تضطلع بمهام تمثيل المصالح، والتواصل مع الرأي العام.

ويعبِّر عالم الاقتصاد الهندي إمارتيا سن Amartya Sen، الحاصل على جائزة نوبل، عن أهمية المجال العام بما يشمله من حرية وتعددية بالقول إن الديموقراطية توفر آليات «إنذار مبكر» للتحذير من الأزمات والمشاكل المحتملة، فالتعددية الحزبية والحرية الإعلامية تضمنان تدفق المعلومات وتداولها في المجتمع مما يساعد على التنبؤ بالأزمات والصعوبات وأخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها، وإن الإعلام الحر يضمن الحصول على أكبر قدر من المعلومات، ويجعله متاحا للقائمين على عملية اتخاذ القرار.

5 - انتخابات عامة دورية ونزيهة

ويشير إلى أن اختيار الحكام (رئيس الجمهورية، وأعضاء المجالس التشريعية، وغير ذلك من مناصب تُشغَل بالانتخاب) يكون من خلال انتخابات عامة دورية ونزيهة تمثل الآلية الديموقراطية لتداول السلطة وتغيير الحكام. والهدف من كونها «دورية» هو استطلاع رأي الشعب في حكومته من فترة إلى أخرى بغرض تجديد الثقة بها أو تغييرها، أما الهدف من كونها «نزيهة» فهو التأكد من أن نتائج الانتخابات تُعبر فعلا عن إرادة الناخبين؛ ولذلك تتعدد نظم المتابعة والرقابة على الانتخابات من جانب هيئات المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

ونشأت معايير دولية لتقييم مدى نزاهة الانتخابات، وتشمل: حرية المنافسة الحزبية وتداول المعلومات، وشمول حق الترشح والانتخاب لجميع المواطنين الذين تنطبق عليهم الشروط التي نص عليها القانون، وضمان وصول المواطنين إلى المقار الانتخابية والإدلاء بأصواتهم، وشفافية عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج، ووجود آلية للتظلم بشأن النتائج، والقبول بالمتابعة والإشراف على الانتخابات.

ويترتب على هذه الترتيبات والإجراءات قيام النظام الديموقراطي على المشاركة، بمعنى أن يكون القرار أو السياسة التي تتبناها الحكومة هي محصلة التوافق العام بين الفاعلين السياسيين الرئيسين المعبرين عن مصالح جمهرة المواطنين. وإذا كانت المشاركة على مستوى المواطن تبدو كأنها قرار فردي فالحقيقة أنها ليست كذلك تماما، فهي ترتبط بالظروف السياسية والاجتماعية المحيطة، لذلك من الضروري اضطلاع النظام السياسي بإيجاد هذه الظروف المواتية لتشجيع المشاركة وإزالة العوائق التي تحول دون ممارستها، ومن أهمها: «حق الشعب في أن يعرف»، وحرية تداول المعلومات، وذلك من خلال حرية وسائل الإعلام والاتصال والالتزام بنهج الشفافية في إدارة المؤسسات الحكومية والعامة.

إن قوة النظام الديموقراطي تنبع من إقامته بناء مؤسسيا ومجموعة من القواعد والمعايير المستندة إلى إرادة المجتمع، ومجموعة من «القيود» و«التوازنات» بين المؤسسات والفاعلين السياسيين بما لا يسمح لأي منهم بسلطة مطلقة أو تحكمية، وتجعل من ممارسة أي منهم اختصاصه رهنا بالتشاور والحصول على موافقة سلطة أخرى، وتكون النتيجة نظاما قادرا على تصحيح نفسه وتعديل مساره إذا حاد عن الطريق الصحيح.

ونخلص مما تقدم إلى أن المبادئ الأساسية للديموقراطية تتمثل في أن السلطة النهائية تكون في يد الشعب وتمارَس لمصلحته، وأن سلطة الحكام مقيدة، وحقوق الأفراد والجماعات وحرياتهم مصونة. وفي إطار هذه المبادئ الأساسية يكون على كل مجتمع اختيار الأساليب والأشكال التنظيمية التي يمكن من خلالها تحقيق هذه المبادئ وفقا لظروفه وثقافته، وأن النظم الديموقراطية القائمة تسعى إلى الاقتراب من هذا المثل الأعلى الديموقراطي، وأن هناك عقبات وصعابا تحول دون ذلك، وهو ما أدى إلى تعدد صور الديموقراطية، كما سوف يُشرح في الفصل السادس من هذا الكتاب.

2

الاتجاهات النظرية في تفسير نشأة النظم الديموقراطية

خلافا لمفهوم الديموقراطية الذي يضرب بجذوره في أعماق تاريخ الثقافات والحضارات يُعدُّ النظام الديموقراطي شأنا حديثا، وهو ظاهرة تاريخية تطورت مع نشأة الرأسمالية وتبلور الطبقة البرجوازية والمدن، حتى أخذ شكله المعروف حاليا مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين. واختلفت اجتهادات الباحثين في تفسير ظهور هذا النظام. ويمكن التمييز في هذا الشأن بين ثلاث مدارس أو اتجاهات رئيسة سعت إلى تفسير بروز النظام الديموقراطي ومؤسساته[1].

«إن انتشار النظم الديموقراطية أدى إلى تحول الصراعات الأيديولوجية إلى صراعات طبقية ديموقراطية تُخاض عبر المنافسة الحزبية وصناديق الانتخاب والجدالات البرلمانية»

ليبست

أولا: اتجاه التنمية/ التحديث: توافر الشروط المسبقة

ينطلق أنصار هذا الاتجاه من أن هناك شروطا وعوامل مسبقة وبيئة اجتماعية واقتصادية ينبغي توافرها قبل نشأة النظام الديموقراطي؛ أبرزها التنمية الاقتصادية، والتعليم، والتحضر (أي السكنى في الحضر أو المدن).

كان أستاذ السياسة سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset (1922-2006) أولَّ من حاول تقديم الدليل العلمي على هذا الرأي في دراسة له في العام 1959[2]، ثم في كتابه الشهير «الرجل السياسي» Political Man في العام 1960[3]، إذ لم يكتفِ بإظهار العلاقة المنطقية والنظرية بين الديموقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه قدَّم الأدلة الإمبريقية على هذه الصلة؛ وذلك من خلال دراسته مجموعتين من الدول: الأولى تتألف من دول أوروبا والولايات المتحدة وكندا، والثانية تتألف من دول أمريكا اللاتينية. وصنف المجموعة الأولى إلى نظم ديموقراطية مستقرة، وديموقراطية غير مستقرة، وديكتاتورية. وصنف المجموعة الثانية إلى نظم ديكتاتورية مستقرة، وديكتاتورية غير مستقرة، وديموقراطية. وقارن بين كل هذه الدول وفقا لمؤشرات الناتج القومي الإجمالي، ودرجة التصنيع والتحضر والتعليم.

توصل ليبست من هذه المقارنة إلى أن الدول ذات النظم الديموقراطية في المجموعتين اتسمت بمستويات تنمية أعلى من الدول التي سادتها النظم الديكتاتورية، مشيرا إلى أن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد المشاركة وتخفف من حدة التناقضات الاجتماعية؛ لأن ارتفاع الدخل يؤدي إلى التخفيف من حدة الصراعات التوزيعية للموارد (Intensity of distributional conflicts)، ويخلق مصالح متقاطعة وولاءات متعددة، مما يسهل وجود مصالح مشتركة عبر الجماعات والفئات، ويسهل بناء التوافق العام والرضاء في المجتمع. وخلص ليبست من ذلك إلى أن انتشار

النظم الديموقراطية أدى إلى إخماد الصراعات الطبقية في هذه الدول، وتحولت الصراعات الأيديولوجية إلى صراعات طبقية ديموقراطية تُخاض عبر المنافسة الحزبية وصناديق الانتخاب والجدالات البرلمانية. ففي المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قدمت الأحزاب اليسارية والاشتراكية والشيوعية نفسها بوصفها أداة للتغيير الاجتماعي، ودعمتها الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المنخفض حتى يتحسن وضعها الاقتصادي، بينما عارضتها الأحزاب اليمينية والشرائح الاجتماعية ذات الدخل المرتفع حفاظا على مزاياها.

وأضاف بعض أنصار ليبست أن جوهر التحول إلى الديموقراطية هو حدوث تغير في الأوضاع الاجتماعية يكون من شأنه ذيوع الثقافة والقيم الديموقراطية في المجتمع، ويزيد من رأس المال البشري، والاستعداد لتقبل قيم التعددية والاعتدال، والابتعاد عن الأفكار الثورية والمتطرفة، وخصوصا في أوساط الطبقة العمالية.

وتتالت نتائج البحوث الداعمة للعلاقة نفسها، وفي العام 1960 أثبت عالم الاجتماع السياسي الأمريكي جيمس كولمان James Coleman (1926-1995) في دراسة إحصائية وجود علاقة ارتباطية واعتماد متبادل بين الديموقراطية والتنمية الاقتصادية، وبعدها بثلاث سنوات أكد فيليبس كاترايت Phillips Cutright وجود علاقة ارتباطية عالية بين الاستقرار السياسي وعدد من مؤشرات التنمية، وهي: التحضر والتعليم والتصنيع وانتشار وسائل الاتصال[4]. وفي العام 1968 صدرت دراسة إيفرت هاغن Evertt Hagen التي تناولت العلاقة بين درجة النمو الاقتصادي وفقا لمؤشرات الدخل والتصنيع والتحضر، وشكل نظام الحكم وفقا لمعيار المنافسة السياسية (تنافسية، وشبه تنافسية، وسلطوية). وتوصل المؤلف إلى وجود ارتباط بين النمو الاقتصادي المرتفع وحالة التنافسية السياسية؛ أي أن التقدم الاقتصادي يؤدي إلى الديموقراطية[5].

وفي العام 1975 صدر مؤلَّف ألكسندر K.J.W. Alexander الذي بحث موضوع العلاقة بين التطور الاقتصادي والصناعي ونشوء الديموقراطية الليبرالية الغربية في الدول الغربية. وأشار إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، وأن المفاوضات بين نقابات العمال ورجال الأعمال والحكومة أدت إلى ظهور سياسات دولة الرفاهية(6). وفي العام 1985 أكد النتيجةَ نفسها كلٌّ من كيث بول Keith Poole، أستاذ علم الاجتماع بجامعة نورث كارولينا الأمريكية، وروبرت جاكمان Robert W. Jackman الأستاذ بجامعة كاليفورنيا (1946-2009)، فذهبا إلى أن التنمية الاقتصادية هي المتغير الأكثر أهمية من كل المتغيرات الأخرى. وفي العام 1990 اختبر جون لوندرغان John B. Londregan وكيث بول العلاقة بين متوسط دخل الفرد واحتمال حدوث انقلابات عسكرية، وذلك في 121 دولة خلال الفترة من العام 1950 حتى العام 1982، وخلصا إلى أن احتمال حدوث انقلابات يزيد في الدول الفقيرة عليه في الدول الأكثر ثراء بنسبة 21 مرة(7).

كما أجرى عدد من الباحثين مثل بواكس، وستوكس، وأنجلهارت، وويلزل، وبرزوسكي، وأيبستاين وفريمان ودانيس دراسات إمبريقية لاختبار الآراء التي توصل إليها ليبست، واختلفت النتائج التي وصلوا إليها ما بين داعمة ومخالفة لها(8).

ويمكن تلخيص أهم العناصر التي طرحها أنصار مدرسة التحديث باعتبارها الشروط (Conditions) أو المتطلبات (Requisites) الاقتصادية والاجتماعية للديموقراطية في أربعة(9):

1 - **بلوغ المجتمع درجة ملموسة من النمو الاقتصادي:** بالإضافة إلى ارتفاع مستوى دخول الأفراد؛ لأن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تبلور التمايزات الاجتماعية والطبقية، وإلى بروز مصالح محددة للطبقات والشرائح الاجتماعية، ويدفعها إلى تنظيم نفسها للدفاع عنها، فكما أشار ليبست تؤدي التنمية الاقتصادية إلى نمو الطبقة الوسطى التي عادة ما تكون قيمها مؤيدة للديموقراطية، وبالعكس يمثل انتشار الفقر والتخلف الاقتصادي عقبة أمام نمو الديموقراطية في المجتمع.

2 - وجود طبقة وسطى عريضة ونظام طبقي مرن: وهي علاقة تعود إلى أرسطو الذي ربط بين الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي؛ فالطبقة الثرية - وفقا له – منصرفة إلى التمتع بملذات الحياة، والطبقة الفقيرة تعمل جاهدة للبقاء على قيد الحياة، أما الطبقة الوسطى فهي التي تمتلك المقومات اللازمة للمشاركة السياسية، والتي تضبط التوازن الاجتماعي بين الطبقات ذات المصالح المتباينة.

أضف إلى ذلك أهمية أن يكون التفاوت الطبقي في المجتمع محدودا، وأن توجد درجة محسوسة من الحراك الذي يسمح بالارتقاء الاجتماعي لأفراد من الطبقات الدنيا إلى الطبقة الوسطى بما يوسع منها ويجعلها قادرة على استيعاب العناصر النشطة في المجتمع، ويدل على ذلك أن النضال من أجل الديموقراطية عادة ما ارتبط بنمو الطبقة الوسطى وازدياد تطلعاتها السياسية.

3 - ارتفاع نسبة التعليم: الذي يعد عاملا مساعدا لقيام النظام الديموقراطي، وذلك باعتبار أن التعليم يؤدي عموما إلى زيادة الوعي السياسي بأهمية المشاركة، وبالعكس يرتبط انتشار الأمية مع الفقر في مجتمع ما باللامبالاة السياسية وعدم المشاركة، مما يكون من شأنه إيجاد البيئة الداعمة للنظم السلطوية، وأكد هذا الرأيُ نتائجَ عديدٍ من البحوث الميدانية التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين انتشار التعليم وتبني قيم الديموقراطية ودرجة المشاركة الانتخابية في المجتمع.

4 - ثقافة داعمة لمؤسسات النظام الديموقراطي وترتيباته: لأن قوة الديموقراطية تنبع من إيمان أبناء المجتمع بقيمها وارتباطهم بمؤسساتها ومشاركتهم في إدارة أمورها، فكما قيل «لا ديموقراطية من دون ديموقراطيين»[10]. فالرأي العام هو السياج الأهم لحماية الديموقراطية والضامن لعدم خروج أي فريق على قواعدها؛ لأنه يملك سلطة المحاسبة وإصدار الحكم في أول انتخابات تالية.

واهتم فريق آخر من الباحثين ببحث الموضوع نفسه من الزاوية المعاكسة، وهو تأثير النظام الديموقراطي في التنمية الاقتصادية، فأشار روبرت داهل في العام 1971، وعالم الاقتصاد الأمريكي هيرشيل غروسمان

Herschel Grossman (1939-2004) وسوك نوح، الباحث بالمكتب الوطني الحكومي للبحوث الاقتصادية في العام 1988، إلى أن النظام الديموقراطي يؤدي إلى توزيع الموارد بشكل أفضل بين المجالات الاقتصادية مما يساعد على التنمية وزيادة الإنتاج، وأضاف ألوسون في العام 1991 أن هذا النظام يضمن تبني السياسات التي تحقق المصلحة العامة للمجتمع، وأن الحكومات الديموقراطية تفعل ذلك لحاجتها إلى التأييد الشعبي لها في الانتخابات. وأشار بهالا في العام 1994، في بحثه الذي اعتمد على نماذج رياضية، إلى العلاقة الارتباطية بين الديموقراطية والحرية؛ فالحرية تؤدي إلى مزيد من التنمية الاقتصادية، وهي بدورها تؤدي إلى مزيد من الحرية[11]. ورأى يي فينغ Yi Feng أن الحرية السياسية تؤدي إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة من خلال تحسين عملية تكوين رأس المال البشري[12].

في سياق متصل ناقش الباحثون العلاقة بين نمط التنمية الاقتصادية وفرص التحول إلى الديموقراطية، وجادل البعض بأن الدول التي اتبعت استراتيجية إحلال الواردات قد فشلت في تحقيق التنمية، وأقامت نظما سلطوية، وأن الدول التي اتبعت سياسة تشجيع الصادرات والاندماج في الاقتصاد العالمي زاد معدل التنمية فيها، وتعززت فرصها في الانتقال إلى الديموقراطية مثل دول النمور الآسيوية. وفسروا ذلك بأن ارتفاع إجمالي الناتج المحلي من شأنه زيادة حجم الطبقة الوسطى المتعلمة، وهي القوة المحركة والمطالبة بالنظام الديموقراطي.

وهكذا يؤكد هذا الاتجاه العلاقة الوثيقة بين التنمية والديموقراطية، وأن النظم السلطوية تتعرض لأزمات الضعف والتفكك مع بلوغ المجتمع درجة عالية من التنمية الاقتصادية؛ وذلك لأنها تحدث تغيرات طبقية وتنظيمية تجعل المجتمع أكثر تعقيدا، ويزداد دور هيئات المجتمع المدني، كما أن التطور التكنولوجي يزيد من استقلالية الفاعلين الاجتماعيين، ويتيح لهم قدرا

أكبر من المعلومات، وتكون النتيجة اتساع المجال العام، وخروج قطاعات اجتماعية عن نطاق السيطرة السلطوية، مما يُصعِّب على النظام السلطوي إدارةَ المجتمع وضبطَه بالفعالية نفسها والسيطرةَ عليه بأسلوب التوجيه والتحكم من أعلى. ولكن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديموقراطية ليست علاقة آلية أو ميكانيكية، وجوهرها أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى مجموعة من تحولات بنائية تيسر نشأة النظام الديموقراطي.

وقد تعرضت نظرية التنمية/ التحديث لمراجعات وانتقادات مهمة[13]؛ فذكر صامويل هنتنغتون Samuel Huntington مبكرا في العام 1968 أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تتوافق بالضرورة مع الديموقراطية؛ لأن عملية التصنيع قد تؤدي إلى تعبئة سياسية لا تستطيع المؤسسات السياسية استيعابها، مما يهدد الاستقرار السياسي، وخصوصا في حالة الدول متوسطة التنمية، وأن المهم هو بناء المؤسسات السياسية القادرة على تنظيم عملية التغير الاجتماعي والسياسي المترتبة على التنمية الاقتصادية[14]. وجادل غاليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell (1936-2011) بناء على دراسته لدول أمريكا اللاتينية، بأن عملية التحديث صاحبها قيام نظم غير ديموقراطية، وأن الديموقراطيات ظهرت عند المستويات الوسطى من التحديث وليس عند المستويات المنخفضة أو العالية، وإن كان قد أقر بصحة جزء من آراء ليبست هو أن استمرار النظم الديموقراطية يكون أكثر احتمالا في الدول الغنية منه في الدول الفقيرة[15]. وأوضح جان بيترسون Jan Pettersson أنه باستعراض نتائج 22 بحثا إحصائيا عن العلاقة بين التنمية والديموقراطية وُجد أن بينهما علاقة ملتبسة، فبينما أثبتت 8 دراسات وجود علاقة إيجابية بينهما، أشارت 6 دراسات أخرى إلى وجود العلاقة نفسها بين التنمية والسلطوية، بينما توصلت 8 دراسات إلى عدم وجود علاقة بين التنمية والديموقراطية[16].

وجادل آخرون بضرورة تضمين التحليل عددا من المتغيرات الوسيطة التي تحكم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية، فبالنسبة إلى التنمية ينبغي التمييز بين نمط التنمية، وسرعة معدل النمو الاقتصادي، وإجمالي الناتج القومي، ومدى ثراء أو فقر الدولة محل الدراسة، وعلى مستوى الديموقراطية ينبغي التمييز بين نشأة النظام الديموقراطي، وبين استمراره واستقراره، وعلى مستوى السياق التاريخي ينبغي التمييز بين نموذج الدول الصناعية التي حققت نهضتها مبكرا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والدول النامية التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية، وتلك التي انتقلت إلى الديموقراطية بعد انتهاء الحرب الباردة. تُضاف إلى ذلك أسئلة أخرى، وهي: إذا كانت التنمية تأتي بالديموقراطية، فما مستوى التنمية الذي يُعتبر العتبة للوصول إلى النظام الديموقراطي؟ وإذا كان دور التنمية هو دعم الديموقراطية بعد تأسيسها، فما مستوى التنمية الذي يحقق استقرار النظام الديموقراطي؟

علاوةً على ما تقدم قامت آراء ليبست ومشاريعه على افتراض أن التنمية الاقتصادية تحدث وفقا لقواعد النظام الرأسمالي، وأن الديموقراطية في المجال السياسي هي الوجه الآخر للرأسمالية في المجال الاقتصادي، وأن النمو الرأسمالي يطرح آثارا متشابهة عبر أرجاء العالم، مما أدى إلى انتقادها بأنها «لاتاريخية»، وأنها أهملت البدائل المختلفة لسلوك البشر والجماعات في السياقات الاجتماعية والثقافية المختلفة. كما انتُقدت بشأن ما إذا كانت هذه الشروط، كالتعليم والتحضر والتصنيع، هي شروطا مسبقة لنشأة النظام الديموقراطي أو أنها نتائج لاستمرار النظام الديموقراطي ورسوخه على مدى أجيال. ويدعمون وجهة نظرهم بأنه لم يوجد ما يشير إلى توافر هذه الشروط في الدول الأوروبية في بداية تحولها إلى الديموقراطية.

ويدفعنا هذا التساؤل إلى إعادة النظر في التوصيف العلمي لتلك العناصر، وفيما إذا كانت «شروطا» أو «متطلبات» ينبغي توافرها قبل قيام النظام الديموقراطي، أو أنها مصاحِبات (Concomitants or Correlatives) تنمو بنحوٍ مطّرد مع تطور مؤسسات الديموقراطية واستقرارها. فالنظام الديموقراطي قد ينشأ في بلد نام، ولكن استمراره وازدهاره رهين بالتنمية، ومؤدى ذلك أن حدوث التنميةً ليس شرطا لإقامة النظام الديموقراطي؛ ولكنه ضرورة لاستقراره واستمراره.

وإزاء هذا التعدد والتنوع في الآراء بشأن العلاقة بين التنمية والديموقراطية والاختلاف بينهما، جمّع بعض الباحثين هذه الآراء وصاغوها في شكل فروض علمية، أي علاقات احتمالية بين متغيرين يكون على الباحثين اختبارها للتحقق من صدقها أو خطئها، وهي: أن إمكانية إقامة النظام الديموقراطي تقل عند المستويات الدنيا للتنمية، وأن احتمال إقامته تزداد عند ارتفاعها، وأن احتمال انهيار النظام الديموقراطي يتناقص مع ارتفاع مستويات الدخل وتزداد فرص استقراره، وأن احتمال إقامة الديموقراطية يزداد مع ارتفاع مستويات التنمية، واحتمال أن تكون الديموقراطية في البلدان الأقل نموا أكثر عرضة للسقوط، بينما تكون في البلدان الأكثر نموا أكثر استقرارا، واحتمال أن تكون النظم السلطوية أكثر ضعفا في البلدان الأكثر نموا، واحتمال أن تقل فرص التحول الديموقراطي في البلدان النامية إذا نجحت نظمها السلطوية في تحقيق التنمية[17].

ثانيا: اتجاه الفاعلين السياسيين: اختيارات النخب وتفضيلاتها

ينطلق هذا الاتجاه من مركزية دور الفاعلين (Actor-Centred)، والاختيارات أو التفضيلات التي تُتبنى في مراحل الانتقال إلى الديموقراطية، ويركز أنصاره على دور النخب نظرا إلى أهمية الاختيارات التي تتبناها في فترات السيولة السياسية والاضطراب الاجتماعي.

يرجع هذا الاتجاه إلى دراسة أستاذ علم السياسة الشهير دانكوارت روستو Dankwart Rustow (1924-1996) في بحثه بعنوان «الانتقال إلى الديموقراطية» في العام 1970 الذي انتقد فيه أفكار ليبست عن الشروط المسبقة، مشيرا إلى أنه من الخطأ القول بأن التنمية الاقتصادية شرط للديموقراطية، وأنه لا يوجد دليل على ضرورة توافرها لبدء الانتقال الديموقراطي، وأنه من الأصح اعتبارها إحدى السمات التي توجد في النظم الديموقراطية المستقرة[18]. لذلك اهتم روستو بكيفية ظهور النظام الديموقراطي مستخدما في ذلك منهجا تاريخيا تطوريا ميز فيه بين أربع مراحل لتطور الدول:

1 - مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية وبدء تبلور الهوية السياسية ومشاعر الانتماء المشترك بين القاطنين في إقليم الدولة، والتي اعتبرها روستو شرطا مرجعيا (Background Condition).

2 - مرحلة الإعداد أو التمهيد (Preparatory Phase) والتي تشهد صراعا بين الجماعات والنخب حول شكل نظام الحكم في الدولة، ووفقا له عادة ما نشب هذا الصراع بين النخب بمختلف أنواعها التقليدية والحديثة، الزراعية والصناعية، الدينية والمدنية، مشيرا إلى أن الديموقراطية تتخلق من قلب هذا الصراع الذي تضمن في عدد من الحالات استخدام العنف[19]. وأشار روستو إلى أن الديموقراطية ليست هي النتيجة الوحيدة لهذا الصراع بين النخب، وأنه يمكن أن تتعدد نتائجه، فهو قد يؤدي إلى التفكك وانهيار الوحدة الوطنية أو إلى غلبة إحدى الجماعات وفرض هيمنتها على الآخرين وسد الطريق على الديموقراطية.

3 - مرحلة الاختيار واتخاذ القرار (Decision Phase)، وتشير إلى ما بعد مرحلة من الصراع السياسي الذي لا تتمكن فيه إحدى النخب أو الجماعات من الانتصار على الآخرين مما يدفعها إلى السعي للوصول إلى حل للصراع

من خلال المفاوضات وتبني قواعد النظام الديموقراطي التي تضمن لكل الأطراف حق المشاركة.

4 - مرحلة التعود (Habituation Phase)، ويقصد بها استقرار قواعد النظام الديموقراطي وتوطيد أركانه، فإذا كان قبول الفاعلين السياسيين لهذه القواعد في المرحلة السابقة قد أملته اعتبارات الضرورة والمصلحة لأطراف الصراع غير المحسوم، ففي هذه المرحلة يسود الاقتناع بالقواعد الديموقراطية وإدراك مزاياها وأنها تقدم فرصا متساوية للأطراف المختلفة للمشاركة في الحكم.

من وجهة نظر روستو إن المتغير المهم في هذه العملية وفي ترجيح أحد المسارات دون غيره هو اختيارات النخب السياسية وتفضيلاتها عبر هذه المراحل، مؤكدا أن الديموقراطية يمكن أن تنمو في مجتمع غير صناعي، وأن شرطيها الرئيسين هما الوحدة الوطنية والتوافق على حدود الجماعة السياسية المشتركة من ناحية واختيارات النخب السياسية من ناحية أخرى.

ومثلت أفكار روستو الأساس النظري لآراء كل من عالم السياسة الأرجنتيني غاليرمو أودنيل، وعالم السياسة الألماني فيليب شميتر Phillippe Schmitter (1936-...)، وعالم السياسي الإنجليزي لورانس وايتهيد Laurence Whitehead (1944-...)، كما وضعت الأساس للتمييز بين مرحلة الانتقال إلى الديموقراطية ومرحلة تعزيز الديموقراطية.

ففي إطار الوحدة الوطنية واستقرار مفهوم الجماعة السياسية يكون العنصر الحاسم في عملية الانتقال الديموقراطي هو دور النخب السياسية واختياراتها وتفضيلاتها التي تعتمد على مهاراتها القيادية وقدرتها على بناء الائتلافات وابتكار المبادرات. ففي هذه المرحلة تزداد أهمية القدرة على التفاعل والتفاوض بين النخب ذات التوجهات والمصالح المتصارعة، والوصول إلى نقاط التفاهم والعمل المشترك بينها.

وهكذا يَعتبِر هذا الاتجاه أن الفاعلين الأساسيين في عملية الانتقال هم النخب السياسية سواء أكانت في الحكم أم المعارضة، وليس جماعات المصالح المنظمة أو الحركات الاجتماعية والطبقات، وأن معيار التمييز بين الفاعلين هو الموقف تجاه عملية الانتقال، وليس المصالح المتجذرة في الهياكل والبنى الاقتصادية أو الأدوار المؤسسية، وأن سلوكهم يتأثر بتوقعاتهم بشأن سلوك الحلفاء والخصوم. ومن ثم يكون الانتقال إلى الديموقراطية هو ثمرة التفاوض بين الفاعلين الرئيسين، وتكون مؤسساتها نتيجة التفاهمات والاتفاقات بينهم. وتتوقف القدرة التحليلية لهذه الأفكار على تبلور تفضيلات وأولويات واضحة لدى الفاعلين وتقدير دقيق لقدرات كل منهم لذاته وللآخرين. وانتُقد هذا الاتجاه بأنه لا يمكن فصل تفضيلات الفاعلين وقدراتهم عن الظروف السائدة ونمط توزيع القوة الاقتصادية والاجتماعية[20].

ثالثا: اتجاه التحليل البنائي: نمط توزيع القوة الاقتصادية والاجتماعية

ينبني هذا الاتجاه على ما سبق ذكره بشأن اختيارات النخب السياسية وتفضيلاتها، فهذه التفضيلات لا تحدث في فراغ، بل في سياق اجتماعي يفرض عددا من القيود والفرص التي يحددها بناء القوة وتوزيع الموارد ونظام القيم والمعايير في المجتمع. فهذا البناء الذي يوجد بنحوٍ موضوعي مستقل ويتغير على مدى زمني طويل يوجِد فرصا ويضع قيودا على سلوك الأفراد والجماعات والنخب. ومع الإقرار بأهمية الدور الذي تؤديه اختيارات النخب وتفضيلاتها، فإن الانتقال إلى الديموقراطية يرجع إلى حدوث تغيرات عميقة في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى ظهور طبقات جديدة، والتحول في العلاقات بين الطبقات القديمة، ويؤدي إلى تغييرات في مؤسسات السلطة والحكم.

إن نقطة الانطلاق - وفقا لأنصار هذا الاتجاه - هي بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية، وما ينتج عنه من توازن للقوى بين الجماعات والنخب وأنماط

التفاعلات بينها، وإن هذا العامل هو الذي يحدد التطور السياسي وما إذا كان سوف يأخذ مسارات ديموقراطية أو غير ديموقراطية. ومن الدراسات التأصيلية لهذا الاتجاه مؤلَّف الأستاذ بارينغتون مور Barrington Moore (1913-2005) عن الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديموقراطية[21]، والذي ركز فيه على عملية الانتقال من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي خلال المرحلة الممتدة من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين، واختلاف نتائج المسار السياسي في الدول التي شهدت هذا الانتقال. ففي حالة إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة، ارتبط الانتقال بنمو النظام الديموقراطي، بينما ارتبط في ألمانيا النازية واليابان الإمبراطورية والاتحاد السوفييتي والصين الشيوعية بظهور نظم سلطوية. وأرجع مور هذا الاختلاف إلى طبيعة التفاعلات التي حدثت في هذه البلدان بين الدولة وطبقات الفلاحين وأرستقراطية كبار الملاك والبرجوازية الحضرية والعمال.

اعتبر مور أن الطبقة التي قادت عملية التغيير والتنمية هي الطبقة البرجوازية، وأنه من دونها لا يمكن أن تتحقق الديموقراطية، وأن قوة هذه الطبقة والتحالفات التي تقيمها هي العنصر الحاسم أو المتغير المستقل في تحديد مسار النظام السياسي. ومن خلال دراسته لعدد من تجارب الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، ظهرت ثلاثة مسارات:

1- المسار الرأسمالي الديموقراطي، فقد كان من شأن قوة البرجوازية إضعافُ التأثير السياسي والاجتماعي لطبقة أرستقراطية كبار الملاك الزراعيين.

2- المسار الفاشي، الذي يترتب على التحالف بين أرستقراطية كبار الملاك المعادية للديموقراطية وبين الطبقة البرجوازية البازغة والصغيرة، مع وجود دور للدولة في توجيه المسار الاقتصادي كما حدث في ألمانيا واليابان.

3- المسار الشيوعي، الذي ارتبط باستمرار هيمنة الأرستقراطية الزراعية، وفشل تحولها إلى «الزراعة التجارية»، وممارسة الدولة القمع تجاه الطبقة العمالية الناشئة، وهو ما حدث في روسيا والصين.

واستنتج مور أن ظهور النظام الديموقراطي ارتبط بعدد من الشروط، وهي: وجود حالة توازن بين القوى الاجتماعية تضمن عدم تسلط الدولة أو طغيانها، كما تضمن عدم تمتع طبقة أرستقراطية ملاك الأرض بدرجة عالية من النفوذ، والتحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة التجارية التي أدت إلى إضعاف أرستقراطية كبار الملاك، والحيلولة دون بناء تحالف طبقي بينها وبين البرجوازية التجارية ضد العمال والفلاحين، وذلك كله في إطار استمرار عملية التطور الصناعي والتجاري.

أما نمو السلطوية والنظم الفاشية، فقد ارتبط - وفقا لمور - بضعف الطبقة البرجوازية الحضرية، واعتماد أرستقراطية كبار الملاك على الدولة لتمويل التحول إلى الزراعة التجارية، مشيرا إلى أن الثورات الشيوعية قد حدثت في بيئة اتسمت بضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة من ناحية، وفشل أرستقراطية كبار ملاك الأرض في التحول إلى الزراعة التجارية من ناحية أخرى.

أثارت أطروحة مور عديدا من المساجلات الفكرية التي شارك فيها باحثون من أمثال تيدا سكوكبل Theda Skocpol، وجوران ثيربورن Goran Therborn، وجريجوري لوبيرت Gregory Luebbert، وإيفيلين هوبر ستيفنز Evelyn Huber Stephens، ومايكل برنارد إيرليتش Michael Bernard Ehrlich، ومايكل ألبيرتس Michael Albertus[22] وفي هذا السياق ركز الأستاذ ديتريتش روشميير وزملاؤه في كتابهم بعنوان «التطور الرأسمالي والديموقراطية» الصادر في العام 1992[23] على أن نجاح الانتقال الديموقراطي أو عدمه يتوقفان على العلاقة بين ثلاثة هياكل للقوة، وهي: القوة النسبية للطبقة، وقوة الدولة، وهياكل القوة عبر الوطنية.

يشير الهيكل الأول إلى التوازن الطبقي في المجتمع؛ وذلك لأن الصراع بين الطبقة المهيمنة والطبقات الخاضعة هو العنصر الحاسم في عملية الانتقال

الديموقراطي، وأن الطبقات تتخذ مواقفها تجاه الديموقراطية وتدخل في تحالفات أو صراعات بشأنها وفقا لمصالحها، فلا توجد طبقة لها الموقف نفسه الذي تحمله طبقة أخرى تجاه الديموقراطية في أيٍّ من دول العالم، بل يتأثر موقفها بعلاقاتها مع الطبقات الأخرى في سياق اجتماعي محدد، مما يتطلب تحليل البناء الطبقي برمته، وليس التركيز على طبقة واحدة.

ويتصل الهيكل الثاني بشكل الدولة وطبيعتها، فعادة ما ينجح الانتقال الديموقراطي عندما لا تكون الدولة قوية جدا ولا ضعيفة جدا في مواجهة القوى الطبقية في المجتمع، فلا تكون قوية إلى الدرجة التي تفرض هيمنتها المطلقة على المجتمع، ولا تكون ضعيفة إلى الدرجة التي تمكن إحدى القوى الطبقية والاجتماعية من السيطرة عليها. فالتطور الديموقراطي ليس نتيجة حتمية لتطور الرأسمالية، وإن تحقيق ذلك يتطلب نضالا سياسيا لإصلاح الدولة.

أما الهيكل الثالث فيتصل بدور التأثيرات الخارجية وعلاقات التبعية، وخصوصا بالنسبة إلى الدول النامية، وتأثر تطورها الاقتصادي والسياسي بعوامل إقليمية وعالمية عابرة للحدود، وأن مثل هذه التأثيرات يمكن أن تكون داعمة أو معوقة للتطور الديموقراطي.

وأسهم مؤيدو هذا الاتجاه في خلق فهم مغاير لمفهوم المجتمع المدني ووظائفه. فوفق المنظور الليبرالي يؤدي المجتمع المدني أدوار توفير فرصة المشاركة للمواطنين في الأنشطة الاجتماعية والتطوعية، وتنمية الوعي الديموقراطي، وتعليم قيم التسامح والتعددية والاختلاف، وتشجيع المشاركة في الانتخابات والرقابة عليها، ومتابعة أعمال الحكومة على المستويات المحلية، وتشجيع تداول المعلومات بشأن القضايا العامة.

ويلاحظ أن هذه الأدوار لا تُدخل في اعتبارها مسألة الاختلال وعدم التوازن في توزيع القوة الاقتصادية والاجتماعية، وتأثيرها في الكيفية التي تؤدي بها هذه الأدوار ومدى فاعليتها، وذلك لأن هذا الاختلال أو عدم

التوازن يؤثر في سمات المجتمع المدني ذاته، وفي البيئة التي يؤدي في إطارها أدواره. فالمجتمع المدني ينهض على المشاركة والاستقلال، ويتطلب ذلك موارد كافية، في الوقت الذي تتسم فيه النظم الرأسمالية بعدم المساواة. لذلك رأى أنصار هذا الاتجاه أن مفهوم المجتمع المدني من الناحية التحليلية يشير إلى الممارسات المتضاربة للقوة في المجتمع، وأن على المجتمع المدني أن يعمل لتطوير مؤسسات الدولة الرأسمالية وسياساتها بحيث تصبح أكثر عدالة وتوازنا بين الطبقات. ومن ثم يُعتبر الصراع بين المجتمع المدني والحكومة أداةً لإصلاح الاختلالات البنائية في تكوين الدولة الرأسمالية، ومن ثم تجاوز المفهوم الشكلي أو الإجرائي للديموقراطية وصولا إلى مضمونها وغاياتها[24].

وفي مجال التعليق على هذه الاتجاهات النظرية الثلاثة يمكن القول إنها مكملة بعضها لبعض، فالاتجاه الذي يربط بين الديموقراطية والتنمية الاقتصادية يبين السياق المجتمعي المحبذ لعمليتي الانتقال والتعزيز الديموقراطي بينما لا يدرس العمليات السياسية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بالانتقال، وهو ما درسه الاتجاهان الثاني والثالث؛ فكلاهما ركز على أحد جانبي عملية الانتقال، فإذا كان اتجاه استراتيجيات الفاعلين السياسيين قد اهتم بعنصر سلوك النخب وتفضيلاتها، فإن اتجاه بناء القوة وتوزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية اهتم بعنصر العلاقة بين الطبقات وأنماط تفاعلاتها مع الدولة. وبصفة عامة يستفيد أغلب الباحثين في دراساتهم عن الانتقال إلى الديموقراطية من الأفكار والمفاهيم النابعة من هذه التوجهات النظرية الكبرى[25].

3

انهيار النظم السلطوية

تناول الفصل السابق الاتجاهات النظرية في تفسير التحول إلى الديموقراطية من الناحية التاريخية، وسعى أنصار كل اتجاه إلى تحديد العوامل الضرورية لحدوث هذا الانتقال، ذاهبين إلى أنه عندما يكتمل نضج هذه العوامل تحدث مجموعة من التفاعلات في داخل النظام السلطوي، لتدفع – في نهاية المطاف - إلى انهياره وتقويض أركانه.

«إن العنصر الحاسم يتمثل في قدرة جماعات التغيير على تكوين «الكتلة التاريخية» التي تمتلك الجرأة والإقدام، وتنتهز الفرصة وتنقض على النظام السلطوي»

لقد شهدت حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي غلبة الاهتمام بقضايا التحديث والتنمية، والرغبة في الإسراع بعملية التغيير

الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية، وساد الاعتقاد بأن نظم الحكم «السُلطوية» التي تقوم على الحزب الواحد أو الحكم العسكري هي الأكثر قدرة على تحقيق مهمات التحديث والتنمية وبناء الدولة الحديثة، وأنه مقابلَ ذلك يمكن التجاوز - مؤقتا - عن الطبيعة غير الديموقراطية لهذه النظم. غير أن هذه التوقعات سرعان ما خبت في ضوء قصور النظم السلطوية عن تحقيق ما كان مأمولا منها؛ فلا هي نجحت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ولا في تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل مستدام، إضافة إلى قصورها الأصلي في مجال الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ويهدف هذا الفصل إلى عرض كيفية انهيار النظم السلطوية؛ فيعرض أولا لسمات النظم السلطوية وانتقالها من السلطوية النقية إلى السلطوية الهجين، كالسلطوية التنافسية أو الانتخابية؛ ثم يعرض ثانيا لآليات انهيار هذه النظم والتفاعلات المرتبطة بها والفاعلين الرئيسين في هذه العملية، والتأثيرات الداخلية والخارجية فيها، ويتناول ثالثا الدراسة المقارنة بين هذه النظم في انهيارها.

أولا: من السلطوية النقية (Pure Authoritarianism) إلى السلطوية الهجين (Hybrid Authoritarianism)

إذا كانت الديموقراطية تقوم على أسس الحرية والتنافسية والشفافية والمحاسبية وحكم القانون، فإن النظم غير الديموقراطية تنهض على أسس الإرغام والهَرمية والمركزية والتحكمية والسلطة المطلقة. وقد وصف الباحثون هذه النظم بمسميات متعددة مثل: الأوتوقراطية، والأوليغارشية[1]، والدكتاتورية، والاستبدادية، والشمولية، ونظم الحكم المطلق. وعلى رغم أن كلا من هذه التسميات لها دلالتها وسياقها التاريخي والفكري نستخدم هنا تعبير «النظم السلطوية» للإشارة إلى السمات المشتركة للنظم غير الديموقراطية.

1. سمات السلطوية النقية

لا يوجد شكل واحد لنظم السلطوية النقية، فهي قد تأخذ شكل حكم الفرد المستبد أو نظام الحزب الواحد أو النظام الثيوقراطي أو نظام الحكم العسكري، وبغضِّ النظر عن الشكل الذي يتخذه النظام، فإن السمات العامة للسلطة في هذه النظم تتمثل فيما يلي:

أ- **سلطة هرمية (Hierarchical)**، فهي ذات طابع تصاعدي يبدأ من صغار الموظفين في الجهاز الحكومي، وصولا إلى قمة السلطة التي تتركز في يد شخص واحد أو مجموعة محدودة من الأشخاص، وحول كل واحد منهم تتحلّق مجموعة من المستفيدين والمتمتعين بمزايا الحكم، وتنشأ شبكة من علاقات الزبانية السياسية (Political Patronage and Political Clientalism).

ب- **سلطة مطلقة (Absolute)**، فهي سلطة لا يحددها قانون أو ضوابط تضع قيودا على مجال ممارستها أو أسلوب حكمها؛ إذ هي سلطة غير خاضعة للقانون. وعادة ما تتجسد هذه السلطة في شخص الحاكم الفرد الذي يتربع على قمة السلطة، ويقبض بيديه على مختلف خيوطها وأدواتها، ويحتفظ بالحد الأقصى من السلطات القانونية والفعلية التي تُمارَس في إطار شبكة من العلاقات الشخصية بين الحاكم وأسرته ومجموعة محدودة من أعوانه وأتباعه[2].

ج- **سلطة تحكمية (Arbitrary)**، وفيها لا توجد قواعد عامة للحكم على الوقائع والأحداث، وقد يختلف القرار من حالة إلى أخرى وفقا لأهواء القائمين على السلطة ومصالحهم. لذلك تحمي هذه النظم ذاتها عادة بإعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية، وهي التي من شأنها إطلاق يد السلطات الأمنية في إدارة الأمور، أو إقامة نظم دستورية وقانونية تسمح للسلطة التنفيذية بالتمتع بسلطات واسعة خارج الرقابة التشريعية

والقضائية. وهو ما يؤدي إلى تدني قيمة القانون في الحياة اليومية للناس، والشعور بأن كل قانون إنما يمكن التحايل عليه وعدم تنفيذه.

د-سلطة بلا محاسبة (Unaccountable)، ويترتب على سمتي الإطلاق والتحكمية أن النظم السلطوية تعمل من دون قواعد وإجراءات مؤسسية للرقابة والمحاسبة وعدم الفصل بين السلطات. وفي هذه النظم تتسم أدوات الرقابة، كالهيئة التشريعية وأجهزة الرقابة المالية والمحاسبية والإدارية، بالضعف والخضوع للسلطة التنفيذية، كما تتسم بسيطرتها على نشاط أدوات الإعلام والأحزاب وهيئات المجتمع المدني - إن وُجدت - وهي التي تؤدي عادة دور الرقابة المجتمعية والشعبية.

هـ- سلطة تمارس الإقصاء السياسي والاجتماعي (Political and Social Exclusion)، فعادة ما تعمد النظم السلطوية إلى إقصاء بعض القوى، على أساس سياسي أو اجتماعي أو إثني أو نوعي، من المشاركة السياسية في شؤون الحكم، وقد يأخذ هذا الإقصاء أشكال منع هذه الجماعات من إقامة تنظيماتها السياسية والاجتماعية، أو التضييق عليها إن وُجدت، أو تزوير الانتخابات العامة لضمان عدم وصول ممثليهم إلى الهيئة التشريعية. وقد يصل جنون هذه النظم إلى حد الإبادة الجماعية (ألمانيا النازية)، أو إجلاء شعوب عن أماكن إقامتها عقابا لها على مواقفها السياسية (الاتحاد السوفييتي في عهد ستالين)، أو استخدام القوة المفرطة والأسلحة غير المشروعة ضدها (العراق في عهد صدام حسين).

و- سلطة احتكارية (Monopolistic)، فهي تسعى إلى السيطرة على كل موارد القوة والنفوذ في المجتمع في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فكما أنها تحتكر مؤسسات السلطة السياسية، فإنها تسيطر - عادة - على مصادر القوة الاقتصادية والمالية، وتسعى إلى السيطرة على المجال العام وهيئاته من أحزاب ونقابات ومنظمات غير حكومية،

بحيث يكون الاحتكار السياسي هو الوجهَ الآخرَ للاحتكار الاقتصادي والاجتماعي. من أمثلة ذلك النظمُ الشيوعية في دول شرق أوروبا، وهي التي فرضت نوعا من «الإجماع الظاهري» و«المشاركة الوهمية» لإخفاء التناقضات الاجتماعية، وسُيِّس الاقتصادُ وأُدير بما يخدم الأهداف السياسية للنظام وأُخضِعت التنظيمات السياسية والاقتصادية لمصالح فئات وأحيانا لأشخاص معينين[3].

هذه السمات منافية للطبيعة البشرية، وللنتائج المترتبة على انتشار التعليم، والسكنى في الحضر، وارتفاع الدخل وتحسن مستوى المعيشة، فضلا على عجز هذه النظم عن إدارة مجتمعات معقدة خصوصا في ظل الانتقال اللحظي للمعلومات والأفكار والوقائع عبر الفضائيات وأدوات التواصل الاجتماعي. لذلك تعرضت هذه النظم لتراجع شرعيتها، وانسداد قنوات اتصالها مع مجتمعها، واتضاح عجزها عن الإدارة الكفوءة لموارد الدولة والمجتمع.

ويؤدي ما تقدم إلى أربع نتائج مهمة:

الأولى وجود حالة عامة من القلق والخوف في المجتمعات السلطوية، حتى بين أفراد النخبة الحاكمة؛ ففي هذه النظم تغيب القواعد القانونية، ويمكن للفرد أن يُتهَمَ بجريمة لا علاقة له بها، أو أن يُعتقَل من دون توجيه تهمة، ويكونَ السبيلُ الوحيد لضمان سلامته هو إعلانَه الدائم الولاءَ للحاكم وللنظام وللحزب.

والثانية ضعف المشاركة السياسية، وانتشار حالة من العزوف السياسي وعدم المشاركة في الانتخابات العامة؛ الأمر الذي يمكن تفسيره بأنه نوع من «المقاطعة» والتمرد السلبي، واعتبار العملية السياسية غير شرعية ولا تستحق التأييد.

والثالثة شخصنة السلطة؛ فعادةً ما يستمر الحاكم في الحكم مدة طويلة لا يُنهيها إلا الموت أو حدوثُ ثورة أو انقلاب عسكري، ويترتب على طول مدة الحكم توحد إرادة الحاكم مع سلطة الدولة، والتماهي بين الحاكم والحكومة والدولة[4].

والرابعة انسداد قنوات التداول السلمي للسلطة؛ فأحزاب المعارضة يُضيَّق عليها، والانتخابات العامة تُزوَّر، مما يجعل تغيير الحكومة أو تداول السلطة بنحوٍ مؤسسي وقانوني أمرا مستحيلا، ويَدفع بالقوى المعارضة إلى استخدام أساليب الاحتجاج السلمي الأخرى كالمظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني، أو أساليب غير سلمية كالاغتيال وأعمال العنف.

ونتيجةً لأزمات النظم السلطوية وعدم قدرتها على الاستمرار بأسلوبها التقليدي في الحكم، وبسبب التحولات العالمية وازدياد الاهتمام بقضايا الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، تطوَّر عديد من النظم السلطوية ليفرز نمطا آخر للحكم هو ما اصطُلِح على تسميته بالسلطوية الهجين أو السلطوية التنافسية.

2. السلطوية الهجين وأزماتُها

ظهر هذا المفهوم في حقبة التسعينيات من القرن الماضي للدلالة على بعض النظم السلطوية التي أدخلت تغييرات سياسية على بعض جوانبها - بإرادة ذاتية أو تحت ضغوط شعبية ودولية - الأمر الذي أكسبها سمات جديدة تختلف عن سمات النظم السلطوية النقية، فجمعت بين بعض سمات النظم السلطوية وبعض سمات النظم الديموقراطية، مما جعلها نظما هجينة (Hybrid).

واستخدم الباحثون للإشارة إلى هذه النظم مصطلحاتٍ عديدةً مثل: شبه السلطوية (Semi Authoritarianism)، والسلطوية الجديدة

(Neo Authoritarianism)، والأوتوقراطية الليبرالية (Liberalized Autocracy)، والسلطوية الانتخابية (Electoral Authoritarianism)، والسلطوية المتخفية (Disguised Authoritarianism)، وإن كان أكثر هذه التعبيرات شيوعا هو السلطوية التنافسية[5].

في هذه النظم توجد بعض مظاهر النظام الديمقراطي مثل: تعدد الأحزاب، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بشكل دوري، وحرية نسبية لأدوات الإعلام، ونظام قضائي يحظى بدرجة ملموسة من الاستقلال. ولكن هذه المظاهر تُمارَس في إطار هيمنة حزب مسيطر ورئيس له سلطات دستورية واقعية واسعة، فتُستخدَم الأغلبيةُ البرلمانية بطريقة متعسفة لتمرير القوانين من دون إتاحة الفرصة الكافية لمناقشتها، كما تعمل الأغلبية نفسُها لإجهاض محاولات نواب المعارضة استخدامَ أدوات الرقابة البرلمانية، ويحدث التلاعب بالنصوص القانونية لإقصاء المنافسين من الترشح في الانتخابات، كما تُوجَّه أجهزةُ الإعلام التي تملكها الدولة - أو تسيطر عليها - للدعاية لسياسات الحكم، وتُستخدَم مواردُها لدعم مرشحي الحزب الحاكم، وإذا تطلب الأمرُ يحدث التدخل الإداري لتزوير نتائج الانتخابات.

ومن أمثلة هذه النظم كرواتيا في عهد فرانجو تودجمان Franjo Tudjman (1990-1999)، وصربيا في عهد سلوبودان ميلوسيفيتش Slobodan Milosevic، وأوكرانيا في عهد ليونيد كرافتشوك Leonid Kravchuk وليونيد كوتشما Leonid Kuchma (1994-2005)، وبيرو في عهد ألبرتو فوجيموري Alberto Fujimori، وتونس ومصر واليمن قبل اندلاع الانتفاضات الشعبية فيها. ويُدخِل بعض الباحثين ضمنَ هذا النمط ماليزيا في عهد مهاتير محمد، وروسيا في عهد فلاديمير بوتين. أضف إلى ذلك دولا أخرى كثيرة في فترات مختلفة مثل رومانيا، وبلغاريا، وأذربيجان،

وأرمينيا، وألبانيا في أوروبا، والمكسيك في أمريكا اللاتينية، وزامبيا والكاميرون والسنغال وزيمبابوي وغانا وكينيا في أفريقيا.

تشهدُ هذه النظم تعددية حزبية؛ ولكنها تعددية غير حرة وغير عادلة. فهي غير حرة لأنه لا توجد حرية تكوين الأحزاب بسبب القيود المفروضة على إنشائها أو لاشتراط موافقة لجنة حكومية لقيامها، وتُستخدَم هذه الشروط لمنع بعض الفاعلين الاجتماعيين من تكوين أحزابهم. وهي غير عادلة لأن المنافسة بين الحزب المسيطر والأحزاب الأخرى لا تتسم بالتكافؤ، فالحزب المسيطر يستند إلى شبكة من علاقات النفوذ والمصالح على المستوى المحلي، وإلى أغلبية برلمانية وحكومة وجهاز إعلام رسمي مؤيد له. ويؤدي ذلك إلى استخدام موارد الدولة لمصلحة إنجاح مرشحي الحزب الحاكم في الانتخابات، وفي هذا السياق يزداد دور رجال الأعمال المؤيدين للنظام؛ إذ «يتبرعون» لدعم حملات تأييد الحزب أو الرئيس، وذلك مقابل ما يقدمه لهم النظام من تسهيلات وامتيازات.

وهكذا يُخفي المظهرُ الخارجي للديموقراطية في هذه النظم جوهرَ «السلطوية المستترة» الكامنَ والمتمثلَ في سلطاتِ الرئيس من ناحية، وانتهاكِ معايير المنافسة الحرة والعادلة من ناحية ثانية، ودورِ الأجهزة الأمنية من ناحية ثالثة، والطابعِ التحكمي لإدارة العملية السياسية من ناحية رابعة، والتضييقِ على السياسيين والإعلاميين المعارضين من ناحية خامسة.

ويؤدي هذا الوضع الملتبس - المظهرُ الديموقراطي والجوهرُ السلطوي - إلى عدد من الاختناقات والتوترات في عدة مجالات، وهي[6]:

أ- الانتخابات

خلافا للانتخابات في النظم السلطوية النقية التي تُجرَى بطريقة شكلية (الاستفتاءات)، وفي غياب منافسة حقيقية أو رقابة على نزاهة العملية

الانتخابية، تشهد الانتخابات في نظم السلطوية التنافسية قدرا أكبر من التنافسية الحزبية، وتحدُث في ظل رقابة المجتمع المدني وأدوات الإعلام الوطنية وأحيانا الأجنبية، إضافةً إلى دور السلطة القضائية ومشاركتها في الإشراف على الانتخابات. ومع ذلك، فإن عملية الانتخابات تكون مصدرا للتوتر السياسي في هذه النظم.

وينبع التوتر من اختلاف نظرة كل من الحكم والمعارضة إلى وظيفة الانتخابات العامة. فالنخبة الحاكمة تنظر إليها كجزء من «الواجهة» الديموقراطية للنظام وخصوصا إزاء العالم الخارجي، وكمناسبة لحشد المؤيدين واستعراض إنجازات النظام، وتوزيع المغانم على الأنصار والمحاسيب، وحرمان المعارضين منها. أما أحزاب المعارضة فإنها تشارك في الانتخابات ليس بهدف الحصول على الأغلبية وتشكيل الوزارة بل أملا في الحصول على عدد من المقاعد البرلمانية لكي تسهم في العملية التشريعية، ولانتقاد السياسات الحكومية، وربما رغبة في إثبات عدم احترام النظام الحاكم للقواعد التي وضعَها لإدارة الانتخابات.

وفي كل الحالات ليس من شأن الانتخابات تغييرُ شاغلي السلطة في هذه النظم. لذلك من الممكن أن يخسر النظامُ الانتخاباتِ ويظل في الحكم على رغم ذلك؛ مثلما حدث في بورما في العام 1990 والجزائر في العام 1992. ويؤدي هذا إلى أن تصبح الانتخابات العامة مناسبةً لخلق الاحتقان السياسي والتوتر الاجتماعي بين النظام الحاكم والمعارضة نتيجةً للتدخل الإداري لإقصاء بعض المترشحين المعارضين عن التقدُّم بأوراق ترشحهم، والتضييق على حملاتهم الانتخابية والضغط على مؤيديهم، وإذا فشل كل ما تقدَّم يكون اللجوء إلى تزوير الانتخابات. ويؤدي هذا بدوره إلى عشرات ومئات الدعاوى القضائية بالطعن على شرعية نتائجها[7].

وهكذا يظهر بين هذه النظم اختلاف واضح في فهم وظيفة الانتخابات؛ فالحكم يعتبرها أداةً لتوطيد أركان النظام القائم ومناسبةً لتجديد شرعيته،

بينما تراها المعارضة فرصةً للمشاركة في العملية السياسية، ولوضع الأساس للتداول السلمي للسلطة[8].

ب- القضاء

يمثل القضاء مجالا رئيسا للصراع بين الحكم والمعارضة في نظم السلطوية التنافسية، خصوصا في الدول التي يحظى القضاء فيها بدرجة كبيرة من الاستقلال عن السلطة التنفيذية، فقد لجأت المعارضة إلى القضاء لتحدي قرارات الحكومة في موضوعات شتى مثل إعلان حالة الطوارئ، أو تجميد نشاط أحد الأحزاب، أو اعتقال المعارضين من دون مسوِّغ قانوني. ومن ناحيتها لجأت النظم الحاكمة إلى أساليب الترغيب (التلويح بالمزايا) والترهيب (الضغط) لضمان تأييد أحكام القضاء لها.

ومن النماذج الفاضحة في الضغط على القضاء أنه عندما أعلنت المحكمة الدستورية العليا في روسيا أن قرار الرئيس بوريس يلتسين Boris Yeltsin (1991-1999) بحل البرلمان في العام 1993 هو غير دستوري قُطعت خطوطُ الهاتف عن المحكمة وسُحبت الحراسات الشخصية عن قضاتها. ومنها أيضا تلقّي قضاة المحكمة العليا في زيمبابوي تهديداتٍ بالاعتداء عليهم بعد الحكم بعدم دستورية قرارات مصادرة وإعادة توزيع الأراضي التي كانت مملوكة للبيض التي أصدرها الرئيس روبرت موغابي Robert Mugabe (1980-2017). ومنها كذلك قرارُ الرئيس الباكستاني برويز مشرف Pervez Musharraf (2001-2008) بإقالة افتخار شودري Iftikhar Chaudhry رئيس المحكمة العليا وعدد من القضاة في العام 2007 بعد رفضهم الموافقة على قراره إعلان حالة الطوارئ في باكستان.

ومن ناحيته بادر القضاء بدعم حكم القانون، فأيدت المحاكم نتائج فوز ممثلي المعارضة في سلوفاكيا في انتخابات 1994، وفي صربيا في

انتخابات 1996، وفي ماليزيا قررت المحكمة العليا الإفراج عن عدد من المعتقلين السياسيين لغياب سند قانوني. وفي مصر حُلَّ مجلسا الشعب للفترة (1984-1987) والعام 2012 بسبب حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان القانون الذي أُجري انتخابهما وفقا له. وفي مصر أيضا قررت هيئة المفوضين بالمحكمة في العام 1999 عدمَ دستورية التفسير الذي كان سائدا منذ العام 1971 لدور القضاة في الإشراف على الانتخابات، وأنه وفقا للدستور ينبغي أن يكون هناك «قاضٍ لكل صندوق». وبالفعل طُبق هذا النظام في انتخابي 2000 و2005، الأمر الذي أدى إلى التضييق على قدرة أجهزة الإدارة على التدخل للتأثير في نتيجة الانتخابات، ومن ثم زيادة عدد النواب المعارضين في مجلس الشعب، وخصوصا من جماعة «الإخوان المسلمين»، الذين زاد عددهم من 17 في مجلس 2000 إلى 88 نائبا في مجلس 2005، على رغم حدوث تدخلات في نهاية كل من المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات. وإزاء ذلك تضمنت التعديلات الدستورية للعام 2007 نصا لا يفرض وجود قاضٍ لكل صندوق.

ج- البرلمان

خلافا لنظم السلطوية النقية التي تغيب فيها المعارضة من مقاعد البرلمان، أو تكون ذاتَ طابع مظهري وشكلي بحت، يمكن أن توجد في السلطوية التنافسية معارضةٌ نشطة في الهيئات التشريعية تضطلع بنقد السياسات الحكومية، والكشف عن قضايا الفساد والانحراف، والترويج لأفكارها وكسب التأييد الشعبي لها. وصحيح أن الأغلبية البرلمانية للحزب الحاكم توفر القدرة على تمرير التشريعات المطلوبة بغض النظر عن سلامة الانتقادات الموجهة إليها، لكنّ المعارضة تستطيع أن تكون قوة «إزعاج» و«إحراج» للحكومة. فمن خلال المنصب البرلماني وما يُسبغه على شاغله

من حصانة قانونية واختصاصات دستورية، يضطلع نواب المعارضة بتقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة والاستجوابات للحكومة ليس بهدف إسقاطها، فهم يدركون استحالة ذلك بحكم غياب التوازن العددي للبرلمان، ولكن بهدف مخاطبة الرأي العام وإحاطته - من وجهة نظرها - مستغلةً في ذلك التغطيةَ الإعلامية الواسعة التي تحظى بها جلسات البرلمان.

حدث ذلك في روسيا وأوكرانيا في منتصف التسعينيات عندما اتخذ نواب المعارضة من البرلمان ساحةً لنقد السياسات الحكومية. وهو ما حدث أيضا في بيرو في الفترة 1995-2000 عندما قادت المعارضة البرلمان للكشف عن تجاوزات نظام حكم الرئيس فوجيموري. وفي مصر خلال الفترة 2005-2010.

د- الإعلام

مقارنةً بنظم السلطوية النقية التي تسيطر فيها الدولة بنحوٍ مباشر على أدوات الإعلام، وتستخدمها للترويج للسياسات الرسمية، تزداد مساحة الحرية الإعلامية في نظم السلطوية التنافسية، ويُسمَح بإنشاء أدوات إعلام يمتلكها القطاع الخاص تتمتع بالاستقلال عن الحكومة (صحف وشبكات تلفزيونية وإذاعية)، واستخدمت قوى المعارضة أدوات الإعلام الخاصة بشكل فعال لانتقاد سياسات الحكم، وللكشف عن الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها أجهزته، خصوصا في مجال الفساد والتعذيب في أقسام الشرطة والسجون، وسوء تخصيص الموارد، وتزوير الانتخابات العامة. وتدريجيا حظيت أدوات الإعلام الخاصة والمُستقلة بدرجة أعلى من المصداقية لدى الرأي العام مقارنةً بالإعلام الحكومي، وازداد الإقبال عليها والاقتناع بوجهات النظر التي تطرحها.

من ناحيتها واجهت نظم السلطوية التنافسية ذلك بالتشكيك في نوايا تلك الأدوات، أو بالضغط على مالكيها للتخفيف من حدة نقدها، أو

باستخدام أساليب التهديد والاعتداء المادي مثلما حدث في بيرو عندما سحبت الحكومة الجنسية عن مالك إحدى القنوات التلفزيونية بدعوى حدوث خطأ في إجراءات الحصول عليها. وفي كرواتيا تعرضت الصحف الخاصة الكبرى لعشرات الدعاوى القضائية بهدف التشهير بها وإعاقتها. وقد تلجأ الحكومات إلى أسلوب الترغيب واستخدام سلاح الإعلانات من جانب الهيئات الحكومية لتغيير توجُّه الأداة الإعلامية.

وقد برزت أهمية دور الإعلام الخاص في بيرو عندما كشف انتهاكات الرئيس فوجيموري وتزويره بطاقاتِ ترشيحه للرئاسة في انتخابات 2000، وفي روسيا كشف عن تجاوزات القوات الروسية في الشيشان في عهد يلتسين، وفي مصر اضطلع بدور حيوي في الكشف عن حالات الفساد والتعذيب والتزاوج بين السلطة والثروة قبل 2011.

واتخذت ساحة الإعلام منحى جديدا مع شيوع الإعلام الإلكتروني وأدوات الميديا الجديدة، واستخدام القوى المعارِضة لها بكفاءة وفاعلية لترويج وجهات نظرها. ومع تزايد تأثيرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والاستخدام الواسع للشبكة العنكبوتية وأدوات التواصل الاجتماعي ازدادت أهمية الإعلام بوصفه ساحة للصراع في نظم السلطوية التنافسية خصوصا على يد الحركات الاحتجاجية كما برزت في الثورات الملونة.

هـ- المنظمات غير الحكومية

على خلاف نظم السلطوية النقية التي تخضع فيها هيئات المجتمع المدني، خصوصا المنظماتِ غيرَ الحكومية للسلطة التنفيذية تماما، إذ يُقيِّد القانون من المجالات التي يجوز لهذه المنظمات العمل فيها، يتسع في نظم السلطوية التنافسية نطاقُ حركة هذه المنظمات، كما تزداد ميادين نشاطها خصوصا في المجالين الحقوقي والدفاعي.

واضطلعت هذه المنظمات بدور مهم: إعلاميا في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان خصوصا فيما يتعلق بالتعذيب والاعتقال والمحاكمات غير العادلة، وقضائيا في توفير الدعم القانوني لضحايا هذه الانتهاكات. وزاد من تأثير هذه الجمعيات الاهتمامُ الدولي بدورها وتوفيرُ الجهات المانحة مواردَ كبيرة لدعم أنشطتها، وهو ما استخدمتْه النظمُ الحاكمة حجةً للتشهيرِ بها، واتهامِها بأنها تعمل لتطبيق «أجندات» خارجية، وأنها أداة للنفوذ الأجنبي، وأصبحت قضية التمويل الأجنبي للجمعيات مجالا للمواجهة بين الطرفين.

و- التناقضات الاجتماعية والفئوية

مع اتساع دائرة حرية التعبير عن الرأي، واضطلاعِ أدوات الإعلام الخاص بإزاحة الغطاء عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، ونشرِها أخبار المظاهرات والاعتصامات، وجدت الفئاتُ المهمَّشة والتي تشعر بالظلم الاجتماعي فرصةً مواتية للإفصاح عن مطالبها من خلال الفعل المباشر (مظاهرات - إضرابات - اعتصامات)، وفي نقلها إلى المجتمع بأسره من خلال أدوات الإعلام. وأدى ذلك بدوره إلى تشجيع فئات أخرى على الاقتداء بها، وازداد حجم المطالبات الاقتصادية والاجتماعية التي دعمت مناخ التوتر السياسي العام في المجتمع.

وكان من شأن هذه الاختناقات والتوترات تبلْوُرُ حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في نظم السلطوية التنافسية، واستمرارُ حالة من المواجهة بين الحكم والمعارضة.

3. مآل السلطوية الهجين

تطورت نظم السلطوية التنافسية كمحاولة من النخب السلطوية الحاكمة لإطالة عمرها، وإعطاء الانطباع بأنها استجابت للمطالب الشعبية

الديموقراطية. لذلك من الخطأ اعتبارها نقطةً وسطا بين السلطوية والديموقراطية، أو أنها مرحلة على الطريق من السلطوية إلى الديموقراطية، وقد عبَّر دانييل بلومبرغ Daniel Blumberg عن هذا المعنى بقوله إن هذه النظم تمثل نوعا من الانفتاح السياسي المرحلي الذي يهدف إلى توطيد أركان السلطوية وليس إلى إجراء تحول ديموقراطي حقيقي(9)، ذلك أنه لا يمكن التعويل على استمرار تطورها في هذا الاتجاه. فهي - كما أوضحت خبرات الواقع - قد تتطور في أحد مسلكين أو مسارين:

فقد تتطور إلى مزيد من الديموقراطية تحت وطأة استخدام القوى الداعية إلى التغيير سلاحَ المنافسة في الانتخابات لإسقاط مترشحي الحزب الحاكم للرئاسة في ظل إشراف دولي على الانتخابات مثل إيون إيليسكو Ion Iliescu (1990-1996) و(2000-2004) في رومانيا وإدوارد شفارنادزه Eduard Shevardnadze (1995-2003) في جورجيا، وكوتشما في أوكرانيا، وميلوسيفيتش في صربيا، وهو ما حدث أيضا في نيكاراغوا في العام 1990، ومالاوي في العام 1994، وألبانيا 1997، وغانا 2000.

وقد تنتكس وتتراجع عن مساحة الحريات الديموقراطية التي سمحت بها، وتكشف عن وجهها السلطوي إذا شعرت بأن التطور الديموقراطي يهدد مصالحها الأساسية واستمرارها في السلطة مثلما حدث في انتكاسة «ربيع دمشق» في سورية في بداية حكم بشار الأسد، وتراجع النظام المصري عن تمثيل قوى المعارضة في انتخابات مجلس الشعب في العام 2010.

إن أزمة السلطوية التنافسية تنبع من سماتها الرئيسة التي تتمثل في: التعددية الموجَّهة والانتخابات المقيَّدة والقمع الانتقائي، ويؤدي هذا التناقض الكامن فيها إلى مجموعة الاختناقات والاحتقانات التي أشرنا إليها. يؤكد ذلك توماس كاروثرس Thomas Carothers الذي كتب في العام 2002 أن فشل السلطوية التنافسية يعود إلى أن الهدف من إقامتها لم يكن

الإيمان بالديموقراطية أو السعي إلى إنشاء نظام ديموقراطي، بل تطورت لأسباب عملية مثل مواجهة أزمة اقتصادية، أو الاستجابة لضغوط خارجية، أو الرغبة في التقليل من استخدام العنف في مواجهة المطالب الشعبية، أو بحث النخب الحاكمة عن شرعية جديدة لاستمرارها في الحكم[10].

إن مآل السلطوية التنافسية يقدم إثباتا لمقولة كارل ماركس عن التناقضات الداخلية للنظم السياسية والاجتماعية، وهي التناقضات التي تؤدي إلى ضعفها وتقويض أركانها. فهذه النظم السلطوية في الجوهر تتبنى بعض مظاهر النظام الديموقراطي، وتوسع من مجال النقاش العام والعمل الحزبي وأنشطة المجتمع المدني؛ ومن ثم تُسهم في خلق «حراك سياسي لا يمكنها ضبطه» (Uncontrollable Political Mobility)، فهي تتيح بعض الحريات والحقوق العامة رغبةً منها في «التنفيس» عن الرغبات المكبوتة، وتصورا منها أنها لاتزال ممسكة بخيوط اللعبة السياسية، وأن بمكنتها التحكمَ في هذه الخيوط. ولكن استمرار هذا الحراك سرعان ما يؤدي إلى امتلاك القوى الجديدة الداعية إلى التغيير آلياتها الذاتية وقدراتها التنظيمية وعلاقاتها الداخلية والخارجية بما يتجاوز إرادة النظام السلطوي.

ثانيا: ديناميات انهيار النظم السلطوية

تنبع أهمية هذا الموضوع من أن شكل النظام السلطوي وكيفية انهياره وسقوطه يؤثران مباشرةً في شكل عملية الانتقال إلى الديموقراطية ومسارها. وبصفة عامة تتأثر عملية إسقاط النظم السلطوية أساسا بمجموعتين مترابطتين من التفاعلات.

1. تفاعلات الداخل

وترتبط هذه المجموعة بشكل النظام السلطوي من ناحية، ونوعية القوى الداعية إلى التغيير من ناحية أخرى.

فعلى مستوى **شكل النظام السلطوي** يشمل ذلك مصادر التأييد الاجتماعي له، ونمط إدارة النخبة الحاكمة للسلطة وأشكال التنافس والصراع بداخلها، وعلاقتها مع النخب المعارضة. وتؤثر طبيعة النظام السلطوي في تماسك نخبته الحاكمة، فبينما تتسم نظم الحاكم الفرد بالضعف والهشاشة مما يؤدي إلى سرعة الانهيار، تمتلك النظم التي تستند إلى قاعدة إثنية أو قبلية قدرةً أكبر على المقاومة دفاعا عن استمرارها (ليبيا وسورية).

وفي بعض الحالات أدت الأزمات التي واجهها النظام إلى تصدع في صفوف النخبة الحاكمة وظهور عناصر إصلاحية فيها، كما هو الحال في دول شرق أوروبا وإسبانيا والبرتغال، مما أتاح المجال لحدوث اتصالات بينها وبين القوى المعارضة، أو اتخاذها إجراءات إصلاحية غيرت من شكل النظام ليصبح نوعا من السلطوية التنافسية التي عرضنا لها سلفا.

وهناك نمط النظم السلطوية التي تستند إلى مرجعية دينية أو شرعية تقليدية، والتي تستطيع احتواء المعارضة ودعوات التغيير بالمزايا المالية والاقتصادية في سياق وجود اقتصاد ريعي ودولة ريعية. وتؤثر هذه الأشكال المختلفة في قدرة النظم السلطوية على التكيف أو المقاومة، كما تؤثر في طريقة تفكك النظام وسرعة انهياره.

أما على مستوى نوعية الجماعات الداعية إلى التغيير فيُقصد بها الجماعات والتنظيمات التي تتفاوض مع النظام أو تقود الاحتجاجات الشعبية ضده، ويتضمن البحث في نوعية هذه الجماعات: أساس وجودها، وهل هي ذات طابع سياسي أيديولوجي أو إثني ديني أو فئوي طبقي أو تحالف عريض بين جماعات مختلفة يجمعها هدف إسقاط النظام فقط، كما تشمل مدى التنسيق بين هذه الجماعات، وأساليبَ تعاملها مع النظام أو مواجهته (المفاوضة أو المظاهرات والعنف)، ودرجةَ التعبئة الجماعية وأشكالها.

ويختلف تكوين هذه القوى من حالة إلى أخرى، فقد تكون من الأحزاب المعارضة، أو النقابات العمالية والمهنية والجمعيات الحقوقية والدفاعية، وقد تكون من الحركات الاجتماعية الجديدة التي قد تأخذ شكلَ الحركات الاحتجاجية الشبابية مثل حركة Ok في سلوفاكيا، وحركة أوتبور Otpor في صربيا، وكامارا Kamara في جورجيا، وبورا Pora وزناد Znad في أوكرانيا، أو شكلَ الحركات النسوية كما حدث في الأرجنتين، والتي ضمت تحت لوائها العديد من الحركات المعارضة للحكم العسكري خلال الفترة من 1976 إلى 1983، ونجحت في إقامة محاكمات قضائية لرموز النظام العسكري في 1984. وقد تكون حركات عمالية كالحال في إسبانيا التي قادت فيها هذه الحركة المعارضة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، وفي تشيلي كانت حركة اتحاد عمال النحاس من أبرز الحركات التي أشعلت شرارة الاحتجاجات في 1983. وقد تكون تحالفا بين النقابات والأحزاب كما حدث في البرازيل التي تعاونت فيها النقابات العمالية بزعامة لولا دا سيلفا Lula da Silva (2003-2011) مع حزب العمال، وهو التحالف الذي أوصله إلى مقعد الرئاسة في انتخابات 2002. والحركات الطلابية في إندونيسيا في العام 1998 ضد نظام سوهارتو Soeharto (1967-1998).

ويستمر التفاعل بين النظام السلطوي والجماعات الداعية إلى التغيير إلى حين **استفحال وضع الأزمة** ونضج الظروف التي تؤدي إلى بدء عملية انهيار النظام. اختلفت هذه الظروف والملابسات، ولكنها جميعا ارتبطت باهتزاز منظومة الحقوق والعلاقات الاجتماعية[11]، وبحالة من تفاقم حالة «الاضطراب» وعدم اليقين والرغبة في التغيير وفشل النظام الحاكم في مواجهة الأسباب التي أوجدت هذه الأزمة، ويترتب على ذلك ازدياد الشعور بأن الوضع القائم لم يعد من الممكن استمراره. وتوضح الخبرة العملية أنه

عندما ينخرط الناس في العمل بعضهم مع بعض لمواجهة نظام أو سياسات بعينها، فإن ذلك يؤدي إلى خلق أنماط جديدة من فرص التغيير السياسي.

وتشير الخبرة العملية أيضا إلى أن تبلور الشعور بحالة الأزمة عادة ما يرتبط بثلاثة عناصر:

الأول: اعتقاد قطاع عريض من المواطنين بالظلم وعدم المساواة السياسية والاقتصادية الذي قد يكون مرجعه نقص الحرية أو الحيلولة دون ممارسة الحقوق السياسية أو الحرمان من المشاركة في عوائد التنمية الاقتصادية، وإن هذا الظلم هو نتيجة للسياسات التي يتبعها النظام وللفساد المؤسسي المرتبط به. ويؤدي ذلك إلى «اغتراب» قطاعات متزايدة من المجتمع وضعف ثقة الرأي العام بوعود النظام وبقدرته على تحسين الأوضاع وحل المشاكل.

والثاني: اتضاح مظاهر ضعف النظام السلطوي مثل وجود اختلافات بين قيادات النخبة الحاكمة، وضعف علاقاتها مع القوى الاجتماعية المؤيدة لها، أو عدم احترام الحاكم (ودائرته الضيقة) قواعدَ العلاقة مع العناصر المكونة للنخبة الحاكمة. ويقود هذا إلى اهتزاز ثقة جزء من النخبة الحاكمة باستمرار النظام وعدم التصدي للدفاع عنه، وتراجع الاعتقاد بسلامة أسس الإدارة السياسية والاقتصادية التي يتبناها.

وفي هذا السياق يمثل تخلي الحلفاء الرئيسين للحكم عن دعمه عاملا رئيسا في سقوطه، وبالعكس يمثل استعداد هؤلاء لدعم النظام عاملا لاستمراره مثلما حدث في إيران في العام 2009 عقب الانتخابات الرئاسية التي فاز بها أحمدي نجادي ونشوب موجة من المظاهرات المعارضة استمرت عدة شهور، ولكن تماسك النخبة الحاكمة وحلفائها مكنها من تجاوز الأزمة، أو مثلما حدث في كوبا وكوريا الشمالية في مواجهة مرحلة ممتدة من الركود الاقتصادي.

والثالث: تنامي الشعور لدى قوى المعارضة بأن هزيمة النظام السلطوي ممكنة. لقد عاشت شعوب هذه الدول فتراتٍ طويلةً تحت وهم الاعتقاد بقوة هذه النظم وعدم إمكانية هزيمتها أو إسقاطها، وأنها تستند إلى عناصر ثقافية واجتماعية راسخة لها امتداداتها في النسيج الاجتماعي مما يدعم استمرارها واستدامتها (Authoritarian Sustainability)، وجاءت أحداث شرق أوروبا في العام 1989 وما تلاها من أحداث مماثلة في دول العالم الأخرى لتدحض هذا الاعتقاد ولتكشف عناصر الضعف الكامنة في هذه النظم، حتى أن أحد الباحثين وصل إلى نتيجة مُفادها أن سقوط هذه الأنظمة يرجع إلى ضعفها الداخلي وعدم استعداد مؤيديها للدفاع عنها بقدر ما يرجع إلى قوة الجماعات الداعية إلى التغيير، مقترحا أن العنصر الحاسم في سقوط النظام السلطوي هو اعتقاد حلفاء النظام السياسيين والاجتماعيين أنه لم يعد يستحق الدعم، وأن هذا العامل يعتبر أكثر أهمية لاستمراره على قيد الحياة من عدد المتظاهرين في الشوارع[12].

لقد بدت النظم قوية وشامخة في الظاهر مادامت لم يتحدَّها أحد، ولكن جوهرها كان مملوءا بالثقوب و«مُخَوَّخا» من الداخل. لذلك انهارت عندما امتلكت القوى الداعية إلى التغيير شجاعةَ تحديها وكشف زيف قوتها، فهذه النظم تتسم بـ «عوار» في علاقة الدولة بالمجتمع وصدق تمثيل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين في مؤسسات الحكم، ومدى تعبير السياسات العامة عن الأولويات والمصالح الشعبية مما يحد من قدرتها على المقاومة ويسرّع بانهيارها.

2 - تأثيرات الخارج

مع ازدياد الترابطات بين ما هو داخلي وما هو خارجي، واعتبار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان هدفا وقيمة عالمية، يصبح من

الضروري النظر في العوامل الخارجية وتأثيرها في إضعاف النظم السلطوية ودعم القوى الديموقراطية[13]. وتأخذ هذه التأثيرات عدة أشكال وذلك على النحو التالي:

- «العدوى» أو «أثر الاقتداء»، وهو يشير إلى تأثيرات ما يحدث في دولة ما في الدول المجاورة، وهو ما يسمى أحيانا بتأثير «الدومينو». ومثالا على ذلك نذكر تأثير ما حدث في بولندا في دول شرق أوروبا، وانتقال تأثيرات المظاهرات في الفلبين إلى بنغلاديش وبورما وباكستان وإندونيسيا وكوريا الجنوبية، وتأثير ما حدث في تونس في كثير من الدول العربية. ودعَّم من أثر الاقتداء التقدمُ المذهل في أدوات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ونمو الشبكات الاتصالية والحركات الاجتماعية المؤيدة للديموقراطية والعابرة للحدود.

- سياسات المشروطية الاقتصادية والسياسية التي اتبعتها أغلب الدول المانحة والمنظمات الاقتصادية الدولية.

- اتباع سياسة نشر أو ترويج الديموقراطية.

وفي هذا السياق مارس عدد من الدول والقوى الدولية الضغوط على النظم السلطوية من ناحية، وقدموا العون والتأييد للقوى المطالبة بالتغيير من ناحية ثانية، ودعموا النظم الديموقراطية الجديدة ضد «الارتداد السلطوي» من ناحية ثالثة، مثل دور الاتحاد الأوروبي في دعم التطور الديموقراطي في دول شرق أوروبا، ودور الكنيسة الكاثوليكية في بولندا والفلبين وكوريا الجنوبية وبعض دول أمريكا اللاتينية، ودور الولايات المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية وميروسور والاتحاد الجمركي لأمريكا الجنوبية في منع الإطاحة بالرئيس المنتخب على يد القوات المسلحة في باراغواي في أبريل 1996.

ونتناول في هذا الصدد أدوار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية:

أ - الولايات المتحدة

ظهرت سياسة دعم أو نشر الديموقراطية (Democracy Promotion) ضمن الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة واستخدامها كإحدى أدوات سياستها الخارجية منذ نهاية السبعينيات في ظل إدارة جيمي كارتر Jimmy Carter (1977-1980) التي ربطت تقديم مساعداتها الاقتصادية بممارسات الدول المتلقية للمعونة في مجال التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان. وفي إدارة رونالد ريغان Ronald Reagan (1981–1988) أُنشئت الوقفية الوطنية من أجل الديموقراطية National Endowment for Democracy بقرار من الكونغرس وبتمويل حكومي، واستمرت السياسة في عهد إدارة جورج بوش الأب (1989–1993) الذي ترافق مع ثورات دول شرق أوروبا وتفكك الاتحاد السوفييتي، وعبر عن هذه السياسة هيرمان كوهين Hermann Cohen مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية مصرحا بأنه إضافة إلى سياستي الإصلاح الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان، فإن إقامة النظم الديموقراطية على النمط الغربي أصبحت شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية.

وتداعمت في إدارة بيل كلينتون (1993-2000) فأُدرجت الديموقراطية باعتبارها أحد مجالات عمل هيئة المعونة الأمريكية، وعُيِّن مساعد خاص لشؤون الديموقراطية في مجلس الأمن القومي، وتُبُنِّي هدف توسيع الدول الديموقراطية لأن الديموقراطية هي أفضل شكل لنظام الحكم، وأن على الولايات المتحدة دعم الديموقراطية في العالم باعتبارها أقوى دولة ديموقراطية. ثم أخذت هذه السياسة منحى تصاعديا في إدارتي جورج بوش الابن (2001-2008) وخصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؛ إذ اعتبرت الإدارة الأمريكية أن الانتقال إلى الديموقراطية هو إحدى أدوات الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وأعلن بوش مبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط في نوفمبر

Middle East Partnership Initiative (MEPI) 2003، واستمرت إدارة أوباما في الالتزام بهذه السياسة بأساليب مختلفة[14].

وهدفت هذه الجهود والمبادرات إلى الضغط على النظم السلطوية ودعم القوى المطالبة بالتغيير لتحقيق الديموقراطية، وذلك من خلال مجموعة من الإصلاحات في المجالات المختلفة كدعم هيئات المجتمع المدني وخصوصا جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، وتنظيم الندوات والدورات التدريبية للنشطاء، وتعزيز حكم القانون والرقابة على الانتخابات العامة لضمان نزاهتها، ودعم التوجه إلى اقتصاد السوق وزيادة دور القطاع الخاص، وتطوير نظام التعليم، وزيادة دور المرأة في المجال العام.

كما استخدمت الولايات المتحدة بعض المنظمات الأمريكية غير الحكومية لترويج هذه الأفكار مثل المعهد الديموقراطي الوطني (NDI) والمعهد الجمهوري الدولي (IRI) وبيت الحرية Freedom House والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES) والتي أنشأتها وكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID) في العام 1987 بوصفها منظمة أهلية تختص بتقديم المساعدة الفنية الخاصة بالانتخابات.

وعلى سبيل المثال حدد المعهد الديموقراطي الوطني هدفه في السعي إلى إقامة النظم الديموقراطية ونشرها عبر العالم «مستعينا بشبكة دولية من الخبراء المتطوعين، وتقديم مساعدة عملية للقادة السياسيين والمدنيين لدفع القيم والممارسات والمؤسسات الديموقراطية إلى الأمام. ويعمل المعهد مع ديموقراطيين في كل مناطق العالم لبناء منظمات سياسية ومدنية وحماية الانتخابات وتشجيع مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة في الحكم»، ووفق مطوية صادرة عن المعهد يستطيع هذا الأخير تعبئة «شبكة دولية من أكثر من 500 ناشط في أكثر من 70 دولة للتبرع بأوقاتهم والمشاركة بخبراتهم ومهاراتهم»، مشيرة إلى أن المعهد مارس نشاطه في 107 دول[15].

ب - الاتحاد الأوروبي

تعتبر الديموقراطية من القيم «المؤسسة» للاتحاد الأوروبي، فقد ورد في اتفاقية إنشاء الاتحاد في العام 2003 أن تطوير الديموقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية تمثل هدفا رئيسا للاتحاد. لذلك تعاملت مؤسسات الاتحاد الأوروبي مع الديموقراطية كأحد العناصر الرئيسة في نشاطها. ففي مجال العلاقات مع الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد أكدت شروطُ ومعاييرُ الانضمام ضرورةَ تأهيل هذه الدول ديموقراطيا قبل النظر في إمكانية انضمامها إلى الاتحاد[16].

وفي العام 1993 أقر الاتحاد وثيقة كوبنهاغن - التي صدرت عن مجلس الأمن والتعاون الأوروبي - التي تتضمن شروط انضمام دول شرق ووسط أوروبا للاتحاد، وأكدت هذه الشروط على مبادئ حكم القانون وحقوق الإنسان وحماية الأقليات واستقرار المؤسسات الديموقراطية، وفي العام 1998 قرر الاتحاد إصدار تقارير دورية سنوية لرصد أوضاع الديموقراطية في الدول الأوروبية.

أما بالنسبة إلى دول العالم الأخرى فقد أطلق الاتحاد «المبادرة الأوروبية للديموقراطية وحقوق الإنسان» في العام 1994، وتضمنت اتفاقيات الشراكة التي وقعها الاتحاد الأوروبي معها نصوصا تتصل بالديموقراطية. وعلى سبيل المثال أشارت اتفاقيات الشراكة المتوسطية مع أغلب دول جنوب البحر المتوسط إلى احترام حكم القانون وحقوق الإنسان وحماية الأقليات.

وأدى الاتحاد دورا مهما في تطوير آليات المساعدة الانتخابية، ويقصد بها كل صور الدعم القانوني والفني واللوجيستي الخاص بضمان سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها، والتي تشمل قانون الانتخابات، وتقسيم الدوائر، وتسجيل الناخبين وتوعيتهم بحقوقهم السياسية، ودعم قدرات إدارات الإشراف على الانتخابات، وقواعد تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين، والرقابة على إجراء الانتخابات، وعملية الفرز وإعلان النتائج.

وفي العام 2000 صدر البيان المشترك عن البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية الأوروبية بخصوص سياسات التعاون الإنمائي للجماعة الأوروبية، والذي أكد أن دعم الديموقراطية وحكم القانون والحوكمة واحترام حقوق الإنسان تعد من العناصر الأساسية لسياسة الاتحاد تجاه الدول الأخرى. وأشارت اتفاقية نيس في العام 2002 إلى هدف نشر ودعم الديموقراطية وحماية حقوق الإنسان في علاقة الاتحاد بالدول الأخرى. كما أكدت الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد في إطار سياسة الجوار الأوروبية في العام 2004 على الأهداف نفسها[17].

وخلال الفترة 2000-2010 أرسل الاتحاد ما يزيد على 60 بعثة لمراقبة الانتخابات البرلمانية والرئاسية في دول العالم، كما أشرفت على مراقبة الانتخابات المحلية في كمبوديا 2002 وفلسطين 2005، ومراقبة الاستفتاءات التي تمت في رواندا 2003، والكونغو 2005، والسودان بشأن حق تقرير المصير للجنوب 2011.

ج - الأمم المتحدة

لم ترد كلمة «الديموقراطية» في ميثاق الأمم المتحدة، كما أنها لم ترد أيضا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، وإن كان قد ورد فيه عدد من الحقوق اللصيقة بالممارسة الديموقراطية مثل النص على حق كل فرد في المشاركة في الشؤون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين له يُختارون اختيارا حرا، وأن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، وأن يُعبَّر عن هذه الإرادة في انتخابات نزيهة ودورية (المادة 21).

وتوالت المواثيق الدولية التي أكدت هذه الحقوق مثل العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966، والاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري 1966، واتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد

المرأة 1979، والإعلان العالمي للديموقراطية الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي 1997، وكانت نقطة التحول في العام 2000 بصدور «إعلان الألفية» الذي تعهد فيه رؤساء دول العالم بالعمل من أجل تعزيز الديموقراطية وحكم القانون، ثم صدور إعلان مبادئ الرقابة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لضمان نزاهة الانتخابات 2005، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2006. ونتيجةً لهذا التراكم ظهر مفهوم الحق في الديموقراطية كأحد حقوق الإنسان.

ومع انتهاء الحرب الباردة أصبحت الديموقراطية هدفا للأمم المتحدة سعت إلى تكريسه على المستويين القانوني والسياسي، وكذلك من خلال المشاركة العملية، فطوَّرت مؤسساتها بما يحقق هذا الهدف، فاضطلع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) بدور حيوي في هذا المجال، وأُنشئت وحدة المساعدة الانتخابية بإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة، ومجلس حقوق الإنسان، وصندوق الأمم المتحدة للديموقراطية الذي يقدم معونات في مجالات: تعزيز الحوار الديموقراطي، ودعم العملية الدستورية، والنهوض بمؤسسات المجتمع المدني، وتحسين عملية التسجيل في قوائم الناخبين، ومساعدة الأحزاب على بناء تنظيماتها.

كما أرسلت الأمم المتحدة بعثات للرقابة على الانتخابات بلغ عددها 104 بعثات خلال الفترة 1990-2010. وتشارك قوات حفظ السلام التابعة لها في عملية المساعدة الانتخابية وخصوصا في تأمين العملية الانتخابية في الدول التي شهدت صراعات داخلية مسلحة.

د - المنظمات الإقليمية

سار عدد من المنظمات الإقليمية في التوجه نفسه، فقد نُصَّ على الديموقراطية في مواثيق عدد منها، ومن ثم عُدِّل ميثاق منظمة الدول

الأمريكية في 1992 لينص على تعليق نشاط أي دولة عضو في هيئات المنظمة وأجهزتها إذا غُيِّر نظام الحكم فيها بالقوة وبغير الطريقة التي نص عليها دستور الدولة. كما أكد ميثاق الاتحاد الأفريقي في 2002 على مبدأ تعزيز المبادئ والمؤسسات الديموقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد وسيادة القانون باعتبارها أهدافا لدول الاتحاد، وتضمن وقف عضوية أي دولة عضو يُغيَّر نظام الحكم فيها بطريقة مخالفة للدستور، وطبق الاتحاد الأفريقي هذا النص وجمد عضوية عدد من الدول في أنشطة مؤسساته، وهي: ليبيريا وجامبيا ومصر. وجدير بالذكر أن جامعة الدول العربية لم تشهد مثل هذا التطور من قريب أو بعيد.

والخلاصة أن هناك دورا للعوامل الخارجية إما في مرحلة العمل ضد النظام السلطوي وإما في عملية الانتقال إلى الديموقراطية. لكن هذا الدور في الواقع اتسم بالنسبة إلى الدول الكبرى بالانتقائية وازدواج المعايير وارتباطه بمصالحها، وعلى سبيل المثال، عندما تعارضت هذه السياسة مع سياسة الحرب العالمية ضد الإرهاب في حالة الولايات المتحدة كانت الأولوية للثانية. كما يظل من الضروري الإشارة إلى أن عملية الانتقال إلى الديموقراطية واستقرار النظام الجديد يعتمدان في المقام الأول على عوامل داخلية مثل الثقافة السياسية والتكوين الاجتماعي وأنماط العادات والسلوك، وهكذا مع الإقرار بأهمية العوامل الخارجية يرتبط نجاحها بالعوامل الداخلية.

3 - الشرارة

تؤدي تفاعلات الداخل وتدخلات الخارج إلى ازدياد أزمة النظم السلطوية، وعادة ما تقع حادثة تكون بمنزلة الشرارة أو المفجّر لبدء عملية الانهيار مثل حدوث هزيمة عسكرية تهز من هيبة النظام الحاكم كالوضع

في الأرجنتين في حرب فوكلاند التي أعقبها تولي حكومة انتقالية عسكرية في العام 1982 زمام الأمر، تلتها حكومة مدنية منتخبة في العام 1983.

وقد تكون المناسبة اختفاء القيادة التاريخية للدولة التي تمتعت بقدر كبير من المهابة والخوف منها بالوفاة أو الاستقالة أو الإبعاد مثل وفاة الجنرال فرانكو Franco في إسبانيا، وسالازار Salazar في البرتغال في السبعينيات، أو ما حدث في العام 1989 عندما انتهى دور قيادات مثل جانوس كادار Kadar Janos في المجر بعد 33 عاما من الحكم، وتيودور جيكوف Todor Zhivkov في بلغاريا بعد 35 عاما من الحكم، وجيكسي في تشيكوسلوفاكيا بعد 24 سنة، وفويتشخ ياروزلسكي Wojciech Jarazelski في بولندا بعد 9 سنوات، ورامز عليا Ramiz Alia في ألبانيا بعد 6 سنوات، وشيانغ شيينغ كو Chiang Ching - Kuo في تايوان في العام 1988[18]. ومن أمثلة ذلك أيضا الغموض الذي أحاط بمستقبل رئاسة الدولة في مصر بعد شغل حسني مبارك له مدة 30 سنة. وكان من شأن اختفاء تلك القيادات، أو تراجع نفوذها بسبب كبر السن والشيخوخة، ظهور انقسامات في صفوف النخبة الحاكمة، مما أدى إلى ضعف أداء الحزب المسيطر وفقدان النخبة الحاكمة وحدتها، وتشجيع العناصر المعارضة على تحديها.

وقد تكون المناسبة حدوث تدهور اقتصادي حاد وسريع يطيح بالإنجازات التي حققها النظام خلال سنوات حكمه مثلما حدث في إندونيسيا وكوريا الجنوبية والفلبين في 1997[19].

وقد تكون المناسبة تبلور أشكال جديدة للمعارضة وازدياد ثقة الرأي العام بخطابها السياسي وقدرتها على التعبئة الجماعية وتحدي النظام مثلما حدث في أنشطة حركة تضامن في بولندا (1980) والمنتدى الديموقراطي المجري (1988) والمنتدى الديموقراطي في تشيكوسلوفاكيا (1989)

والجمعية المستقلة للدفاع عن حقوق الإنسان واتحاد القوى الديموقراطية في بلغاريا (1989).

وقد تكون المناسبة تطورا دوليّا مثل نزع غطاء الحماية الخارجية عن النظام كما حدث في إعلان الاتحاد السوفييتي في عهد غورباتشوف التزامه بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول شرق أوروبا ودعوة قياداتها لاتباع سياسات إصلاحية، ومثل انهيار سور برلين، ووصول المعارضة إلى الحكم في بولندا، وسقوط النظم الشيوعية في المجر وتشيكوسلوفاكيا، فقد كان من شأن ذلك إلهاب حماس المعارضة في دول شرق أوروبا الأخرى.

وإذا كانت الهزيمة العسكرية واختفاء أو تراجع دور القيادات التاريخية وتزايد قوى المعارضة وبعض التطورات الدولية توفر عناصر مواتية للتغيير، فإن العنصر الحاسم يتمثل في قدرة جماعات التغيير على تكوين «الكتلة التاريخية» - بتعبير غرامشي Gramsci - التي تمتلك الجرأة والإقدام وتنتهز الفرصة وتنقضّ على النظام السلطوي. وعادة ما تتخذ هذه الكتلة التاريخية أحد شكلين[20]: الأول هو تحالف أو ائتلاف أو جبهة وطنية بين الأحزاب والنقابات حول هدف إسقاط النظام. والثاني هو شكل الفعل الجماعي بواسطة عشرات الحركات الاجتماعية الجديدة والأنشطة الاحتجاجية. وأيا كان الشكل الذي تتخذه «الكتلة التاريخية» فمن المهم لنجاحها الابتعاد عن المطالب الفئوية وتجاوز الخلافات الأيديولوجية والتأكيد على القواسم المشتركة المتعلقة بإسقاط النظام وتغييره.

وتوضح خبرات الدول أن هناك عنصرا من أهم العناصر الأساسية المؤثرة في سقوط النظام السلطوي، ألا وهو موقف الجيش تجاه الأحداث، فقد كان لتوقف القوات المسلحة عن تأييدها للنظم الحاكمة في إسبانيا والبرتغال وبولندا ورومانيا وتونس ومصر دور حاسم في إسقاطها، وكان

لانتصار تيار الإصلاحيين على المتشددين في داخل الجيش الأثر نفسه في البرازيل والإكوادور وبيرو. وفي هذه الحالة اعتبرت القوات المسلحة نفسها شريكة في الثورة وعملية التغيير وطالبت بحصة من السلطة أو بوضع خاص لها في النظام الجديد. وبالعكس أدى استمرار تأييد الجيش لقيادة النظام الحاكم إلى استمراره وممارسته العنف ضد القوى الداعية إلى التغيير مثلما حدث في سورية وجزئيا في اليمن، وأدى ذلك إلى مواجهات مسلحة وعسكرة المعارضة وإلى فتح الباب أمام التدخلات الخارجية والحرب بالوكالة.

ثالثا: الدراسة المقارنة لانهيار النظم السلطوية

مع ازدياد خبرات سقوط النظم السلطوية من نهاية ثمانينيات القرن الماضي، اهتم الباحثون بعقد المقارنات بين هذه الخبرات وأثاروا عدة تساؤلات تتعلق باستراتيجيات النخب الحاكمة في مواجهة تحدي قوى التغيير، ولماذا نجحت بعض هذه النخب في إطالة عمرها بينما انهارت أخرى بسرعة أكبر؟ وبعبارة أخرى: لماذا اختلفت درجة مقاومة النظم السلطوية من دولة إلى أخرى؟

في هذا المقام حذر لوكان واي Lucan Way من الانسياق وراء مفهوم الموجة (Wave) باعتباره مفهوما مضللا ولا يساعد على الفهم السليم، فهو يعطي الانطباع بأولوية التأثيرات الخارجية مثل أثر الاقتداء على العوامل الهيكلية والأوضاع الداخلية في كل دولة[21]. وهذه العوامل هي التي تفسر اختلاف الاستراتيجيات وطريقة تعامل النخب السلطوية الحاكمة مع تحدي قوى التغيير ونجاح بعضها في إطالة عمر النظام السلطوي مثلما حدث في روسيا وروسيا البيضاء وبلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وصربيا وجورجيا وأوكرانيا وأرمينيا في أوروبا، وفي أذربيجان وتركمانستان

وكازاخستان وقيرغيزستان وميانمار وباكستان وفيتنام ولاوس في آسيا، وفي الجزائر والسودان والأردن. إضافة إلى عدد كبير من الدول الأفريقية التي لم تؤد إقامة مؤسسات التنافسية السياسية فيها إلى إنهاء السمات السلطوية للنظام.

ويمكن تحديد العوامل الحاكمة لهذا المجال فيما يلي:

1 - **القوة التنظيمية والتماسك الداخلي للنخبة الحاكمة**، ومدى اتسامها بالطابع المؤسسي الذي يحافظ على وحدة النخبة وإدارة الصراعات بداخلها بما لا يؤدي إلى حدوث انشقاقات فيها وربط مصالح أعضائها باستمرار النظام بما يجعلهم أكثر حماسا في الدفاع عنه.

وتتحقق القوة التنظيمية من خلال إكساب العلاقات بين أعضاء النخبة طابعا مؤسسيا وإقامة نظام للزبانية يضمن توزيع مزايا الحكم على عدد كبير منهم، أما عندما تقتصر هذه المزايا على عدد محدود فإن التماسك الداخلي يقل، وتزداد فوائد الانضمام إلى المعارضة في وقت الأزمة[22].

2 - **الخبرة المشتركة بين أعضاء النخبة في مرحلة النضال الثوري**، والتي تخلق حالة من التضامن المعنوي والثقة المتبادلة والوحدة بين أعضاء النخبة الذين وصلوا إلى الحكم من خلال عملية نضالية مثل حالة الصين وكوريا الشمالية وفيتنام وكوبا وموزمبيق وزيمبابوي وإيران، فكما كتب صامويل هنتنغتون «فإن الثورة هي الأسلوب الأسرع لخلق روح الأخوة»[23]. في هذه الحالات يكون أعضاء النخبة الحاكمة – وخصوصا الجيل الأول منهم – قد خاضوا حياة النضال السياسي والعسكري المشترك حتى وصلوا إلى الحكم وأصبحت قيمهم أساس الثقافة العامة للنظام.

أما أعضاء النخب السلطوية ذات الطابع التكنوقراطي، أو تلك التي تولت السلطة بعد فترة طويلة من استقرار النظام السلطوي، فإنها - كما

كتب ابن خلدون عن العصبية - تتسم بالدعة والرغبة في التمتع بملذات الحكم، وعادة ما تعاني انقساماتٍ داخليةً، وتنوعاتٍ بشأن أسباب مشاركتها في الحكم (الإيمان بأفكار النظام - الرغبة في الإصلاح - المصلحة الشخصية - الولاءات الشخصية والشللية)، واختلافات في توجه السياسات العامة التي ينبغي تبنيها. وتؤدي تلك الاختلافات إلى تنوع وتشتت ردود فعلها لتحدي القوى الديموقراطية.

كذلك يؤدي الانتماء الإثني المشترك للنخبة الحاكمة ولقيادات الجيش إلى النتيجة نفسها إذ يصبح الدفاع عن النظام الحاكم دفاعا عن وجود الجماعة الإثنية ذاتها، ويجعل تكلفة عدم تأييد النظام فادحةً.

3 - **السيطرة على الموارد الاقتصادية**، فقد نجحت السلطوية في إطالة عمرها في النظم التي استمرت سيطرتها على الموارد الاقتصادية، فقد استخدمت الحكومات هذه الموارد لمكافأة المؤيدين والأصدقاء، وزيادة موارد الأجهزة الأمنية وقدراتها، وعمل عقود عمل مؤقتة لآلاف العاطلين لكسب تأييدهم. أما في النظم التي اتبعت سياسات التحرر الاقتصادي، والتي باعت الأصول العامة المملوكة للدولة للقطاع الخاص فإنها لم تفقد القدرة على استخدام هذا السلاح فقط، بل إنها وفرت لقوى المعارضة موارد الدعم من بعض عناصر القطاع الخاص المؤيدة للقوى الداعية إلى التغيير.

4 - **درجة الانكشاف في العلاقة مع الدول الغربية**، وما تتيحه لهذه الدول من فرص للتغلغل والتأثير والتدخل لدعم قوى التغيير على النحو الذي سبق توضيحه سلفا. فكلما زادت درجة الانكشاف اتسعت دائرة الاختراق والقدرة على التأثير والعكس صحيح.

وهكذا تتعدد استراتيجيات النظم السلطوية وقوى التغيير، وتتطور، وتختلف من مرحلة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. ويصف الباحث

الإيراني «أكبر غانجي» Akbar Ganji هذا الموقف بقوله «إن الانتقال إلى الديموقراطية مثل لعبة الشطرنج حيث يجلس الطغاة على جانب والقوى الديموقراطية على جانب آخر. ويستخدم كل منهما كل القطع لهزيمة الطرف الآخر»[24]. وكل طرف يغير من طريقته في إدارة المباراة وفقا لسلوك الطرف الآخر، ولتوقعاته من حركات آتية.

4

عملية الانتقال إلى الديموقراطية

مع التغيرات التي شهدها العالم بسقوط النظم السلطوية وبناء نظم ديموقراطية جديدة، برزت تعبيرات مثل الدمقرطة، والانتقال الديموقراطي، والانتقال إلى الديموقراطية، والموجة الثالثة للديموقراطية وغيرها[1]. وتشير هذه المفاهيم إلى عملية التغيير السياسي الكبرى التي شهدها عدد كبير من الدول، ومضمونها اندحار السلطوية وانتشار النظم الديموقراطية[2]. فلأول مرة في تاريخ العالم الحديث تأخذ أغلب دوله بالنظام الديموقراطي.

«لكي تمارس الأحزابُ دورَها في دعم الانتقال إلى الديموقراطية: ينبغي أن تتحلى هي ذاتُها بالديموقراطية الداخلية»

لم يكن هذا الاهتمامُ المعاصر من جانب العلوم الاجتماعية بموضوع بناء

النظم الديموقراطية وكيفية الانتقال إليها هو الأولَ من نوعه، فقد اهتم الباحثون منذ عقود بهذا الموضوع، وذلك بالنسبة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وبتفسير التباينات في مسار عملية الانتقال من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية، ولماذا أدت هذه العملية في بعض الدول مثل بريطانيا وفرنسا إلى قيام أنظمة ديموقراطية، بينما أدت في أخرى مثل إيطاليا وألمانيا وروسيا إلى نشأة نظم سلطوية؟ وهو ما عرض له الفصل الثاني من هذا الكتاب. كما اهتم الباحثون بالموضوع نفسه بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية في ألمانيا واليابان، وفي الدول حديثة الاستقلال في آسيا وأفريقيا.

وتصاعد الاهتمام بموضوع الانتقال إلى الديموقراطية منذ سبعينيات القرن الماضي، وتحديدا في العام 1975 مع سقوط نظام فرانكو في إسبانيا وسالازار في البرتغال، وعودة النظام الديموقراطي إلى اليونان وتركيا بعد فترة من الحكم العسكري، ثم التغيرات الديموقراطية في دول أمريكا اللاتينية وآسيا في الثمانينيات، والتي تلاها اندلاع الثورات الشعبية في دول شرق أوروبا وسقوط النظم الشيوعية فيها الواحد تلو الآخر، وانهيار حائط برلين في العام 1989 وتفكك الاتحاد السوفييتي ذاته وتفتته إلى خمس عشرة دولة مستقلة في التسعينيات. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين شهد عدد من دول شرق أوروبا، كأوكرانيا وجورجيا وصربيا، انتفاضاتٍ شعبية لاستعادة المسار الديموقراطي فيها، والتي اشتهرت باسم الثورات الملونة أو الثورات الانتخابية. وتلا ذلك في العقد الثاني من القرن نفسه نشوب التظاهرات والانتفاضات الشعبية في عدد من الدول العربية التي أظهرت - مدة طويلة - نوعا من «الاستعصاء الديموقراطي» أو «الاستثناء العربي»، وكان من شأن هذه الانتفاضات سقوطُ النظم الحاكمة في تونس ومصر وليبيا واليمن، وتعزيز عملية التغيير السياسي في الدول الأخرى[3].

في هذا الإطار، يتناول هذا الفصل تعريف مفهوم الانتقال إلى الديموقراطية، وأنماطه، وسمات المرحلة الانتقالية وتحدياتها، وقضايا التصميم المؤسسي للنظام الجديد، وعوامل دعم الانتقال الناجح إلى الديموقراطية.

أولا: تعريف الانتقال إلى الديموقراطية

تتنوع خبرات الانتقال إلى الديموقراطية تنوعا كبيرا بسبب اختلاف البيئات والثقافات التي حصلت فيها، واختلاف مسارات هذا الانتقال ومآلاته، وقد عبّر لورانس وايتهيد عن هذا المشهد بتعبير «دراما الانتقال»[4]، وصوّره باحث آخر بأنه يشبه هبوط كتلة من الحجر أو الصخر من قمة جبل بسرعة كبيرة، ويتوقف مسار هذه الكتلة على تضاريس الجبل ونتوءاته، فتندفع بسرعات مختلفة وتتجه يمينا ويسارا وفقا لهذه التضاريس والتعرجات، وقد تصل إلى أسفل الجبل أو تتوقف عند إحدى النقاط في مسيرتها[5].

تنبع أهمية هذه العملية من أنها تمثل مرحلة تحول جوهري في طبيعة النظام السياسي، وفي علاقة الدولة بالمجتمع، ومن ثم فإنها مرحلة «تأسيسية» تؤثر في شكل النظام الجديد وسماته، وتلقي بظلالها على مسار التطور الذي يأخذه النظام. ويُقصد بمفهوم الانتقال إلى الديموقراطية مجموعة العمليات (Processes) التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي إلى الحكم الديموقراطي. ويتضمن هذا التعريف بُعدَين أساسيين: ثقافيا ومؤسسيا.

أما البعد الثقافي فإنه يشير إلى تعميق مبدأ المواطنة، وجوهرُها المساواةُ في الحقوق والحريات والواجبات، وتوسيع دائرة المشمولين بها، ويمكن أن يأخذ ذلك شكل التطبيق على المؤسسات والعلاقات السياسية والاجتماعية التي لم تكن تطبق فيها من قبل، أو التوسع في نطاق تطبيق هذه المبادئ والحقوق على أفراد وجماعات لم يكونوا يتمتعون بها من قبل، مثل الأقليات الدينية والإثنية والمرأة والمواطنين المقيمين خارج إقليم الدولة، أو التوسع في تطبيقها

لتشمل موضوعات وقضايا لم تكن خاضعة لمشاركة المواطنين ورقابتهم من قبل، كالأمور المتعلقة بمحاسبة رئيس الدولة وموازنة القوات المُسلحة[6]. وخلال هذه العملية تتعرض قيم الجماعة السياسية للتغيير، فقيم الطاعة والوحدة التي سادت في النظم السلطوية تحل محلها قيم التعدد والتنوع والتنافس، وأنماط السلطة ذات الطابع الهيراركي (الهرمي) تحل محلها أنماط أكثر تعقيدا تتطلب بناء التحالفات والشبكات والسعي إلى تحقيق التوافق السياسي بين الآراء.

أما البعد المؤسسي فإنه يشير إلى تضمين ممارسات التعددية الحزبية والتنافسية المؤسسية في الجسد السياسي، ويشمل ذلك تعديلات دستورية وتنظيمية، وإعادة توزيع لموارد السلطة والنفوذ في المجتمع، وتوسيع دائرة المشاركة فيهما، وبروز مراكز سياسية واجتماعية جديدة تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال. وهكذا يتضمن الانتقال إلى الديموقراطية إدخال المفاهيم والممارسات السياسية التنافسية - على أساس مؤسسي - في أجهزة الدولة ومنظمات المجتمع. وهذا التضمين يتطلب الاعتراف الدستوري والقانوني بتعدد الأحزاب وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني، وإعادة توزيع السلطة، وتأسيس الرقابة المتبادلة بين السلطات، وبروز مراكز مختلفة للنفوذ والقوة.

وتترتب على هذه العملية إعادة هيكلة السياسة والعلاقات الاجتماعية، فعملية الانتقال إلى الديموقراطية تتطلب إعادة بناء التحالفات بين القوى الاجتماعية، وإعادة صياغة العلاقات بين الدولة والمجتمع، وبين المركز في العاصمة والهامش في الأطراف.

من الناحية العملية يشير تعبير «الانتقال إلى الديموقراطية» إلى المرحلة التي تلي سقوط النظام السلطوي، وتبدأ بوصول الحكام الجدد إلى السلطة، واضطلاعهم بالتأسيس لنظام سياسي جديد تتضمن عناصره إعداد الدستور

والتشريعات المنظمة للحياة السياسية وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ويمثل استكمال البناء الدستوري لسلطات الدولة نهاية عملية الانتقال، وذلك في حالة استمرار هذا البناء واستقراره. وفي هذه الحالة تبدأ عملية تعزيز الديموقراطية[7]، وتشير إلى استقرار المؤسسات الديموقراطية على النحو الذي تصبح فيه جزءا من الثقافة السياسية والنظام العام للمجتمع. أما إذا لم يستقر البناء المؤسسي الذي أنشأته مرحلة الانتقال، فحينئذٍ تبدأ عملية انتقال ثانية كما حدث في مصر خلال الفترة 2012 - 2013، أو تحدث العودة إلى شكل متطور للنظام القديم فيما يسمى «الارتداد السلطوي» أو «السلطوية الجديدة».

وإذا كان الفصل الثالث قد تناول أسباب سقوط النظم السلطوية وظروف انهيارها، والقوى المشاركة في عملية التغيير، فإن هذا الفصل يركز على صور الانتقال إلى الديموقراطية وأشكاله واحتمالات تطوره والعوامل المؤثرة في مساره. كما يسعى إلى تحديد النتائج والدروس النظرية التي يمكن استخلاصها من خلال المقارنة بين حالات الانتقال الديموقراطي.

ومن الأهمية بمكان التذكيرُ بخصوصية عملية الانتقال الديموقراطي في كل دولة، وأنها تأخذ أشكالا مختلفة من حيث السرعة (Pace) والنطاق (Scope) والتتابع (Sequence) والنتائج (Outcomes)، فلكل بلد ظروفه السياسية والاجتماعية، وكل عملية انتقال لها بيئتها وسُبلها ونتائجها. لذلك لا يمكن نقل حلول أو أساليب نجحت في دولة ما إلى دول أخرى، لأنه لا يمكن أن تتطابق ظروف دولة مع أخرى. على رغم ذلك تغدو الدراسة المقارنة لحالات الانتقال إلى الديموقراطية أمرا مهما، فهي تمكننا من معرفة ظروف النجاح في بعض الحالات وعوامل القصور والإخفاق في أخرى، كما تمكننا من إدراك أنه لا توجد نماذج جاهزة للتطبيق، وأن على القوى الساعية إلى التغيير في كل مجتمع أن تشق طريقها وتخوض غمار تجربتها. وبقول آخر إنها تمكننا من معرفة «ماذا ينبغي عمله» وماذا يجب «عدم القيام به»[8].

كما أنه جدير بالذكر أن عملية الانتقال إلى الديموقراطية ليست عملية خطية أو ذات اتجاه واحد (linear)، بل إنها تشهد لحظات من الازدهار والانتكاسة، ومن الإسراع والتباطؤ، وفقا للتوازن بين القوى السياسية في كل مرحلة.

ثانيا: أنماط الانتقال إلى الديموقراطية

من واقع الخبرات المختلفة التي شهدها العالم منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي، يمكن التمييز بين خمسة أنماط لعملية الانتقال إلى الديموقراطية وفقا لمعيار الفاعل الرئيس أو العامل الأكثر تأثيرا في العملية. على أنه من الضروري الإشارة إلى أن هذه الأنماط هي أقرب إلى مفهوم «الأنماط المثالية» - وفق تعبير ماكس فيبر - بمعنى أن السمات الواردة في كل نمط أدناه لا تمثل وصفا لحالة بعينها، بل هي سمات مشتركة استُخلصت من عدد من الحالات، وأن بعض هذه السمات تتداخل في الواقع بين نمط وآخر. كما تشهد الخبرات العملية مزيجا من سمات هذه الأنماط من مرحلة تاريخية إلى أخرى وتتمثل هذه الأنماط فيما يلي:

1 - نمط الانتقال من أعلى: دور النخبة الحاكمة

ويشير هذا النمط إلى حدوث عملية الانتقال الديموقراطي من خلال سياسات النظام السلطوي واتباع سياسات إصلاحية تدرُّجية من داخله، ففي هذا النمط يزداد تأثير نخبة إصلاحية من داخل النظام تدرك أن النظام القائم لا يمكن أن يستمر من دون تغيير، وأن قدرته على استخدام العنف تتضاءل، وأن التغيير هو الثمن الأقل تكلفة لضمان استمراره - في شكل جديد - والحيلولة دون سقوطه وانهياره كاملا، وأن من مصلحته إدخال تعديلات دستورية ومؤسسية تغير من بعض سماته وخصائصه. وهو ما يؤدي إلى تحوُّل النظام من السلطوية النقية إلى السلطوية التنافسية التي عرضنا لها في الفصل السابق.

ويحدث هذا التطور إما نتيجةً لضم عناصر إصلاحية جديدة لم تتشرب مبادئ النظام السلطوي إلى النخبة الحاكمة، وإما بسبب نمو القوى المعارضة لسياسات النظام واجتذابها تأييدَ قطاعات متزايدة من المجتمع، وإما نتيجة تأثيرات عوامل خارجية مثل: السعي إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي، والرغبة في تحسين صورة النظام لدى الغرب، أو استجابة لمتطلبات المشروطية السياسية والاقتصادية التي تتبناها تلك الدول والمنظمات الاقتصادية الدولية. وعادةً ما تتضافر كل هذه العوامل - بدرجات مختلفة - في إحداث التغيير.

ويتسم هذا النمط بالتغير المؤسسي المتدرج في إطار استمرار النخبة الحاكمة، وبحيث لا يحدث انقطاع أو تحول سريع لشكل نظام الحكم والدستور، بل يتمثل الانتقال في شكل سلسلة من الإجراءات والقرارات التدرُّجية. وعادة ما يبدأ النظام في اتخاذ إجراءات ليبرالية توفر حرية التعبير، والسماح بإنشاء أدوات الإعلام المملوكة للقطاع الخاص، وإعطاء مساحة أكبر لهيئات المجتمع المدني وخصوصا الجمعيات الدفاعية الحقوقية.

ومن الضروري لنجاح هذا النمط أن تكون النخبة الحاكمة قادرة على تحمُّل درجة من المخاطرة السياسية وعدم اليقين، وإدراك أن عملية التغيير يترتب عليها نشوء أشكال جديدة من الصراعات السياسية وعدم الاستقرار، وذلك بحكم أنها تتضمن إعادة توزيع للموارد السياسية، وزيادة المشاركة الشعبية، وظهور قوى لم تُختبَر أو يُتعاملْ معها من قبل.

وتتعرض هذه العملية لثلاثة احتمالات:

الأول هو استمرار عملية الانتقال، والتخلص تدريجيا من سمات النظام السلطوي، وقيام نظام ديموقراطي مثلما حدث في إسبانيا. ويزيد من هذا الاحتمال وجود ظهير شعبي مؤيد للتغيير يتمثل في نشوب المظاهرات والاحتجاجات في حالة تباطؤ السلطة عن الاستمرار في العملية، ويكون من شأن ذلك المحافظةُ على زخْم عملية الانتقال.

والثاني هو تركيز عملية الانتقال على بعض الجوانب الشكلية أو الإجرائية للديموقراطية (Formal or Procedural) (Democracy، وتكون النتيجة ديموقراطية محدودة أو سلطوية تنافسية، أو ما سماه البعض بالنظم الديموقراتورية (Democratorship) التي تضم خليطا من النظامين الديموقراطي والديكتاتوري[9]. وتتسم هذه النظم باستمرار بعض عناصر النخبة الحاكمة السابقة في مواقعها والاحتفاظ بقدر من امتيازاتها في النظام الجديد، وهو ما حدث في روسيا وأوكرانيا وقيرغيزستان وأذربيجان وكازاخستان.

والثالث هو توقف النظام السلطوي عن إتمام عملية الانتقال الديموقراطي، والنكوص عن وعوده الإصلاحية، وذلك إذا انتصرت عناصر النخبة السلطوية القديمة على العناصر الإصلاحية وعَزلتها عن مواقع التأثير نتيجة اعتقادها أن السياسات الإصلاحية سوف تؤدي إلى زيادة نفوذ قوى المعارضة بشكل تصعب مواجهته أو التحكم فيه، وأن هذا التطور يهدد استمرار النظام ذاته[10].

وبصفة عامة تتعايش في هذا النمطِ العناصرُ المتشددة والإصلاحية جنبا إلى جنب ضمن إطار النخبة الحاكمة، ويكون استمرار عملية الانتقال رهينا باتخاذ العناصر الإصلاحية زمامَ المبادرة والاستمرار في عملية التغيير. أما إذا تغلبت العناصر المتشددة، أو لم تخلق عملية الانتقال التدريجي القدرَ الكافي من الزخْم الشعبي والضغوط للاستمرار فإن العملية تتوقف وتصبح الإصلاحات التي جرى تبنيها، كتعدد الأحزاب والأنشطة الحقوقية والدفاعية لهيئات المجتمع المدني، ذات طابع شكلي وصوري، وتتعثَّر المنافسة الحزبية وتُشوه نتائج الانتخابات البرلمانية لمصلحة مؤيدي النظام الحاكم[11].

ويؤدي هذا الوضع عادة إلى حالة من الجمود المؤسسي والاغتراب السياسي وسد قنوات التغيير السلمي، وهو ما دفع توماس كاروثرس في العام 2002 إلى التحذير من تبني هذا النمط للانتقال الديموقراطي، لأنه أصبح نمطا غير فعال، منبها لأنه من أصل مائة دولة مرت به، هناك عشرون منها فقط حققت

ديموقراطية ناجحة أو كاملة، أما البقية فظلت في «المنطقة الرمادية» وجمعت نُظمُها بين «الديموقراطية الكاملة والديكتاتورية الفجة»[12].

ومن أمثلة عملية الانتقال وفق هذا النمط في أوروبا، إسبانيا والبرتغال والاتحاد السوفييتي. وفي أفريقيا، ناميبيا وكينيا وزائير، ونعرض فيما يلي لعدد منها:

ففي إسبانيا، وبعد موت الرئيس فرانسيسكو فرانكو في العام 1975، تعهد خليفته الملك خوان كارلوس بتبني النظام الديموقراطي، وبعد فترة قصيرة من حكومة أرياز نافارو Arias Navarro (1973 – 1976) غير المؤثرة، أجريت انتخابات برلمانية في يونيو 1977، وفاز فيها أنصار الزعيم الاشتراكي الإصلاحي أدولفو سواريز Adolfo Suàrez (1976 – 1981)، الذي تولى منصب رئيس الوزراء، وبادر ببدء عملية تفاوض بين الحكومة والمعارضة لإتمام عملية الانتقال، فأُفرِج عن المعتقلين السياسيين وسُمح للمُبعدين سياسيا بالعودة إلى بلادهم، وصدر قانون انتخابي جديد. كما اعتُرف بشرعية الحزب الشيوعي مقابل اعتراف الحزب بالنظام الملكي، والتزام أحزاب المعارضة بالتوقف عن المطالبة بملاحقة قيادات نظام فرانكو، وتأسست الكتلة الديموقراطية الإسبانية من عدد من أحزاب المعارضة والنقابات والشخصيات العامة واتفاقها على برنامج للإصلاح. وشُكِّلت لجنة تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية الرئيسة في البلاد لتحديد المبادئ الدستورية الحاكمة لوضع دستور ديموقراطي جديد، ووافق البرلمان على مشروع الدستور الذي استفادت نصوصه من التراث الدستوري لإسبانيا خلال الفترة 1808 - 1931، ثم صدر بعد موافقة أغلبية الناخبين عليه في استفتاء شعبي في العام 1978. ثم أُجريت الانتخابات البرلمانية وفقا للدستور الجديد في العام 1979[13]، وتلتها انتخابات 1982، وفاز بكلتيهما الحزب الاشتراكي، واضطلع سواريز بإصلاح الجيش وتسريح القادة الموالين للفكر السلطوي المعادي للنظام الديموقراطي.

وسهلت من عملية الانتقال الديموقراطي ثلاثةُ عناصر رئيسة هي: تقاليد استقلال السلطة القضائية، ووجود قاعدة صناعية كبيرة وجهاز إداري حكومي كفء، وطبقة وسطى عريضة. وإن كان ذلك لا يعني أن عملية الانتقال إلى الديموقراطية تمت من دون عقبات أو تحديات، فقد مارست العناصر اليمينية في الجيش نفوذها لتعطيل هذه العملية، ووصل الأمر إلى إقدام إحدى وحدات الجيش على محاولة انقلاب عسكري في فبراير 1981، ولكن إدانة الملك لها أنهتها وهي في المهد. وكان هناك تحدي الأقليات القومية في كتالونيا والباسك المطالبة بالاستقلال، وظهر ذلك في عدم مشاركة 50 في المائة من الناخبين في الباسك في الاستفتاء على الدستور، وتأييد 30 في المائة فقط من المشاركين له. وفي مواجهة هذه التحديات، اندلعت المظاهرات الشعبية الداعمة للديموقراطية لتأييد سياسات الحكومة للإسراع بعملية الانتقال.

وبصفة عامة، اتسمت خبرة الانتقال إلى الديموقراطية في إسبانيا بالتدرج والجمع بين القديم والجديد وإتاحة الفرصة لعناصر جديدة في النخبة السياسية مع الاستفادة من الشخصيات القديمة صاحبة الخبرة.

وفي البرتغال استمر نظام الحكم السلطوي ردحا طويلا من العام 1932 تحت شعار الدولة الجديدة (نوفو استادو)، والتي كان أقوى ممثليها أنطونيو سالازار بصفته رئيسا للوزراء ثم رئيسا للجمهورية حتى مرضه الذي أقعده عن العمل في العام 1968 (ووفاته في العام 1970)، فتولى الحكم مارسيلو كايتانو Marcelo Caetano (1968 - 1974)، إذ استمر حتى العام 1974، عندما أطاح به انقلاب عسكري بقيادة الجنرال سبينولا Spinola، بدعم واسع من الضباط والجنود الذين جابوا شوارع المدن، وقد غطوا فوهات بنادقهم بزهور القرنفل ولذلك سُميت حركتهم بثورة الزهور أو الثورة القرنفلية. أتت هذه الحركة رفضا لاستمرار الحكم السلطوي، وبسبب رفض الجيش الاستمرار في سياسة قمع الحركات الوطنية في المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، وهي

أنغولا وموزمبيق وغينيا، وذلك في ظروف نقص الموارد الاقتصادية، وضعف المرتبات وسوء الأحوال الاجتماعية. وهكذا لم يكن بدء التغيير في البرتغال بسبب المطالب أو الاحتجاجات الشعبية، بل نتيجة أزمة الدولة ذاتها، ونمو تيار إصلاحي داخل الجيش.

تولى سبينولا الحكم، ووعد بانتخابات نيابية في خلال عام، وأصدر قرارات بشأن إطلاق حرية النشاط الحزبي، وعودة المُبعَدين السياسيين إلى بلادهم، وإطلاق الحريات العامة، وبالفعل بدأت الأحزاب في ممارسة نشاطها، وسرعان ما اشتدت حدة الاستقطابات الأيديولوجية بين القوى اليمينية واليسارية التي أدخلت البلاد في أزمة سياسية، وأدى ذلك إلى استقالته في سبتمبر من العام نفسه. ودخلت البرتغال في مرحلة من عدم الاستقرار، وتزايد نفوذ الجناح الشيوعي في الحكم فصدر قرار بتأميم البنوك، وأعلنت الحكومة عزمها على وضع حد أقصى لملكية الأراضي، ولكن هذا النفوذ تراجع بعد فترة قصيرة بسبب رغبة الحزب الاشتراكي الأكثر شعبية في الابتعاد عن هذا التوجه، وازدياد اهتمام الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا بما يحدث في البرتغال، واعتبارها قضية حرب باردة.

أجريت الانتخابات البرلمانية في العام 1976، وفاز بأغلبية مقاعد البرلمان الحزبُ الاشتراكي بقيادة سورس، فبادر بتشكيل الوزارة التي استقالت بدورها بسبب الوضع الاقتصادي المنهار والمعارضة البرلمانية، وأعقب ذلك تشكيل ثلاث حكومات لم تدُم كل منها سوى فترة قصيرة، وفي انتخابات العام 1979 فاز تحالف يمين الوسط. وأدت سنوات عدم الاستقرار إلى ازدياد الشعور بضرورة كتابة دستور جديد للبلاد، وهو ما حصل في العام 1988، والذي أجريت الانتخابات البرلمانية في العام 1991 وفقا له.

وفي الاتحاد السوفييتي استغل أنصار الاتجاه الإصلاحي أخطاء الجناح المحافظ في الحزب الشيوعي لإبعادهم عن السلطة، وتولى غورباتشوف

الإصلاحي منصب السكرتير العام للحزب الذي تبنى سياستي البيروسترويكا Perestroika (إعادة الهيكلة) والغلاسنوست Glasnost (الشفافية)، اللتين فتحتا الباب للتطورات الهائلة التي حدثت بعد ذلك، وانتهت بانهيار النظام الذي أقامته الثورة البلشفية في العام 1917، وتفكك الاتحاد السوفييتي.

وفي عديد من الدول الأفريقية حدث الانتقال بقرار من رئيس الدولة والحزب الحاكم فيها، وذلك تحت تأثير الضغوط الخارجية وتردي الأوضاع الداخلية. وعلى سبيل المثال، في ناميبيا أعلن الرئيس كينيث كاوندا Kenneth Kaunda (1964–1991)، مؤسس الدولة الذي حكمها على مدى ثلاثة عقود، أن الشعب يتطلع إلى شيء جديد، وأنه قرر التحول من نظام الحزب الواحد إلى تعدد الأحزاب، وتشكيل لجنة لوضع دستور جديد للبلاد شارك فيها ممثلون للقوى المعارضة وأُطلقت الدعوة لأول انتخابات تنافسية في العام 1991 كانت نتيجتها هزيمة حزب كاوندا.

وفي كينيا وافق الرئيس آراب موي Arap Moi (1978–2002) والبرلمان في العام 1991 على تعديل قواعد اللعبة السياسية، وذلك بإلغاء نظام الحزب الواحد والسماح بالتعددية الحزبية، والدعوة إلى انتخابات تنافسية أجريت في العام 1992 فاز فيها موي وحزب الاتحاد الوطني الأفريقي الكيني الحاكم، وتكرر ذلك في انتخابات العام 1997. وتعهد الرئيس موي بأنه لن يترشح مرة أخرى للرئاسة. وفي انتخابات العام 2002، انتُخب الزعيم المعارض كيباكي Kibaki (2002–2013) رئيسا للدولة، وأعيد انتخابه في انتخابات العام 2007 التي أعقب إعلانَ نتائجها اندلاعُ أعمال عنف واسعة النطاق اعتراضا عليها، واتهم زعيم المعارضة أودينغا Odinga (2008–2013) الرئيس كيباكي بالتلاعب في النتائج. وأعقبت أعمالَ العنف التي استمرت شهرين تدخلاتٌ سياسية أفريقية ودولية كان أبرزها دور كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت، وتحقق الوصول إلى

اتفاق لتقاسم السلطة عُيِّن بمقتضاه أودينغا رئيسا للوزراء، وبدأ العمل على إعداد دستور جديد أُقِر في العام 2010.

2 - نمط التفاوض بين نخب الحكم والمعارضة

يشير هذا النمط إلى تحقيق الانتقال نتيجة مبادرات مشتركة بين عناصر من النخبة الحاكمة والنخب المعارضة، وتبرز إمكانية حدوث هذا النمط في ظروف التوازن بين القوى الاجتماعية والسياسية المؤيدة للنظام القائم، وتلك المعارضة له. ففي هذه الظروف تتدهور سلطة النظام المادية والمعنوية، وتتآكل شرعيته، بينما تنمو قدرات جماعات المعارضة ويزداد تأثيرها في الرأي العام، ولكن من دون أن يتمكن أي من الطرفين - النظام والمعارضة - من هزيمة الطرف الآخر.

وفي سياق هذا التوازن الكارثي بين قوى النظام وقوى المعارضة، يدرك المصلحون في النخبة الحاكمة والمعتدلون في نخب المعارضة أهمية الوصول إلى ترتيبات تضمن خروج المجتمع من هذا الموقف المتأزم، وتضعه على طريق الانتقال الديموقراطي. ويتطلب نجاح هذا النمط التزام تلك النخب بالأسلوب الديموقراطي، وامتلاكها المهارات السياسية التي تمكنها من التوصل إلى حلول مقبولة، وإدراك المصلحة المشتركة لها في إنجاز الانتقال الديموقراطي والتنسيق بين جهودها.

كما يتطلب نجاح هذا النمط عدم تبني مواقف يكون من شأنها تهديد المصالح الأساسية لبعض النخب المهمة مثل كبار ضباط الجيش ورجال الصناعة والأعمال في النظام القديم، والسعي إلى دمجهم في مؤسسات النظام الجديد، وبحيث تسمح التسويات والترتيبات التي يُتَوصَّل إليها للنخب القديمة بالاحتفاظ بقدر من أدوارها ضمن إطار النظام الديموقراطي، مثلما حدث في جنوب أفريقيا بشأن عدم التوسع في محاكمة

السياسيين في النظام القديم، وتبني إجراءات العدالة الانتقالية وضمان المصالح الاقتصادية للأقلية البيضاء.

والحقيقة أن ترتيبات عملية الانتقال وشكل نظام الحكم الذي ينتج عنها يتوقفان على توازن القوة بين النظام السلطوي الحاكم وجماعات المعارضة. فعندما يكون النظام قويا يؤثر في العملية الانتقالية بما يضمن مصالحه، كما حدث في البرازيل وتشيلي، أما عندما تكون الغلبة لجماعات المعارضة فإنها تضمن أن تؤدي ترتيبات عملية الانتقال إلى انتهاء النظام السلطوي.

ومن أمثلة هذا النمط: بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا في أوروبا، والبرازيل وتشيلي والمكسيك في أمريكا اللاتينية، إلى جانب جنوب أفريقيا.

وتقدم دول شرق أوروبا خبرات متنوعة في إطار هذا النمط؛ حيث أجريت مفاوضات بين الحزب الشيوعي الحاكم والقوى المعارضة، وهي ما تعرف بمفاوضات «المائدة المستديرة»[14] كانت نتيجتها الاعترافَ بحق هذه القوى في العمل السياسي والمشاركة في الانتخابات والتنافس على مقاعد البرلمان، والاتفاق على تعديل الدستور وإلغاء النص الخاص بالوضع المتميز للحزب الشيوعي كقائد للدولة والمجتمع، وكذلك النص الخاص بالماركسية، وإجراء انتخابات لا تتنافس فيها المعارضة على أغلبية مقاعد البرلمان، يعقبها انتخابات حرة ومفتوحة[15].

ففي بولندا مثلا بدأ التغيير بإنشاء حركة «تضامن» العمالية في العام 1980 والتي واجهتها السلطات بالقوة، فصدَر قرار بحلها وباعتقال رئيسها، ولكن الحركة استمرت في النمو حتى أصبحت تضم قرابة 9 ملايين عضو في العام 1988. وفي هذا العام اندلعت مظاهرات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار، ودعت شعاراتها إلى ضرورة الاعتراف بحركة «تضامن»، وأدى هذا التطور إلى إدراك الرئيس ياروزلسكي أن التغيير آتٍ لا محالة، فكلف وزير الداخلية بالتواصل مع قادة المعارضة للوصول إلى حل توافقي، وبدأت مفاوضات «المائدة المستديرة» بين

الحزب الشيوعي وممثلي حركة تضامن وجماعات معارضة أخرى استمرت شهرين (فبراير - أبريل 1989)، وانتهت المفاوضات بالتوافق على حلول للخروج بالبلاد من أزمتها، وتشكيل «اللجنة التوفيقية» من ممثلي الأطراف المشاركة لمتابعة تنفيذ مقررات مفاوضات المائدة المستديرة.

وشملت هذه المقررات الاعتراف بحركة تضامن وحقها في العمل السياسي، وإعطاء الحزب الشيوعي الحق في شغل 60 في المائة من مقاعد البرلمان (المجلس الأدنى) في الانتخابات التالية، والتي عُقدت في العام 1989، وأن تكون الانتخابات التالية حرة ومفتوحة للمنافسة بين جميع الأحزاب، وبعدها بأربع سنوات أُجريت انتخابات حرة فازت فيها حركة «تضامن» بأغلبية ساحقة.

وفي المجر وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مارس 1989 على السماح بتعدد الأحزاب وإلغاء النص على الدور القيادي للحزب في الدولة والمجتمع. وفي يونيو بدأت المفاوضات مع ممثلي حركات المعارضة والتي أدت في النهاية إلى إجراء انتخابات تنافسية في مارس 1990.

وفي تشيكوسلوفاكيا فرضت المظاهرات على الحزب الشيوعي الدخول في مفاوضات كانت نتيجتها إلغاء مواد الدستور الخاصة بالدور القائد للحزب، وتغيير أعضاء الحكومة والبرلمان، وإلغاء الامتيازات المخصصة لقيادات النظام، وحل ميليشيات الحزب، وبيع الأصول الاقتصادية المملوكة للدولة للقطاع الخاص[16].

وفي البرازيل تراوح تطورها السياسي في القرن العشرين بين النظام الديموقراطي والنظام العسكري السلطوي، ففي العام 1964 حدث انقلاب عسكري، أعقبته مرحلة انفراج ديموقراطي كان من شأنها زيادة تأثير الأحزاب والقوى المعارضة للنظام العسكري، وفي الانتخابات البرلمانية في العام 1982 فازت القوى المعارضة بالأغلبية، وكان على النخبة العسكرية الحاكمة الاختيار بين أمرين: إما أن توقف هذا التطور الديموقراطي بالقوة وإما أن تتعايش معه،

واختارت العناصر الإصلاحية في الجيش التي مثلها الجنرال «إرنست جيزيل» الطريق الثاني واتبعت مجموعة من سياسات الإقناع والإرغام لكي تتبنى المعارضة موقفا أكثر توافقية وتصالحية مع العسكريين، وكان منها رفض مطالب المعارضة في العام 1984 بإجراء انتخابات الرئاسة وفقا لنظام الانتخاب المباشر، وفرضوا أن تكون الانتخابات وفقا لنظام الانتخاب غير المباشر، وعندما فاز مرشح المعارضة في انتخابات الرئاسة في العام 1985 أطال الحكم العسكري أمد المرحلة الانتقالية حتى يتسنى له الاستمرار في توجيه دفة الأمور، ثم أُجريت انتخابات لاختيار أعضاء «الكونغرس» أو الجمعية التأسيسية المكلفة بوضع دستور جديد في العام 1986. وعلى رغم فوز حزب الحركة الديموقراطية البرازيلية المعارض بأغلبية مقاعد الجمعية فإن عددا كبيرا من مؤيدي النظام العسكري والعناصر المحافظة فازوا بعضوية المجلس أيضا. وكانت مشاورات إعداد الدستور الجديد تحت مظلة النخبة العسكرية التي وضعت حدودا لها، فرُفِض على سبيل المثال الاقتراح بتبني النظام البرلماني. وانتهى الكونغرس من إعداد الدستور الذي جرى الاستفتاء عليه في العام 1988، وأعقب ذلك إجراء انتخابات مباشرة لاختيار الرئيس في نوفمبر 1989، والتي فاز فيها كولر دي ميللو، وتلتها الانتخابات التشريعية والمحلية في أكتوبر 1990 [17].

واتسمت خبرة البرازيل بأن النظم السلطوية فيها لم تحل الأحزاب السياسية وتُقِم نظام حزب واحد، وعلى رغم القيود التي وضعتها هذه النظم على نشاط الأحزاب فإن استمرارها القانوني مكنها من الحفاظ على وجودها التنظيمي بوصفه فاعلا سياسيا اتسع نشاطه ونفوذه مع مواجهة هذه النظم للأزمات. وهكذا فإن الانتقال إلى الديموقراطية في البرازيل لم يكن بسبب هزيمة عسكرية أو انهيار النظام السلطوي ولكن بسبب تدهور الصبغة الهجينية للنظام. وأدى ذلك إلى استمرار نفوذ المؤسسة العسكرية في المرحلة التالية، وتأثيرها في عملية الانتقال إلى الديموقراطية.

وعلى غرار البرازيل حدث التحول في بيرو في العام 1975، والإكوادور في العام 1976 نتيجة انتصار التيار الإصلاحي على التيار المتشدد داخل القوات المسلحة.

وفي تشيلي مارست النخبة الحاكمة في عهد بينوتشيه Pinochet (1973-1981) تأثيرا كبيرا في عملية الانتقال من خلال التفاوض مع القوى الداعية إلى التغيير، وأُجرِي استفتاءٌ على التعديلات الدستورية في 1988 كان من نتائجه فوز المعارضة في الانتخابات التالية. وكان من مظاهر هذا التأثير النص على استمرار بينوتشيه قائدا عاما للقوات المسلحة مدة ثماني سنوات بعد نقل السلطة إلى النظام الجديد، وأن يظل عضوا بمجلس الشيوخ مدى الحياة، وأن تكون له سلطة تعيين ثمانية أعضاء في المجلس من اختياره، وأن يُنشَأ مجلس أمن قومي يتمتع بسلطات واسعة يمثل فيه قادة الجيش، وحرص قادة النظام القديم على إصدار قانون انتخابي يعطي فرصا أكبر للأحزاب اليمينية، ومنع تعديل دستور 1980 إلا بموافقة القوة المؤيدة لبينوتشيه.

وفي المكسيك بعد سيطرة حزب الدفاع عن المؤسسات الدستورية على الحكم أكثر من سبعين سنة، نشطت أحزاب المعارضة على مدى ثلاثة عقود لإدخال إصلاحات تدريجية على النظام أدت إلى انتصار مرشح المعارضة لمنصب رئيس الجمهورية في العام 2007.

وفي جنوب أفريقيا التي عاشت سنوات طِوالا في ظل واحد من أعتى النظم سلطوية وعنفا، والذي أقام سياسته على مبدأ التفرقة العنصرية (الأبارتايد) منذ العام 1948، فبعد مرحلة ممتدة من النضال ضد الأقلية البيضاء من أجل المساواة والديموقراطية، والتي استخدم فيها حزب المؤتمر الوطني الأفريقي جميع أساليب العمل السلمي والكفاح المسلح، وبعد ضغوط خارجية من جانب القوى الكبرى والمنظمات الدولية، بدأت حكومة بوثا العنصرية في العام 1987 مفاوضات بين

وزير العدل ونيلسون مانديـلا الذي كان لايزال محبوسا في جزيرة روبن منذ العام 1964، ولكنها وصلت إلى طريق مسدود بسبب الاختلافات الأساسية في المواقف بين الطرفين.

بدأ التغير في العام 1990 عندما تولى دي كليرك De Klerk (1989-1994) منصب رئاسة الجمهورية، وكان من القيادات الإصلاحية في الحزب الوطني الحاكم التي أدركت أن الوضع القائم لا يمكن الاستمرار فيه، فقرر الإفراج عن مانديلا ورفاقه في فبراير من هذا العام، وبدأت في مايو سلسلة من المفاوضات الصعبة بين الطرفين استمرت حتى العام 1993، فقد كان على كل منهما أن يقدم تنازلات وأن يغيّر من مواقفه، وكان من أبرز التنازلات تنازل الحزب الوطني الحاكم عن مبدأ الأبارتايد في يناير 1992 والقبول بالمساواة السياسية بين جميع المواطنين، وتنازل حزب المؤتمر الأفريقي عن استخدام العنف معلنا الالتزام بالمفاوضات سبيلا للتغيير، وكان من شأن ذلك حدوث انشقاقات من الأجنحة المتطرفة في الحزبين.

وفي ديسمبر 1991 شارك 19 حزبا في جولة جديدة من المفاوضات عُرفت باسم «مفاوضات كوديسا»Codesa ، وكان أكثرها تأثيرا الحزب الوطني الحاكم والمؤتمر الوطني الأفريقي، والتي تمخضت في فبراير 1993 عن التوافق على ما سُمي بالدستور المؤقت، وهو الذي تكوَّن من 43 مادة وضعت المبادئ الرئيسة والقواعد التي تنظم الفصل بين السلطات على قاعدة المساواة السياسية بين جميع المواطنين، وضمانا للعمل بالدستور واستمراره نص على أنه لا يجوز تعديله إلا بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان وموافقة المحكمة الدستورية العليا.

وأُجريت الانتخابات العامة في أبريل 1994 لاختيار أعضاء البرلمان الذي كُلف بمهمة الجمعية التأسيسية لوضع الدستور. وفاز فيها حزب المؤتمر بأغلبية 62 في المائة وتلاه الحزب الوطني بنسبة 24 في المائة، وأُعلن مانديلا رئيسا للجمهورية ومعه نائبان للرئيس أحدهما أبيض هو دي كليرك، والثاني أسود هو

ثابو مبيكي Thabo Mbeki (1994-1999)، وشُكلت حكومة انتقالية شارك فيها وزراء من السود والبيض والهنود والملونين، وهي المكونات الاجتماعية لشعب جنوب أفريقيا. وكانت هذه الإجراءات تأكيدا على أن عملية الانتقال إلى الديموقراطية تمت من خلال التوافق والتفاهمات المشتركة بين النخب.

وعلى مدى ثلاث سنوات أعد البرلمان الدستور من خلال عملية تشاورية كبرى شارك فيها مختلف الأطراف من جماعات وأفراد، وعندما انتهى من إعداد مشروع الدستور في أكتوبر 1996 أحاله إلى المحكمة الدستورية التي أبدت ملاحظات على مدى اتفاق بعض مواده مع مبادئ الدستور المؤقت، فعُدِّلت. وبعد موافقة المحكمة في 4 ديسمبر 1996 وقَّع عليه الرئيس مانديلا وأعلنه في 10 ديسمبر من العام نفسه ليدخل حيز النفاذ في فبراير 1997.

3. نمط الانتقال من أسفل: دور التعبئة الجماعية والفعل المباشر

ويشير هذا النمط إلى عملية انتقال أداتُها الرئيسة الضغوط الشعبية والتحركات الجماهيرية التي تترتب على وجود أزمة سياسية تؤدي إلى تعبئة جماعية ضد النظام القائم لا تسيطر عليها نخب المعارضة الحزبية التقليدية. من مظاهر هذه الأزمة التدهور السريع لصورة النظام بسبب عدم الوفاء بالوعود، وتآكل دور الدولة لمصلحة السوق ومجموعات رجال الأعمال المستفيدين من النظام، وتراجع مصداقية الخطاب الرسمي للنخبة الحاكمة، وتردي الأداء السياسي والاقتصادي.

وفي هذا النمط تتزايد الضغوط على القاعدة الشعبية مما يؤدي إلى تفاقم مشاعرها العدائية تجاه النظام، وبروز حركات احتجاجية جديدة، وتجاوب الجماهير لدعواتها للخروج ضد النظام، وانضمام أحزاب المعارضة التقليدية إليها.

إن جوهر هذا النمط هو الفعل الجماعي Collective Action لعموم الناس الذين يكون نزولهم إلى الشارع بمنزلة الإعلان عن نفاد صبرهم، وأنهم

على استعداد لتحدي النظام ومواجهته، ويترتب على ذلك ازدياد تكلفة قمع التحركات الشعبية خصوصا عندما تكون سلمية ويصعب على النظام تبرير استخدام العنف ضدها. ويؤدي تصاعد الحركة إلى شغلها مساحة أكبر من المجال العام مقارنة بالنظام الحاكم، وكلما ازدادت المساحة التي تشغلها قوى التغيير تقلصت تلك المؤيدة للنظام.

وتختلف ردود فعل النظم الحاكمة، فقد تؤدي التحركات الشعبية إلى التفكك السريع للنظام مثلما حدث في تونس ومصر. وفي هذه الحالة تبدأ عملية انتقال سريعة وغير مستقرة؛ إذ لا توجد اتفاقات أو ترتيبات بين الأطراف بشأن خطوات الانتقال إلى الديموقراطية وأدوار الفاعلين فيها، وانتقال السلطة إلى أيدٍ جديدة. لذلك عادة ما تتسم عملية الانتقال في هذه الحالة بالتردد والارتباك وعدم الثقة بين الأطراف وشيوع حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويؤدي هذا المناخ إلى تراجع أصوات الاعتدال والمصالحة وتكون كل المسارات مفتوحة؛ فقد تكتمل عملية الانتقال إلى الديموقراطية أو تفرز أشكالا جديدة من السلطوية. وقد تلجأ النظم السلطوية إلى استخدام العنف في مواجهة الاحتجاجات الشعبية كما حدث في سورية وليبيا واليمن، مما يؤدي إلى الدخول في أتون حرب أهلية سرعان ما تتحول إلى حروب بالوكالة، وإلى تدخلات مباشرة من قوى إقليمية ودولية فيها.

في هذه الحالة تفقد الدولة احتكارها للقوة المسلحة وتظهر تنظيمات سياسية وميليشيات مسلحة تستخدم العنف والإرهاب لتسيطر على أجزاء من إقليم الدولة بما يجعل الانتقال إلى الديموقراطية حلما بعيدا، بل يضع استمرار الدولة في حد ذاته محل تساؤل.

المشكلة الأساسية في هذا النمط هي عدم وجود تفاهمات مسبقة بشأن شكل الانتقال إلى الديموقراطية وعدم وجود اتفاق على مراحل هذا الانتقال وأدواته. وأخطر ما يحدث في الفترة التالية لسقوط السلطوية هو الاختلاف بين «الثوار

والمنتفضين» حول كيفية بناء النظام الجديد وتوقيته، وإلى متى تستمر ممارسات وسياسات الشارع (street politics). وينشأ الصراع بين «الشرعية الثورية» و«الشرعية الدستورية» فنجد البعض منهم يكتفي بإسقاط النظام ويكون على استعداد للتفاوض من أجل إقامة المؤسسات الجديدة، بينما يصر آخرون على أن الثورة ينبغي أن تستمر حتى إسقاط الدولة ومؤسساتها. ويؤدي هذا الوضع إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والانفلات الاجتماعي وأحيانا الفوضى.

ومن أمثلة هذا النمط ما حدث في رومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وأوكرانيا وألمانيا الشرقية في أوروبا، وساحل العاج والغابون في أفريقيا، والأرجنتين ونيكاراغوا في أمريكا اللاتينية، والفلبين وكوريا الجنوبية وإندونيسيا في آسيا، وفي البلاد العربية في تونس ومصر.

تمثل رومانيا مثلا واضحا على هذا النمط بسبب سرعة تداعيات الأحداث من ناحية، واستخدام العنف من ناحية ثانية، والتحول الدرامي في مسار الثورة من ناحية ثالثة. فتحت تأثير فوز حركة «تضامن» في أول انتخابات حرة في بولندا، وسقوط سور برلين، واندلاع المظاهرات في ألمانيا الشرقية، بدأت مظاهرات محدودة في مدينة تيمشوار كرد فعل على اعتقال السلطات الرومانية أحد القساوسة البروتستانت المنتمين إلى الأقلية المجرية، وسرعان ما تزايدت الاحتجاجات وأخذت طابعا سياسيا ضد نظام حكم نيكولاي تشاوشيسكو Nicolae Ceausescu الذي حكم رومانيا من العام 1964.

وفي البداية تعاملت السلطات مع المظاهرات بالعنف الذي تراجع مع اتضاح ضخامة عدد المتظاهرين واتساع نطاق المظاهرات في عدد من المدن، ودعا تشاوشيسكو إلى تجمع شعبي لأنصاره في ميدان مفتوح لإظهار تأييد الجماهير له، وبُث هذا المؤتمر على شاشة التلفزيون الروماني. وكانت المفاجأة أنه انطلقت من أحد أرجاء الميدان هتافات معادية للرئيس سرعان ما تزايدت ورددتها أعداد أكبر مما جعله يدرك أن نهاية نظام حكمه قد حانت، فسعى

إلى الهرب مع زوجته في سيارة إلى خارج البلاد، ولكن قوات الجيش ألقت القبض عليهما، وأُجريت محاكمة عاجلة لهما في إحدى الثكنات العسكرية، وصدر الحكم بإعدامهما فورا رميا بالرصاص في 25 ديسمبر 1989، كما أُلقي القبض على قيادات الحزب الشيوعي الحاكم وحوكموا.

وفي هذه الأثناء انقلب بعض قيادات الصفين الثاني والثالث من الحزب الشيوعي على النظام وأعلنوا تبني أهداف الثورة، وتولى أيون أليسكو أحد قيادات الحزب الحكم، فأصدر قرارا بحل الحزب الشيوعي، والسماح بتعدد الأحزاب، وأنشأ حزبا جديدا باسم «جبهة إنقاذ رومانيا». وفي مايو 1990 أُجريت أول انتخابات رئاسية وبرلمانية استخدمت فيها الجبهة شبكات النفوذ القديمة للحزب الشيوعي وللجهاز البيروقراطي، وفاز فيها أليسكو بمنصب الرئاسة، وحصل حزبه على أغلبية مقاعد البرلمان الذي كان من مهامه وضع الدستور، وصدر الدستور في 8 ديسمبر 1991 بعد إقراره في استفتاء عام بنسبة 77.3 في المائة. وأعطى الدستور الرئيس والسلطة التنفيذية اختصاصاتٍ واسعة[18]. وتكرر فوز الجبهة في انتخابات العام 1992، وحصلت على نسبة 70 في المائة من مقاعد البرلمان. ومع اتضاح الطبيعة السلطوية للنظام الجديد، وتزايد الضغوط الداخلية والخارجية عليه، تراجع دور جبهة الإنقاذ وفازت المعارضة الإصلاحية بقيادة إميل كونستانتينيسكو (1996-2000) Emil Constantinescu بالرئاسة في العام 1996.

وعاد أليسكو إلى الحكم مرة أخرى في انتخابات العام 2000، وذلك بسبب السخط الشعبي على الآثار الاجتماعية لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الحكومة السابقة، وفي انتخابات 2004 عاد الإصلاحيون إلى السلطة بفوز ترايان باسيسكو Traian Basescu (2014-2001) بالرئاسة، واستقرت قواعد النظام الديموقراطي.

وفي كوريا الجنوبية استمرت التظاهرات والتحركات الشعبية على مدى أربعة عقود، وذلك في سياق ما يلي: نظام حكم عسكري مدعوم من

المجموعات الرأسمالية الصناعية الكبرى (chaebol) يسيطر فيه الرئيس على السلطتين التنفيذية والتشريعية ولا تتمتع فيه السلطة القضائية بالاستقلال، وانقسام قوى المعارضة ونجاح النظام الحاكم في استمالة أجزاء منها لمصلحته، فخضعت لحكم الرئيس سينغمان ري خلال الفترة من العام 1948 إلى 1960، ففي العام 1960 اندلعت مظاهرات طلابية أجبرته على الاستقالة وعلى إقامة تجربة ديموقراطية قصيرة الأجل تحت قيادة تشانغ مايون 1960-1961 التي أخذت بالنظام البرلماني ولكن عدم نجاح سياساتها الاقتصادية أدى إلى موجة جديدة من المظاهرات التي انتهت بانقلاب عسكري في مايو 1961، وتولي بارك شونغ هي Park Chung-hee حتى اغتياله في العام 1979. وخلال هذه الفترة وضع بارك الأساس للطفرة الاقتصادية والصناعية الهائلة التي شهدتها كوريا بينما أقام نظاما سلطويا مارس به جميع أشكال العنف والتضييق على المعارضة، وتزوير الانتخابات الرئاسية في الأعوام 1963 و1967 و1971 لمصلحته. وازدادت المظاهرات والتحركات الشعبية ضد بارك الذي اغتيل في أكتوبر 1979 على يد الجنرال كيم جاي كيو رئيس المخابرات.

تدخل الجيش بسرعة، وفرض قادته السيطرة على البلاد، وأُجريت المحاكمات لعدد من قادة المعارضة بينما فُرضت الإقامة الجبرية على عدد آخر منهم. ورشحوا الجنرال تشون دي هوان Chun Doo-hwan (1980-1988) رئيسا للجمهورية، وهو الذي سار على خطى بارك. واستمرت المظاهرات الشعبية التي بدأها طلاب الجامعات وانضم إليها المثقفون والفلاحون وفقراء المدن، والتي تصاعدت في العام 1985 وأخذت شكل حركة عصيان مدني في مختلف أنحاء البلاد طالبت بتغيير الدستور ليكون انتخاب الرئيس انتخابا مباشرا من جانب الشعب، وفشلت كل الإجراءات الأمنية والقمعية في منع مظاهر الاحتجاج ضد النظام السلطوي، والتي دعت إلى تغيير سلمي للحكومة بعد انتخابات رئاسية مباشرة في ظل دستور جديد يوضع بالتشاور

بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، وحرية الترشح لمنصب الرئاسة، وضمان حرية الأحزاب والصحافة.

لم تجد النخبة العسكرية الحاكمة سوى قبول مطالب الحركة الشعبية، وأُجري استفتاء في العام 1987 وافق فيه 93 في المائة على الإصلاحات الدستورية وأهمها الانتخاب المباشر للرئيس لفترة خمس سنوات غير قابلة للتجديد، والحد من سلطة الرئيس في حل البرلمان وفرض حالة الطوارئ، وانْتُخِب الجنرال السابق روتاي رو في العام 1988 لفترة رئاسية انتهت في 1993، ووضع ذلك نهاية للحكم السلطوي، وتتالت الانتخابات الرئاسية بشكل منتظم، فانتُخب كيم يونغ سام Kim Young-sam الذي يُعتبر أول رئيس مدني في كوريا (1993-1998)، وكيم داي جونغ Kim Dae - Jung (1998-2003)، وروه مو هيون (2003-2008)، ولي ميونغ باك Lee Myung-bak (2008-2013)، والسيدة بارك غن هي Park Geun-hye التي اتسم عهدها بممارسات واسعة للفساد الذي تورطت فيه شخصيا مما أدى إلى عودة المظاهرات الشعبية الحاشدة إلى الحياة السياسية الكورية، مما أجبرها على الاستقالة قبل استكمال مدتها (2013-2017)، ومون جاي إن Moon Jae-in الذي انتخب في العام 2017، واستمر حتى وقت إعداد هذا الكتاب.

إن السمة المهمة في خبرة كوريا الجنوبية هي استمرار المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي حركتها هيئات المجتمع المدني وأخذت شكل الآلاف من تنظيمات حركة المواطنين والحركة الشعبية، والتي لم يقتصر نشاطها على مرحلة الحكم السلطوي بل امتدت إلى ما بعد التعديلات الدستورية عندما بدا أن مؤسسات النظام الديموقراطي لا تستجيب للمطالب الشعبية بالقدر الكافي، مثلما حدث في سبتمبر 1995، بشأن محاكمة المسؤولين عن تجاوزات النظام السلطوي، وفي العام 1996 بشأن مشروع قانون العمل الذي قدمته الحكومة، و1997 ضد ما أسمته

المظاهرات بالديكتاتورية المدنية، والتي استمرت حتى العام 1999 بهدف الإفراج عن المسجونين السياسيين.

وفي الفلبين أقام الرئيس فرديناند ماركوس Ferdinand Marcos (1965-1986) نظاما سلطويا عائليا انتشرت فيه ممارسات الفساد وإهدار المال العام، وذلك على خلاف النظم السلطوية التنموية في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة. بدأت تحركات المعارضة في الشارع العام 1970 والتي قمعتها قوات الأمن بالقوة، ومع ازدياد استخدام العنف في البلاد تدخلت الكنيسة الكاثوليكية في العام نفسه ودعت الرئيس إلى التنازل عن الحكم حقنا للدماء، وهو ما تجاهله ماركوس. واستمرت سياسة استخدام العنف التي وصلت في العام 1983 إلى اغتيال زعيم المعارضة المعتدلة بينيغنو أكينو Benigno Aquino الذي كان الأب الروحي لحركة المعارضة الشعبية السلمية، وأدى ذلك إلى انشقاقات في النخب السياسية المؤيدة لماركوس وازدياد المعارضة الشعبية التي لجأت إلى النزول إلى الشارع وتنظيم المظاهرات والاعتصامات والإضرابات حتى تنازله عن الحكم في العام 1986 وانتخاب السيدة كورازون أكينو Corazon Aquino (1986-1992) رئيسة للجمهورية.

وقد شهد عهد السيدة أكينو عملية انتقال متعثرة إلى الديموقراطية بسبب الإرث السلطوي للجيش الذي خشي أن تتهدد مصالحه ونفذ ست محاولات انقلاب في الفترة من العام 1986 وحتى العام 1989، وضعف الأحزاب وهيئات المجتمع المدني، وعدم قدرتها على الاعتماد على نخبة سياسية مدنية منظمة. وأدى ذلك إلى اقتصار عملية الانتقال على الجوانب الإجرائية الشكلية من دون التطرق إلى إصلاح الحكومة وبنائها المؤسسي. وأعقبها انتخاب فيديل راموس Fidel Ramos الذي حكم خلال الفترة من 1992 وحتى 1998، ثم الرئيس جوزيف استرادا Joseph Estrada (1989-2001) الذي لم يستكمل مدته الدستورية بسبب المظاهرات العنيفة ضد نظام حكمه واتهامه بالفساد واختلاس الأموال العامة.

وفي الأرجنتين، كانت هزيمة النظام العسكري في حرب فوكلاند مع بريطانيا في يونيو 1982 السبب المباشر لاستسلام النخبة الحاكمة وموافقتها على مطالب التغيير الديموقراطي، فلم يكن لديها من السلطة ما يمكنها من التأثير في قواعد المرحلة الانتقالية، وذلك خلافا لما حدث في البرازيل وتشيلي على النحو الذي سبق شرحه في نمط الانتقال السابق، وكان للأحزاب والنقابات الدور الأساسي في التأثير في مسار الأحداث الذي أدى إلى انتخاب البرلمان والرئيس الجديد في ديسمبر 1993.

4. نمط الانتقال من خلال الاحتجاجات الشعبية والثورات الانتخابية

يشير هذا النمط إلى عدد الدول التي شهدت ثورات وانتفاضات ديموقراطية لم تكتمل، وشهدت عودة ملامح النظام السلطوي. وفي مواجهة ذلك نشطت حركات اجتماعية وتحركات نقابية وشعبية لمواجهة «السلطوية الجديدة» التي فرضت نوعا من نظم «السلطوية التنافسية»، ودعت إلى احترام الدستور وإجراء انتخابات نزيهة تعبر نتائجها عن إرادة الشعب. ومن أهم الأمثلة الدالة على ذلك ما يُعرف باسم الثورات الملونة في سلوفاكيا 1998، وكرواتيا وصربيا 2000، وجورجيا 2003 وأوكرانيا 2004. وهي مجموعة الثورات التي أسماها ماكفول Mcfaul الموجة الرابعة للديموقراطية، وإن كان هذا التعبير لم يلق رواجا بين الباحثين في مجال الانتقال إلى الديموقراطية.

قدمت الثورات الملونة أشكالا مستحدثة لاستخدام الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي للتعبئة الجماهيرية وحث المواطنين على النزول إلى الشوارع والميادين لإجبار النظم الحاكمة على الدعوة إلى انتخابات جديدة، فبرزت حركات اجتماعية قوامها الشباب مثل حركة أوتبور Otpor في صربيا وkmara في جورجيا وpora في أوكرانيا، التي استخدمت جميع وسائل الإعلام والاتصال للكشف عن الانحرافات الدستورية والمالية للنظم الحاكمة وخصوصا تزوير

الانتخابات والتلاعب في نتائجها والتي أسموها «الانتخابات الخادعة»[19]. وقد تأثرت هذه الحركات بأفكار جين شارب Gene Sharp الذي أكد ضرورة إسقاط النظم السلطوية من خلال العمل السلمي واحتلال الشوارع والميادين[20].

ففي حالة صربيا تزايدت مشاعر التذمر والرفض للحكومة بسبب اتباعها سياسات التطهير العرقي في كوسوفو والتي أدت إلى تدخل حلف الناتو، والحصار الاقتصادي على صربيا، وتدهور الأوضاع المعيشية واستمرار الممارسات السلطوية للنظام الحاكم. وبسبب تفكك أحزاب المعارضة وتناحرها نشأت حركة أوتبور Otpor الشبابية؛ وهي حركة اجتماعية عابرة للطبقات والاتجاهات السياسية، واستخدمت مختلف وسائل الاتصال لتشجيع الشعب على معارضة النظام وإسقاط حاجز الخوف منه، بما في ذلك المظاهرات السلمية والاعتصامات، وإقامة حفلات موسيقية وعروض مسرحية في الشوارع ومباريات كرة قدم، ونظمت شبكات من المؤيدين لها خارج العاصمة، ونجحت في كسب تعاطف ودعم عناصر كانت مؤيدة للنظام، خصوصا بين كبار السن وأصحاب المعاشات والقضاة، وبعض الشباب من أعضاء الحزب الحاكم.

وكانت لحظة الحسم في صيف العام 2000 عندما دعا الرئيس ميلوسيفيتش إلى انتخابات رئاسية مبكرة في أكتوبر من العام نفسه، فبادرت الحركة بالتنسيق بين الأحزاب لضمان فوز مرشح المعارضة، وحشد التأييد الشعبي له، ومراقبة اللجان الانتخابية منعا للتدخل الحكومي للتأثير في إرادة الناخبين (رفضت الحكومة رقابة أي هيئات دولية). ثم كان للحركة دورُها الحاسم في تنظيم موجة من المظاهرات والاحتجاجات لتفويت الفرصة أمام ميلوسيفيتش لمنع مرشح المعارضة والفائز في الجولة الأولى في الانتخابات من تولي الحكم.

وفي جورجيا، التي اتسم نظامها السياسي بمظاهر السلطوية التنافسية، وتمتع رئيس الجمهورية - وهو إدوارد شيفاردنادزه وزير خارجية الاتحاد

السوفييتي السابق - فيها بسلطات واسعة مكنته من السيطرة على مقاليد الأمور في الدولة مع السماح بحيز محدود من المنافسة السياسية. اندلعت الحركات الاحتجاجية التي سُميت بـ «ثورة الورد» في أعقاب إعلان النتائج البرلمانية في العام 2003، والتي شابتْها مخالفات صارخة مثل التلاعب في كشوف الناخبين، وعدم انتظام عمل اللجان الانتخابية. واستمرت الاحتجاجات على مدى ثلاثة أسابيع حمل خلالها المتظاهرون الورد احتجاجا على سياسات وممارسات الحكومة، وطالبوا باستقالة الرئيس، وهو ما تحقق بالفعل. وأُجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية نزيهة فاز بها ساكاشفيلي Saakashvili (2008-2013) وحزبه (الحركة القومية المتحدة) بأغلبية مقاعد البرلمان. ولكن ذلك لم يضع نهاية للمشاكل السياسية في جورجيا؛ فقد استخدم الرئيس الجديد هذا الدعم الشعبي لإدخال تعديلات دستورية أقامت نظاما رئاسيا اتسعت فيه سلطاته. وأُقرت هذه التعديلات بشكل متعجل استغرق أسبوعين فقط ما بين انتخابه وتوليه مهام منصبه، ومن دون مناقشة برلمانية جادة، وأدى ذلك إلى استمرار التوترات السياسية في البلاد[21]. وعندما اندلعت مظاهرات العام 2007، استخدم الرئيس العنف لتفريق المحتجين وفرض حالة الطوارئ، وأغلق محطات التلفزة الخاصة بالمعارضة.

أما في أوكرانيا، فقد جاءت الثورة البرتقالية احتجاجا على عمليات التزوير التي وقعت ضد مرشح المعارضة فيكتور يوتشينكو Victor Yushchenko (1999-2001)، مما أدى إلى إعلان هزيمته في انتخابات 2004. وأدت الاحتجاجات الشعبية إلى إعلان المحكمة الدستورية بطلان النتيجة والدعوة إلى إعادة الانتخابات في ديسمبر من العام نفسه. وساعد في الوصول إلى هذه النتيجة تبني الجيش وقوات الأمن موقفا محايدا، وإعلان الولايات المتحدة على لسان وزير خارجيتها كولن باول رفضها نتيجة الانتخابات. وبالفعل أُجريت الانتخابات الرئاسية مرة أخرى وفاز بها زعيم المعارضة يوتشينكو.

وإن كان هذا الفوز - كما حدث في جورجيا - لم يُنه أزمات أوكرانيا السياسية، فدب خلاف بين الرئيس وحليفته جوليا تيموشينكو Yulia Tymoshenko التي تولت رئاسة الوزراء. وأدى ذلك فيما بعد إلى انفجار الأوضاع مرة أخرى في العقد الثاني من هذا القرن.

إن التقييم الموضوعي لما حدث في جورجيا وأوكرانيا يقود إلى أن «الثورات الانتخابية قد أدت إلى تحقيق نطاق ضيق من الديموقراطية، ألا وهو الانتخابات، من دون أن تمتد إلى المشكلات المؤسسية والبنائية العميقة في نظام الحكم كضعف الأحزاب وانتشار الفساد»[22].

وكان أحدث تجليات هذا النمط في بداية العام 2018 في أرمينيا، إذ شهدت العاصمة يريفان وبعض المدن الأخرى حركة مظاهرات شعبية احتجاجا على تعيين سيج سيركسيان Serzh Sargsyan (2008-2018) - الذي كان رئيسا للدولة عشر سنوات - رئيسا للوزراء، وذلك في إطار تطبيق التعديلات على الدستور التي حولت نظام الحكم من الرئاسي إلى البرلماني، وجعلت منصب رئيس الوزراء هو الشخصية الرئيسة صاحب السلطة الفعلية في تسيير أمور البلاد. واتهم المحتجون سيركسيان بسوء إدارته للبلاد وبأنه السبب وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها، مما لا يؤهله للاستمرار في منصب رئيس الوزراء، وسعوا إلى اقتحام المباني الرسمية وأهمها مبنيا رئاسة الوزراء والبرلمان، مما أدى إلى وقوع اشتباكات بين قوات الشرطة والمتظاهرين. وألقت أجهزة الأمن القبض على عضو البرلمان المعارض نيكول باشينيان Nikol Pashinyan (2008-...)الذي كان بمنزلة قائد للحركة.

وإزاء إصرار البرلمان على هذا الاختيار اتسعت دائرة الاحتجاجات، واحتلت الجماهير الميادين والشوارع الرئيسة بما فيها الطريق المؤدي إلى المطار، فقدم سيركسيان استقالته في 23 أبريل 2018، وأُطلق سراح النائب المعارض ليكلفه البرلمان رئاسة الوزراء بعد حصوله على ثقة الأغلبية البرلمانية.

5 - نمط الفرض بالقوة من الخارج

جوهر هذا النمط أن يُقام النظام الديموقراطي في أعقاب غزو أو هزيمة عسكرية، وتعمد الدولة المنتصرة إلى فرض هذا النظام على الدولة أو الدول المهزومة، وتراوحت الحالات التي تندرج تحت هذا النمط. فمنها إقامة النظام الديموقراطي في ألمانيا وإيطاليا واليابان في أعقاب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، والحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان في العام 2001، لإسقاط حكومة طالبان وإقامة مؤسسات النظام الديموقراطي، وكذا الحرب الأمريكية ضد العراق في العام 2003 لإسقاط النظام القائم وإنشاء نظام بديل.

ويتوقف الباحث كثيرا أمام مدى شرعية اعتبار هذا الأسلوب أحدَ أنماط الانتقال إلى الديموقراطية، فالنظام الديموقراطي - كما ذكرنا في الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب - يستند إلى مقومات ثقافية واجتماعية واقتصادية، ويترتب على ذلك أنه لا يمكن أن ينشأ النظام الديموقراطي بقوة الرماح أو أن يكون سنده إرادة قوة خارجية، فإذا كانت الديموقراطية في أبسط معانيها هي «حكم الشعب»، فليس من المتصوَّر أن يكون هذا الحكم تحت حماية قوة خارجية.

ويؤكد هذا الرأيَ استمرارُ حالة الاضطراب السياسي والاجتماعي في أفغانستان، وعدم استقرار المؤسسات السياسية «الديموقراطية» فيها، وهو ما ينطبق أيضا على العراق؛ فقد اضطلع بول برايمر الحاكم الأمريكي للعراق (2005-2003) بفرض تصور للديموقراطية أدى إلى إعادة تأسيس النظام السياسي على أسس إثنية وطائفية ومذهبية، وتسييس العلاقات بين المكونات الاجتماعية، وأن تنشأ الأحزاب وتدار التنافسات والائتلافات السياسية وفقا للأسس نفسها.

وفي نهاية هذا العرض للأنماط الخمسة، من المهم الإشارة إلى أنه لا يوجد ستار حديدي بين بعض هذه الأنماط وبعضها الآخر، بل إنها تتداخل وتتشابك. وعلى سبيل المثال تكون الحدود بين نمط التغيير التدريجي من

داخل النظام ونمط المفاوضة غير جازمة، ففي النمط الأول لا بد أن تدخل عناصر النخبة الإصلاحية الحاكمة في مفاوضات مع بعض النخب المعارضة في مرحلة ما، فحتى إذا بدأ التغيير من داخل النظام، فإن استمراره يتطلب التنسيق والتفاوض مع القوى الأخرى حول قواعد عملية الانتقال، حتى يتعرف كل الفاعلين على أدوارهم ومهامهم. وبالمنطق نفسه شهد نمطا الانتقال من أعلى والمفاوضة في خلال الممارسة دورا للمظاهرات والتحركات الجماهيرية للإسراع بعملية الانتقال. وبالمثل قاد نمط الانتقال من أسفل في بعض الحالات إلى تولي القوات المسلحة السلطة والتفاوضَ مع الفاعلين الآخرين بشأن قواعد عملية الانتقال. كما أن نمط الثورات الانتخابية يتطلب مشاركة شعبية واسعة للضغط على النظام لإجراء الانتخابات ثم المشاركة التصويتية لتغيير النظام القائم.

ثالثا: سمات المرحلة الانتقالية وتحدياتها

أيا ما يكن النمط الذي تأخذه عملية الانتقال، فإنها عادة ما تتسم بعدة سمات، أبرزها[23]: انتشار حالة من السيولة وعدم اليقين، ووجود مشاركة واسعة من الجماعات والأفراد، وتفجر صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية، وتغير في أنماط التحالفات السياسية؛ فتنهار تحالفات قائمة وتنشأ أخرى جديدة ومتغيرة، وتسعى القوى السياسية إلى تحسين أوضاعها وزيادة نفوذها وتأثيرها، وتصاعد المطالب المكبوتة.

وفي المجتمعات المتعددة إثنيا تنفجر الصراعات القومية والدينية والعرقية، مثلما حدث بين الصرب والكروات في يوغسلافيا، وبينهما وبين المسلمين في البوسنة والهرسك وكوسوفا، وبين تشيك وسلوفاكيا، وبين أرمينيا وأذربيجان، وبين روسيا وجورجيا، وكذلك بين روسيا والحركات الإسلامية في الشيشان وطاجيكستان. وفي إندونيسيا أدت حالة الحَراك السياسي إلى

تنامي الروح القومية في تيمور الشرقية - التي كانت إندونيسيا قد احتلتها في العام 1975 - وحصولها على حق تقرير المصير في العام 1999.

وعادة ما تتسم هذه العملية بظهور فجوة بين الآمال والتوقعات من ناحية، والواقع والممارسة من ناحية أخرى. فمع انهيار النظام السلطوي تتصاعد ثورة التوقعات وتنشأ آمال عريضة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وتصور إمكانية إنجاز ذلك بسرعة، وقد تعمل بعض القوى الثورية على تنمية هذه الآمال والتوقعات لكسب التأييد، ولتأكيد شرعية الثورة دون التنبه إلى أن عدم تحقيق هذه التوقعات في وقت مناسب يؤدي إلى نمو مشاعر سلبية لدى أغلبية الناس.

يحدث كل ذلك في سياق من السرعة والاضطراب والارتباك، فتزداد سرعة الزمن الاجتماعي بحيث يصبح الوقت من الموارد الشحيحة[24]. وتحت وطأة ضغوط الرغبة في التغيير السريع تصدر قرارات متسرعة وقد تكون خاطئة، وتترتب عليها نتائج غير مقصودة لم يسبقها تخطيط أو استعداد. وفي هذه الظروف تصعد قوى وتتراجع أخرى، فيتراجع دور بعض القوى التي برزت في مرحلة إسقاط النظام القديم لمصلحة القوى الأكثر تنظيما وخبرة[25].

في هذا السياق، يمكن تحديد أهم التحديات التي تبرز خلال المرحلة الانتقالية فيما يلي:

1 - تحدي الأزمة الاقتصادية

في ظروف التغير السريع، بما يرافقه من نشوب صراعات سياسية واجتماعية وفئوية وعدم استقرار وفراغ سلطة، تحدث تأثيرات سلبية في أداء الاقتصاد. فعلى سبيل المثال يُضرِب عديد من عمال المصانع بهدف تحسين الأجور وظروف العمل، ويتوقف المستثمرون عن البدء في مشروعات جديدة، وقد تغادر البلادَ فروع بعض الشركات دولية النشاط، ويكون من شأن ذلك تدني نسبة نمو الناتج القومي.

ففي روسيا ودول شرق أوروبا ترافق بناء المؤسسات الديموقراطية الجديدة مع التحول من الاقتصاد المخطط القائم على ملكية الدولة لأدوات الإنتاج إلى الاقتصاد الرأسمالي والسوق الحر. وشهدت عملية بيع أصول القطاع الحكومي حالات فساد واسعة النطاق، ونشأت تحالفات بين بعض رجال الدولة في العهد القديم وعناصر الرأسمالية البازغة. أما في الدول التي كانت قد أجرت تحولها إلى اقتصاد السوق، فقد شهدت المرحلة الانتقالية الكشف عن حالات الفساد والتربح الشخصي التي ارتبطت بتزاوج الثروة والسلطة[26]، وأدى ذلك أحيانا إلى حملات إعلامية ضد رجال الأعمال، وإلى إحجام هؤلاء عن الاستثمار لحين اتضاح الأمور.

وفي كل الأحوال، تشهد المرحلة الانتقالية حالة من الركود الاقتصادي وتراجع معدلات التنمية. على سبيل المثال، في عقد التسعينيات كان معدل النمو الاقتصادي سلبيا في روسيا ولاتفيا وليتوانيا وبلغاريا ورومانيا. وفي مصر بلغ عجز ميزان المدفوعات في مارس 2012 نحو 18 مليار دولار خلال عام واحد مقارنة بفائض يزيد على مليار دولار في العام السابق، وتراجع الرصيد الاحتياطي لدى البنك المركزي من 36 مليار دولار إلى 15 مليارا، وخرج ما يقرب من 11 مليار دولار من استثمارات الأجانب في البورصة[27]. ووفقا لتقرير محافظ البنك المركزي فقد انخفض فائض السيولة في البنوك من نحو 110 مليارات جنيه في يناير 2011 إلى صفر في نهاية نوفمبر من العام نفسه[28]. وفي أبريل 2012 صرح رئيس الوزراء بأن مصر فقدت 80 في المائة من احتياطيها الإستراتيجي بالنقد الأجنبي في الفترة التي تبدأ من يناير 2011[29].

2 - تحدي الريبة وعدم الثقة

فمع سقوط النظام القديم تبدأ المنافسة بين الفاعلين السياسيين، وإعادة «التموضع» positioning بما يحقق لكل منهم أكبر درجة من النفوذ، إذ يطرح ذاته باعتباره أكثر الأطراف التي ضحت في النضال ضد النظام السابق، وتسود حالة

من الترقب والريبة والشك المتبادل تصل أحيانا إلى وصف توماس هوبز Thomas Hobbes (1679-1588) لحالة الطبيعة التي تشهد «حرب الكل ضد الكل».

تشير هذه الحالة إلى التربص وعدم قبول آراء الآخرين على علاتها، والسعي إلى الكشف عن مراميها وأهدافها الخفية. ويزداد هذا الشعور عندما ينشأ الاعتقاد بأن الاختلاف في الرأي ليس مرجعه أن الطرف الآخر يتبنى أفكارا وأولويات أخرى، ولكن مرجعه الرغبة في إقصاء الطرف المخالف له. لذلك عادة ما يقود الاختلاف في الرأي، مع وجود هذه الحالة من التخوف وعدم الثقة، إلى الاستقطاب السياسي، والاعتقاد أن الأمر ليس اختلافا في الرأي بين أطراف يقبل بعضُهم بعضا، ولكنه محاولة نفي وإقصاء من جانب، ودفاع عن الوجود من الجانب الآخر[30].

3 - تحدي عدم الواقعية والوعود المبالغ فيها

ففي إطار سعي كل فاعل إلى الفوز بأكبر قدر من النفوذ السياسي والانتخابي، يتبارى المترشحون في الانتخابات في إعطاء وعود وردية من دون النظر إلى واقعيتها ومدى توافر الموارد المادية والبشرية أو الإطار القانوني الضروري لتنفيذها. فالقضايا الاقتصادية والمالية التي أثيرت في أغلب الدول خلال مرحلة الانتقال ليس من اليسير حسمها من دون دراسات كافية لتداعياتها، مثل زيادة الموارد الحكومية من خلال فرض ضرائب جديدة على القادرين، أو برفع كفاءة الجهاز الضريبي في تحصيل الضرائب القائمة، وتحديد الحدين الأدنى والأقصى للأجور في الجهاز الحكومي، ورفع مرتبات ومعاشات الفئات التي تشعر بالغبن؛ ذلك أن اتخاذ قرار متعجِّل بشأنها يمكن أن يؤدي إلى عكس الهدف المقصود.

وبالمنطق نفسه لا يمكن تحقيق ترشيد للنفقات بإعادة النظر في الدعم الحكومي لبعض السلع بين عشية وضحاها، وعندما عمدت روسيا مثلا إلى إلغاء الدعم عن حليب الأطفال ارتفع السعر بما يماثل عشرة أمثاله، وأدى ذلك إلى مآسٍ

إنسانية أسفرت عن نقص متوسط عمر الإنسان وتراجع عدد السكان بنحو منظم على مدى عشرين عاما متتالية من 1990 إلى 2010، وهو العام الذي شهد أول مرة زيادةً في عدد المواليد على عدد الوفيات، وكان مقدار الزيادة 3 آلاف نسمة[31].

4 - تحدي أخطار التفكك الاجتماعي

ففي ظروف عدم الاستقرار السياسي، وانفجار المطالب الاقتصادية الفئوية، وانبعاث النزاعات الإثنية والقومية، بما يصاحبها من غياب للأمن، تزداد أخطار التفكك الاجتماعي، وهي التي ينتج عنها «الانفلات من المعايير والقيم، بل والانقلاب الصريح عليها، وممارسة سلوك غوغائي من خلال رفع شعارات تنادي بالعدالة والحرية، ولكن على غير أساس»[32].

ويزيد من هذه الأخطار دور بعض القوى الثورية والفوضوية التي تؤمن بأن الثورة لا بد أن تهدف بالضرورة إلى إسقاط كيان الدولة وتفكيكه، ثم إعادة بنائه من جديد، وأن يحدث ذلك بسرعة على غرار النموذج اللينيني في ثورة العام 1917، وأن يتحقق ذلك باستنزاف قدرات مؤسساتها والانتقاص من هيبتها وإثبات عجزها عن تطبيق حكم القانون. فبالنسبة إلى تلك القوى ليس الهدف إعادةَ هيكلة المؤسسات وإصلاحها أو إعادة تأهيل ثقافتها، بل إسقاطها تماما غيرَ مدركة أن هذه المؤسسات تطورت على مدى عقود طويلة، وأنها إذا سقطت لا يوجد أي ضمان لإمكان إعادة إقامتها من جديد.

5 - تحدي أمراض نخب الإثارة والفوضى[33]

وتشير إلى تردي تفكير وأداء جزءٍ من النخبة التي تتصدر المشهد السياسي والإعلامي في مرحلة الانتقال، وهو جزء يغلب على ممارساته التبسيطُ المخل في عرض الموضوعات، وغلبةُ الانطباعات المغلوطة، وعدمُ الاستناد إلى تحليلات علمية، وغيابُ الرؤى والأفكار المؤسَّسة على معرفة تجارب

الآخرين، واستخدامُ الشعارات العامة والمرسلة، والميل إلى العنف اللفظي لتغطية ضعف الموقف الفكري.

إن أهمية هذه المرحلة تنبع من أن الشهور التالية لسقوط النظام السلطوي مباشرة تصبح هي «الفترة المفصلية» أو الحاسمة التي تُعاد فيها صياغة قواعد العملية السياسية، وتتولى فيها نخبة جديدة مقاليد السلطة، وتشهد بداية إعادة توزيع موارد القوة السياسية والاقتصادية، وتنشأ فيها مصالح ومراكز قوى جديدة. ومن ثم فإن الطريقة التي يحدث التعامل بها مع التحديات سالفة الذكر تؤثر في مسار عملية الانتقال ومخرجاتها.

رابعا: التصميم المؤسسي للنظام الجديد

تواجهُ النظمُ التي تمر بمرحلة الانتقال إلى الديموقراطية تحدياتٍ عديدةً تتعلق ببناء النظام الجديد. من أهم القضايا في هذا الشأن ترتيب الأولويات والقضايا، ويتضمن التصميم المؤسسي عددا من الموضوعات يجيء على رأسها وضع الدستور، باعتباره الوثيقة الحاكمة لمجمل الأوضاع والعلاقات في الدولة. ويلي ذلك إصدار مجموعة من التشريعات المنظمة للحياة السياسية مثل قوانين النظام الانتخابي، والأحزاب، والمجتمع المدني، ومباشرة الحقوق السياسية. أضف إلى ذلك إصلاح جهاز الحكم وإعادة تأهيل المؤسسات التي تطورت ثقافاتها وممارساتها في ظل النظام القديم، وخصوصا أجهزة الأمن الداخلي (الشرطة)، وتنظيم العلاقات العسكرية المدنية ودور الجيش في الحياة السياسية. وفيما يلي عرض بأهم هذه الموضوعات:

1 - الدستور

الدستور هو البناء الهندسي للنظام السياسي[34]، أو هو العقد السياسي الذي يعبر عن التوافق العام، فهو الذي يحدد فلسفة الحريات والحقوق

العامة، وهو القانون الأعلى وقمة البناء القانوني في الدولة، وتتمتع مواده بالسيادة والعلو وتحتل موقع الصدارة، فهي أسمى القواعد الآمرة، والتي تلزم أحكامه جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ لأنه التعبير عن الوفاق الاجتماعي والرضاء العام في المجتمع. فالدستور يصوغ القيم الأساسية للدولة والمجتمع، ويحدد شكل نظام الحكم والعلاقة بين السلطات، وتقاسم الاختصاصات بين العاصمة والأقاليم، ويوفر ضمانات حماية الحقوق والحريات العامة، والرقابة على دستورية القوانين.

تباينت خبرات الدول التي مرت بمرحلة انتقال ديموقراطي، فمنها ما أسقطت الدستور القديم بالكامل، ومنها ما أجرت عليه تعديلات تتواءم مع المرحلة الجديدة، وارتبط ذلك بما إذا كانت عملية الانتقال قد مثلت قطيعة مع الماضي، أو أنها تمت نتيجة تفاوض مع النظام القديم. ففي جنوب أفريقيا تفاوضت قوى المعارضة مع النظام العنصري، وظل الدستور القديم ساريا حتى انتهاء المفاوضات. وفي الأرجنتين غُيِّر الدستور بعد مرور عشر سنوات على الإصلاح الديموقراطي.

كما تباينت بشأن توقيت كتابة الدستور، وهل يكون قبل إجراء الانتخابات التشريعية أو بعدها؟ واختلفت الممارسات؛ ففي مصر ابتُدئ بالانتخابات البرلمانية في ديسمبر2011 - يناير 2012، ثم تكوين الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، فانتخاب رئيس الجمهورية، وفي رومانيا أيضا سبقت انتخابات البرلمان وضعَ الدستور، بينما بدأت تونس بانتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور، وهي التي انتخبت رئيسا مؤقتا من بين أعضائها على أن يُنتخَب البرلمانُ والرئيسُ بعد إقرار الدستور. وفي مرحلة الانتقال الثانية بمصر في العام 2013، ابتُدئ باختيار جمعية تأسيسية لوضع الدستور، أعقبها انتخاب رئيس الجمهورية، فالهيئة التشريعية.

وأيا كان الأمر، فعندما يتقرر إعداد دستور جديد، يكون على القادة الجدد اتخاذُ قرار بشأن ما إذا كان يتعين إجراء ذلك من خلال لجنة تأسيسية منتخبة

لهذا الغرض، أو من خلال لجنة يختارها البرلمان وتضم عددا من أعضائه؟ وكيفية اتخاذ القرار داخل اللجنة، وهل يكون بالأغلبية أو بالتوافق؟

تشير خبرات الدول إلى أنه من الضروري أن تكون الجمعية التأسيسية ممثلة لمختلف مكونات المجتمع السياسي واتجاهاته، وأن تستمع إلى وجهات نظر الأحزاب وهيئات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحوث... إلخ. وتتمثل الأخطار الواردة في عملية وضع الدستور في سيطرة اتجاه سياسي أو أيديولوجي واحد، واستخدام مواد الدستور كسلاح في حلبة الصراع السياسي لإقصاء طرف لحساب أطراف أخرى، والتسرع والانتهاء من وضع الدستور في سرعة وخفة لا تتلاءمان مع طبيعة العمل الدستوري التي تتطلب وقتا وجهدا وحوارا مستفيضا، وتوافقات حول القيم المؤسسية الواردة فيه[35].

2 - شكل نظام الحكم

وهل يكون برلمانيا أو رئاسيا أو مزيجا بين الاثنين. وبصفة عامة تحرص الدساتير الديموقراطية على توزيع السلطة وعدم تركيزها في هيئة واحدة، وأن تعمل كل سلطة من السلطات الثلاث على الحد من السلطتين الأخريين بحيث لا تنفرد أيٌّ منها بسلطة مطلقة، بل يُفرَض عليها التعاون والتفاوض مع الأُخريين، وأن يتحقق التوازن بين السلطة والمسؤولية، ووضع القواعد التي توفر آلية تداول الحكم.

تتسم النظم الديموقراطية بوجود هيئات تشريعية قوية منتخبة انتخابا حرا بشكل دوري، وتمارس مهام التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية، حتى إن قوة الهيئة التشريعية تُعتبر مؤشرا على درجة النضج الديموقراطي[36]. ويدخل في هذا السياق احترام النظم الديموقراطية للحريات والحقوق العامة التي يضمنها الدستور، والمرتبطة بمفهوم المواطنة وحقوق الإنسان[37].

وعموما لا تشمل الدساتير في النظم الديموقراطية تفاصيل السياسات العامة، لأنها ليست برامج حزبية. بل هي، على العكس، تُصاغ بما يتناسب مع واقع التعددية الحزبية وإمكانية تداول السلطة بين الأحزاب ذات البرامج والسياسات المختلفة. لذلك تركز مواد الدستور على قواعد الممارسة الديموقراطية وتنظيم الحياة السياسية من حيث القواعد والإجراءات المنظمة لها، فالدستور يركز على كيفية تبني سياسة ما، وليس على مضمونه[38].

كما تحرص الدساتير الديموقراطية على اللامركزية وتقسيم السلطة بين العاصمة والمحافظات أو المقاطعات التي يتكون منها إقليم الدولة، بحيث لا تتركز السلطة في الهيئات الحكومية في العاصمة، وتكون للمستويات المحلية اختصاصات تُمارَس تحت الرقابة الشعبية وبما يوسع إطار المشاركة وإدماج النخب المحلية في العملية السياسية.

تُعتبر إسبانيا هي النموذج الرائد في وضع دساتير ما بعد انهيار النظم السلطوية، ففي مايو 1977 تشكلت لجنة من سبعة أعضاء يمثلون الكتل الحزبية الموجودة في البرلمان بمن في ذلك الشيوعيون وممثلو الأقليات القومية لصياغة الدستور. وانتهت اللجنة من عملها في نهاية العام التالي، وعُرض الدستور في استفتاء عام، وكان التوافق هو السمة الرئيسة لعمل أعضاء هذه اللجنة الذين ترفعوا عن الخلافات الحزبية والأيديولوجية، وأكدوا على القواسم المشتركة من أجل إقامة نظام ديموقراطي، ولذلك عُرِف أعضاء هذه اللجنة باسم «الآباء المؤسسين للدستور».

وتنوعت خبرات الدول في إعداد الدستور؛ ففي بولندا وجنوب أفريقيا ابتُدِئ بالاتفاق على وثيقة للمبادئ الدستورية قبل وضع الدستور. في بولندا، تعذر وضع الدستور في البداية بسبب اختلاف الأحزاب والقوى السياسية بشأن مشروع الدستور الجديد، فوافقت باعتباره حلا مؤقتا على إدخال تعديلات في دستور 1952 الذي صدر إبان الحكم الشيوعي لإدارة المرحلة

الانتقالية، وفي أعقاب الانتخابات البرلمانية في 1991 واستمرار الخلافات بين الأحزاب الممثلة في البرلمان (20 حزبا) حول كتابة الدستور، أُدخلت تعديلات إضافية على دستور 1952 فيما عُرِف باسم «الدستور الصغير»، الذي استمر العمل به حتى إقرار دستور جديد في 1997.

وفي جنوب أفريقيا صِيغ الدستور على مرحلتين: في المرحلة الأولى اتُفِق على عدد من المبادئ الأساسية التي تضمن حقوق الأفراد والجماعات، والتي انتُخِب البرلمان على أساسها. وفي المرحلة الثانية كُلِّف البرلمان بإعداد مشروع الدستور على أن ينتهي من مهمته خلال عامين، وحرص البرلمان على إجراء مشاورات واسعة مع كل القوى الاجتماعية والإثنية والدينية والاستماع لآراء ممثليها، ثم أرسل مشروع الدستور إلى المحكمة الدستورية العليا للتأكد من مطابقته للمبادئ الدستورية التي اتُفق عليها، وقد تبينت المحكمة أن مشروع الدستور قد خالف تلك المبادئ في تسعة مواضع، فردته إلى البرلمان لإجراء التعديلات المطلوبة، وبعدها وافق المواطنون عليه في استفتاء عام. وقد كان من شأن الطريقة التي أُعد بها الدستور شعور الأفراد والجماعات المختلفة بدورهم في صياغته وملكيتهم له.

كما أجرت دول عدة تعديلات على دساتيرها وذلك في ضوء الممارسة. ففي ألبانيا مثلا صدر دستورها الأول في مرحلة ما بعد الحكم الشيوعي في مايو 1991 ورُوجع في أكتوبر 1998. وعدَّلت كل من كازاخستان في 1995، وقيرغيزستان وروسيا البيضاء في 1996 الدستورَ لإعطاء سلطات أوسع للرئيس. وفي 1999 غيرت سلوفاكيا من طريقة انتخاب الرئيس ليكون بالانتخاب المباشر بدلا من أن يُجرَى بواسطة البرلمان. وأدخلت أوكرانيا تعديلات على دستورها لتعزيز سلطة المجلس التشريعي.

وفي أفريقيا شهدت كينيا تجربة متعسرة في وضع الدستور، ففي العام 2000 شكل الرئيس آراب موي لجنة ممثلة لجميع التكوينات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية لمراجعة دستور 1963، ولم تسفر جهود هذه اللجنة عن التوصل إلى أي اتفاق بسبب الاختلاف بين أعضائها. وأعاد الرئيس كيباكي الكرَّة مرة أخرى، فشكل لجنة قدمت مشروعا للدستور في 2005. ونظرا إلى الطابع غير الديموقراطي لهذا المشروع، الذي خلت مواده من الإشارة إلى منصب رئيس الوزراء، رفض الشعب الكيني الموافقة عليه في الاستفتاء الذي عقد في العام نفسه، فعادوا إلى العمل بدستور 1963. وفي أعقاب أعمال العنف التي اندلعت في العام 2007، والوصول إلى اتفاق بين الرئيس والمعارضة شُكِّلت لجنة لوضع الدستور من ستة خبراء: ثلاثة من كينيا وثلاثة آخرين من زامبيا وجنوب أفريقيا وأوغندا، على أن تنتهي من عملها خلال فترة 12 شهرا، وفي 2010 وافق الشعب الكيني على مشروع الدستور الجديد.

واتسمت عملية وضع دستور 1988 في البرازيل بمشاركة جماهيرية واسعة النطاق كان من مظاهرها توقيع نصف مليون مواطن على وثيقة تطالب بأن تكون المشاركة القاعدية على المستوى المحلي أحد المبادئ التي ينهض عليها الدستور، وهو ما تحقق بحيث أصبح هذا الدستور مثالا لمبادئ «الديموقراطية التشاركية».

3 - النظام الانتخابي

يُقصد بالنظام الانتخابي الآلية التي تُحوِّل بمقتضاها أصوات الناخبين إلى مقاعد في المجلس النيابي، أي أنه الآلية التي تحقق مفهوم التمثيل (Representation)، فالعلاقة بين حجم تأييد الناخبين الذي يحصل عليه حزب ما وعدد المقاعد البرلمانية يحددها شكل النظام الانتخابي، فقد يتساوى حزبان في عدد الأصوات المؤيدة ولكن يختلف عدد المقاعد التي يحصل كل منهما عليها وفقا لشكل النظام الانتخابي المتبع، فاتباع أحد النظم الانتخابية

يؤدي إلى حصول الحزب على أغلبية عدد المقاعد، بينما يؤدي اتباع نظام انتخابي آخر إلى حصوله على الأكثرية فقط(*).

وتختلف النظم الانتخابية من حيث النتائج التي تؤدي إليها، فبعضها يعطي ميزة نسبية للأحزاب الكبيرة، بينما يحمي بعضها الآخر الأحزاب الصغيرة ويضمن حصولها على عدد من المقاعد البرلمانية. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع رئيسة من النظم الانتخابية[39]: نظام الانتخاب الفردي أو نظم الأكثرية/ الأغلبية العددية، ونظم التمثيل النسبي، ونظم الجمع بين الانتخاب الفردي والقائمة النسبية.

وبصفة عامة لا يوجد نظام انتخابي مثالي، ولكل منها ميزاته ومثالبه، لذلك يتحدد تقييم سلامة أو صلاحية نظام انتخابي ما بظروف المجتمع الذي يُطبَّق فيه، وبدرجة تطور نظامه الحزبي والغاية المستهدفة. فإذا كانت الغاية هي دعم الحياة الحزبية وضمان تمثيل أكبر عدد من الأحزاب في البرلمان أو ضمان تمثيل الأقليات الإثنية أو المرأة، فإن نظام القائمة النسبية يكون هو النظام المناسب، أما عندما يكون هناك نظام حزبي مستقر أفرز حزبين أو ثلاثة أحزاب كبيرة، فإن النظام الفردي يكون هو الأكثر ملاءمة.

إن أهمية النظام الانتخابي لا تتوقف عند طريقة تحويل الأصوات إلى مقاعد، بل تمتد إلى العملية الانتخابية التي تشمل قواعد تقسيم الدوائر الانتخابية، والتقارب بين عدد السكان في كل دائرة بحيث لا يختل وزن أو قيمة الصوت الانتخابي من دائرة إلى أخرى، وتسجيل الناخبين وتحديث السجلات الانتخابية، وتوعية الناخبين بحقوقهم، والإجراءات المنظمة لنزاهة الانتخابات مثل تمويل المرشحين والأحزاب ومصادره، وأشكال الدعاية

(*) وفقا للموسوعة البريطانية «بريتانيكا» Britannica، تعني الأغلبية (Majority) أن يحصل المرشح على عدد من الأصوات يفوق مجموع أعداد الأصوات التي يحصل عليها المرشحون الآخرون، أما الأكثرية (Plurality) فهي مجرد أن يحصل المرشح على عدد أصوات أكثر من أي مرشح آخر. [المحرر].

الانتخابية واستخدام المال السياسي (من النماذج اللافتة: العقوبات الصارمة التي يفرضها القانون المكسيكي على خرق قواعد التمويل الحزبي؛ حيث تصل الغرامة إلى 15 مليون دولار مع سحب ترخيص الحزب وإلغائه)، كما تشمل إجراءات الانتخابات وفرز الأصوات وإعلان النتائج. وتتوقف فعالية تطبيق هذه العناصر على شكل الهيئة المشرفة على العملية الانتخابية وضمان تمتعها بالاستقلال والحياد والنزاهة.

ومن مراجعة القوانين الانتخابية لدول شرق أوروبا، بعد انهيار النظم السلطوية، يلاحَظ أنها تبنت بشكل عام نظام التمثيل النسبي، مثل البوسنة والهرسك والتشيك وإستونيا ولاتفيا ومولدوفا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا. ويمكن تفسير ذلك بالرغبة في ضمان تمثيل الأحزاب والأقليات الإثنية، والأقاليم أو المناطق الجغرافية، وعدم عودة الأحزاب الشيوعية إلى الحكم في السنوات الأولى للنظام الديموقراطي، وإن كان أغلبها لم يُلغِ نظام المقاعد الفردية، وجمعت ألبانيا بين نظامي التمثيل النسبي والانتخاب الفردي. كما جاء تبني نظام التمثيل النسبي إحياءً للتراث الدستوري لبعض هذه الدول كبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا التي شهدت نظما ديموقراطية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية.

عانت الدول التي مرت بمرحلة الانتقال إلى الديموقراطية في البداية بسبب حالة التعدد الحزبي المفرط بعد طول حرمان من الحق في إنشاء أحزاب سياسية؛ ولذلك أخذ عديد من هذه الدول مفهوم «العتبة الانتخابية» أو «النصاب الانتخابي»[40] باعتباره شرطا لتمثيل الأحزاب في البرلمان. ففي الانتخابات البلغارية في العام 1990 تنافس ما يقرب من 40 حزبا وائتلافا نجح منها خمسة فقط في الوصول إلى البرلمان. وفي بولندا انخفض عدد الأحزاب الممثلة في البرلمان من 29 حزبا في انتخابات 1990 إلى 7 أحزاب في انتخابات 1993، ثم إلى 5 أحزاب في انتخابات 1997 بعد

الأخذ بقاعدة النصاب الانتخابي، وفرض نسبة 5 في المائة للأحزاب و8 في المائة للائتلافات باعتبارهما حدا أدنى (واستثنى القانون الأقلية الألمانية من هذا النصاب ضمانا لتمثيلها).

4 - إصلاح المؤسسات الحكومية وإعادة تأهيلها

من الضروري في مرحلة الانتقال إلى الديموقراطية إعادة النظر في مختلف مؤسسات الحكم والإدارة؛ للتأكد من إعادة تأهيلها وإصلاحها بما يتفق مع تأسيس النظام الديموقراطي، ويضمن رفع مستوى الأداء، وتوفير الخدمات العامة للمواطنين بأسعار في متناولهم. وتشمل إعادة التأهيل تطوير البناء الداخلي لهذه المؤسسات، ونظم اختيار القيادات، وسياسات محاربة الفساد والتضارب بين المصالح، والقواعد المنظمة للعلاقات بين وحداتها وأعضائها، والقيم التي تحكم علاقاتها بالمواطنين. ويتحقق ذلك من خلال إعادة هيكلة هذه المؤسسات على أسس ديموقراطية تقوم على حكم القانون والمحاسبية والشفافية والتأكد من استيعاب قياداتها لهذه الثقافة الجديدة، كما يتحقق من خلال اللامركزية وإعطاء سلطات واختصاصات أكثر لهيئات الإدارة في المحافظات والمقاطعات.

ونظرا إلى الأدوار الاستثنائية التي كانت تضطلع بها الأجهزة الأمنية في النظم السلطوية يحتل إصلاح القطاع الأمني أهمية خاصة، فلا يقتصر على إصلاح مؤسساته من الداخل فقط، بل يتخطى ذلك ليشمل ما تعودته تلك المؤسسات من العمل في ظل قوانين استثنائية، وتدخلات في عمل الهيئات الحكومية الأخرى، وتجاوزات على حقوق المواطنين وحرياتهم. وتبنت بعض الدول في مواجهة هذه الأوضاع نُظمَ «العدالة الانتقالية» بهدف «جبر الخواطر» وإزالة الآثار النفسية التي أوجدتها تجاوزات النظم السلطوية.

5 - الأحزاب

تضطلع الأحزاب بدور مهم في بناء النظام الجديد، خصوصا فيما يتعلق بالانتخابات العامة، فالأحزاب هي عماد التنافسية السياسية. ولكي تصبح هذه المنافسة فعالة ومؤثرة فإنه يجب أن تتوافر لها ثلاثة شروط: أن تكون ساحة المنافسة مفتوحة ومتاحة للجميع، وأن تكون حرة وعادلة، وأن تكون المنافسة وفقا لقواعد معلنة ومعروفة سلفا ومتفقا عليها.

وتُعتبر الانتخابات هي المجال الأهم للمنافسة الحزبية، فتخوضها الأحزاب لتحقيق الفوز فيها، وتتحقق من نزاهة المرشحين الذين يخوضونها، وتسعى إلى جذب التأييد السياسي للناخبين إليها. إضافة إلى أدوارها الأخرى مثل تمثيل المصالح الاجتماعية، وطرح بدائل للسياسات العامة. لذلك تضطلع الأحزاب بدور مهم في تعزيز ثقة المواطنين في نظام الحكم الديموقراطي[41]. ودلل فريد زكريا على هذا المعنى بقوله إنه من دون الأحزاب «تصبح السياسة بمنزلة لعبة يلهو بها الأفراد ومجموعات المصالح والرجال الأقوياء»[42].

وعادة ما يكون من أول القرارات التي تصدرها الحكومة الانتقالية بعد سقوط النظام السلطوي قانون حرية تكوين الأحزاب، ورفع أي قيود على إشهارها. وعادة أيضا ما تشهد الشهور القليلة التالية لذلك انفجارا في عدد الأحزاب التي تنشأ، ففي تشيلي وصل عدد الأحزاب إلى 100 حزب، وفي كل من البرتغال وإسبانيا إلى نحو 80 حزبا، وفي رومانيا إلى 74 حزبا. وفي بولندا تنافس 111 حزبا في أول انتخابات برلمانية في العام 1991، فاز منها فقط 29 حزبا بمقاعد في البرلمان، وفي إندونيسيا وصل العدد إلى 93 حزبا لم يمثل منها في البرلمان في انتخابات 1999 سوى 15 حزبا، ولكن مع استمرار العملية الديموقراطية واستقرارها، فإن النظام الحزبي المستقر عادة ما يضم ما بين حزبين و10 أحزاب ذات ثقل ووزن[43].

ولكي تمارس الأحزاب دورها في دعم الانتقال إلى الديموقراطية ينبغي أن تتحلى هي ذاتُها بالديموقراطية الداخلية[44]، وأن تطبق مبادئ شغل المناصب القيادية بالانتخاب ولمدة محددة، ومساءلة قادة الحزب أمام أعضائه، واحترام حق الأعضاء في التعبير عن آرائهم، وتشجيع مشاركاتهم في وضع سياسات الحزب. وترجع أهمية هذه النقطة إلى «أن الأحزاب التي لا تمارس الديموقراطية ولا تحترمها في شؤونها الداخلية من المرجح أنها لن تمارسها أو تحترمها بعد أن تفوز بالانتخابات وتتولى زمام الحكم»[45].

لذلك، كان من الاتجاهات الخطرة التي ظهرت في كثير من الكتابات الأمريكية في حقبة التسعينيات من القرن الماضي المبالغةُ في الاحتفاء بدور الجمعيات غير الحكومية على حساب الأحزاب السياسية، فالحقيقة أن هذه الجمعيات لا تستطيع الحلول محل الأحزاب، أو الوفاء بمهمتها الرئيسة في مجال التنافس السياسي. و«تبقى الأحزاب السياسية هي الآلية الأهم للتحرك السياسي وإصدار القوانين. وإن لم تُشرك في العملية يمسي المجال أمام التقدم محدودا»[46].

وهكذا إذا كانت هيئات المجتمع المدني قد مارست دورا مهما في تعبئة المواطنين من أجل إسقاط النظام السلطوي، فإن «الأحزاب السياسية هي الفاعلة الوحيدة التي تستطيع توفير الإطار المؤسساتي المطلوب» لإقامة النظام الديموقراطي[47].

6 - العلاقات العسكرية – المدنية

مع أن أغلب دول العالم يحكمها مدنيون، فقد ظل للجيوش دور مؤثر في الحياة السياسية. ووفقا لمعيار هذا الدور يمكن التمييز بين ثلاثة نماذج: الأول هو السيطرة المباشرة للعسكريين على نظام الحكم، وتقلدهم المناصب الرئيسة فيه، وهو ما يسمى بنظم الحكم العسكرية التي عادة ما تعقب حدوث الانقلابات.

والثاني هو نموذج السيطرة غير المباشرة ومؤداها إكساب نظام الحكم مظهرا مدنيا بينما يمارس الجيش تأثيره بنحوٍ غير مباشر ومن وراء ستار، مثل اعتراضه على بعض السياسات العامة والحفاظ على استقلاله المادي والإداري بعيدا عن الرقابة البرلمانية. والثالث هو نموذج السيطرة المدنية على الجيش وخضوعه للحكومة المنتخبة، وهو الوضع في نظم الديموقراطيات المستقرة.

واختلف موقف الجيش في مرحلة سقوط النظام السلطوي من حالة إلى أخرى، ففي بعض الحالات أيد الجيش النظام الحاكم مثلما حدث في سورية وليبيا، أو غيّر موقفه ودعم القوى الديموقراطية مثل حالة بولندا التي أيد الجيش فيها في البداية موقف الحزب الشيوعي في العامين 1980 - 1981، وبناء على ذلك أعلنت الحكومة الأحكام العرفية واعتقلت زعيم حركة «تضامن». ولكن مع استمرار تنامي قوى المعارضة غيّرت القيادة العليا للقوات المسلحة موقفها وأيدت المطالب الشعبية. وهو نفسه ما حدث في إسبانيا عندما أيدت القيادة العسكرية في البداية النظام القديم، ثم تغير موقفها بعد ذلك، وفي حالات أخرى أيد الجيش المطالب الشعبية منذ البداية كما حدث في عديد من دول شرق أوروبا ومصر، أو وقف على الحياد كما في تونس.

وتأثر موقف الجيش بعوامل عدة بعضها يتصل بمدى شرعية النظام الحاكم وعلاقة القيادة العسكرية بالقيادة السياسية، وعلاقة الجيش بالوحدات العسكرية والأمنية الأخرى الموجودة في الدولة كالحرس الرئاسي أو الجمهوري وقوات الشرطة[48]. وبعضها يتصل بالجيش ذاته ودرجة احترافه والعقيدة والتقاليد والثقافة العسكرية، وعلاقة الجيش بالمجتمع[49]، وهل يُجند أعضاؤه على أساس إثني أو على قاعدة التجنيد الإجباري للجميع، ومدى وجود التوافق بين قادة الجيش.

وتشير الخبرة المقارنة إلى درسين مهمين: أولهما تقديم النظم الجديدة حوافز للعسكريين للانسحاب من الحياة السياسية، وتمثلت هذه الحوافز

في ضمان «الخروج الآمن» للقيادات العسكرية التي مارست الحكم من دون ملاحقة سياسية أو قضائية، والحفاظ على الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالجيش. وفي مقابل ذلك تكون للسلطة المدنية المنتخبة اختصاصات فرض الرقابة القضائية (وليس البرلمانية) على الأنشطة الاقتصادية للجيش، وإقرار نظم الترقيات وتعيين القيادات العليا، وصولا إلى السيطرة المدنية على القوات المسلحة التي تتمثل في تعيين مدني وزيرا للدفاع، وأن تكون محاسبة الجنود والضباط في غير الأمور العسكرية أمام المحاكم المدنية.

وثانيهما انسحاب العسكريين بنحوٍ تدريجي، وبما لا يمثل نوعا من الانتقام أو الرغبة في التقليل من شأن أو دور الجيش أمام الشعب. ويدعم من فرص استكمال السيطرة المدنية على الجيش توافر درجة عالية من التماسك التنظيمي والتوافق السياسي على مستوى القيادة المدنية، وتوافر شرعية دستورية انتخابية واضحة لها، وعدم وجود تهديدات خارجية أو تدخلات أجنبية تمس الأمن القومي.

وفي نهاية هذا الجزء عن التصميم المؤسسي تشير خبرات الدول إلى أن نجاح التصميم المؤسسي يرتبط بثلاثة عوامل: أن يكون عمليا وواقعيا يمكن تنفيذه بالموارد المتاحة، وأن يكون تراكميا، أي يُبنى على العناصر الإيجابية القائمة والتقاليد المؤسسية الموجودة، وأن يكون توافقيا، أي أن يحظى بتوافق اجتماعي عريض بحيث يعتبره القطاع الأكبر من المجتمع إيجابيا ويحظى بالقبول والشرعية.

خامسا: العوامل المدعمة لنجاح الانتقال إلى الديموقراطية

لقد أشرنا من قبل إلى أن كل مجتمع يصنع تجربة انتقاله إلى الديموقراطية، وأنه لا توجد نماذج ناجحة لتقليدها، فعملية الانتقال لا تحدث في فراغ، بل تدور تفاعلاتها في سياق اجتماعي محدد يشمل سمات النظام الاجتماعي

والاقتصادي، والثقافة السياسية السائدة، وما إذا كانت تمثل بيئة محبذة أو معيقة للتطور الديموقراطي سواء عادت تلك السمات إلى مرحلة ما قبل النظام القديم أو نشأت خلاله. وعلى سبيل المثال، يُعَد وجود تقاليد برلمانية ونيابية، أو وجود مؤسسات حكومية لها قواعد مستقرة، أو توافر درجة من الحريات العامة، أو قاعدة صناعية واقتصادية متطورة، أو طبقة وسطى عريضة، أو توافر بيئة إقليمية ودولية مواتية، كل ذلك يُعَد من الأمور المدعمة لعملية الانتقال، كما كان الوضع في إسبانيا. وبالعكس يُعتبَر غياب هذه العناصر أمرا معوقا لها كما كانت الحال في رومانيا.

في هذا السياق يمكن تحديد أهم العناصر المدعمة لعملية الانتقال إلى الديموقراطية فيما يلي:

1 - استقرار مفهوم الدولة

يزيد من فرص نجاح الانتقال الديموقراطي القبول العام بالحدود الجغرافية للدولة، وغلبة مشاعر الانتماء الوطني لشعبها، والتوافق حول مكونات الجماعة السياسية ومفهوم الهوية الوطنية. فاستقرار سمة الدولة (Stateness) أو (Statehood) يقصر الخلافات - مهما كانت حدتها - على شكل نظام الحكم ومضمون السياسات العامة. أما عندما تكون أسس الدولة ذاتها محل شك، وتكون هناك مطالبات بالانفصال عنها أو بإعادة النظر في حدودها، فإن عملية الانتقال إلى الديموقراطية تغدو أكثر صعوبة.

فإذا كانت الديموقراطية تقوم على مبدأ سيادة الشعب، فإنه من الضروري أن تكون حدود هذا الشعب ومكوناته واضحة، وبالمنطق نفسه إذا كانت الديموقراطية تضمن الحقوق السياسية والاجتماعية للمواطنين فإنه يكون من الضروري أيضا الاتفاق حول من هم هؤلاء المواطنون الذين ينبغي أن يتمتعوا بالحقوق الديموقراطية في إطار جغرافي محدد. أضف إلى ذلك أن وجود تقاليد

الدولة والاعتراف بحق مؤسساتها في تطبيق القانون وإيقاع العقاب على مخالفيه هما من الشروط الرئيسة لنجاح عملية الانتقال وسرعتها، فالدولة هي المؤسسة الوحيدة التي تملك حق فرض الالتزام بالقانون وقواعده، ومن دون حكم القانون لا تكون هناك ديموقراطية أو أي نظام آخر.

2 - القبول بشرعية الحكومة الانتقالية

ويقصد بذلك قبول الفاعلين الأساسيين بشرعية الحكومة في هذه المرحلة؛ لأنها هي التي تضع قواعد تنظيم التنافس السياسي الديموقراطي الذي وفقا له تُجرى الانتخابات العامة. لذلك تمثل ثقة أطراف المجتمع السياسي من أحزاب، ونقابات، وجمعيات غير حكومية، وحركات احتجاجية بالحكومة الانتقالية والقبول بشرعيتها عنصرا مهما في عملية الانتقال.

وتعتمد شرعية الحكومة الانتقالية على قدرتها على تطبيق حكم القانون ووضوح القواعد الحاكمة لسلوك المشاركين في العملية السياسية واستقرارها، والجدية في تطبيقها بحياد ونزاهة على كل الأطراف بواسطة نظام قضائي مستقل وأجهزة حكومية نزيهة وفعالة. وتعود أهمية وضوح القواعد القانونية وجدية تنفيذها إلى أنها توفر لأطراف العملية السياسية القدرة على التوقع وتقلل من حالة عدم اليقين، وتزيد من ثقتهم بها.

3 - استمرار مناخ الجبهة الوطنية أو الكتلة التاريخية

تنبع أهمية هذه النقطة من أنه في أعقاب سقوط النظام السلطوي تبرز مختلف أنواع الصراعات والتناقضات المكبوتة والتي تأخذ شكل الصراعات القومية، والمصالح الفئوية المطالبية، والانقسامات السياسية، وذلك في الوقت نفسه الذي تنشغل فيه القوى الثورية باقتسام السلطة في مؤسسات النظام الجديد. ويكون من أهم التحديات الاحتفاظ بقدر من التنسيق فيما بينها بما يسمح باستكمال مهمات

الانتقال إلى الديموقراطية، أي أن الاختلافات حول شكل النظام الجديد وتوزيع السلطة ينبغي ألا تهدد استمرار روح الجبهة الوطنية وقيمها.

ومع أن الديموقراطية تتضمن التنافس بين الأحزاب على ثقة المواطنين في الانتخابات، فإن الوجه الآخر لها هو التعاون والتنسيق فيما بينها. ويتطلب ذلك بناء التحالفات والائتلافات بين القوى الديموقراطية، وأن يشعر كل طرف بالتعاضد والتآزر مع الأطراف الأخرى فيما يتصل بهدف بناء النظام الديموقراطي. ومن واقع تجارب الدول التي نجحت في هذا المضمار، فقد حدث ذلك بالاتفاق من البداية على طريقة اتخاذ القرار داخل الجبهة أو الائتلاف الوطني، وأن يتحقق الاتفاق من خلال التشاور والنقاش من دون اللجوء إلى التصويت، وإدراك كل طرف الحدود والقيود المفروضة على الأطراف الأخرى، وتحديد المجالات محل الاتفاق وتلك التي مازالت موضع اختلاف، والعمل على حل الخلافات في داخل الجبهة أو الائتلاف، وعدم الخروج به إلى أدوات الإعلام، والتعبير عن الخلاف من دون تجريح أو اتهام، وبنحوٍ يسمح بالتعاون بين الأطراف مستقبلا.

4 - إدماج الفاعلين الرئيسين

إذا كانت إحدى أهم مثالب النظم السلطوية هي إقصاءَ بعض القوى أو الفاعلين السياسيين، مما أدى إلى ابتعاد مؤسسات الحكم عن تفاعلات المجتمع، فإنه من المهم في عملية الانتقال إلى الديموقراطية أن تُصمم نظم الانتخاب والتمثيل بما يضمن مشاركة الفاعلين الرئيسين، ويتيح لهم فرصة المساهمة في صياغة القواعد الجديدة لتنظيم الحياة السياسية، ويضمن التزامهم باتباعها وقبول نتائجها.

إن أهمية السعي إلى إدماج مختلف القوى السياسية والاجتماعية تنبع من هدف الانتقال الديموقراطي، وهو إقامة «بناء يشارك فيه الجميع»، مما يتطلب البحث عن أرضية مشتركة بين الفاعلين المختلفين، والسعي إلى كسب

تأييد أكبر قطاع من المواطنين بمن في ذلك أولئك الذين لا يتعاطفون مع الديموقراطية، وذلك بهدف إزالة المخاوف المتبادلة بين الأطراف[50].

ووصل الأمر في عدد من الدول إلى إدماج بعض عناصر النظام القديم في العملية السياسية الجديدة. وعلى سبيل المثال، فقد تولت رئاسة الدولة في رومانيا وروسيا وبولندا قيادات انتمت إلى الحزب الشيوعي، وفي اليمن اختير نائب رئيس الجمهورية في النظام القديم لمقعد الرئاسة، وتولى رئيس الوزراء التونسي في عهد الرئيس زين العابدين – فترةً – منصب رئاسة الجمهورية تطبيقا للفصل 56 من الدستور، وذلك لحين انتخاب رئيس جمهورية جديد، واستمرت الأحزاب الشيوعية في الاضطلاع بدور مؤثر في برلمانات روسيا والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ومعظم جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. وفي تشيلي مُنح الرئيس السابق بينوشيه وقيادات نظامه عفوا شاملا وعُين عضوا في مجلس الشيوخ مدى الحياة. وفي البرازيل والمكسيك لم يُقدَّم قادة النظام العسكري السابق إلى المحاكمة، وفي الأرجنتين في العام 1985 صدر العفو عن هؤلاء القادة، وهو ما أثار جدلا استمر حتى 2010 عندما تقرر تقديمهم إلى المحاكمة[51].

5 - قدرة القيادات السياسية على التفاوض وبناء التحالفات

تضطلع القيادات السياسية بدور رئيس في صياغة الأهداف وترتيب الأولويات وتحديد وسائل تنفيذها بما يتفق مع القدرات المتاحة، والتعامل مع المواقف المتغيرة واتخاذ القرارات المناسبة[52]. لذلك تُعَدُّ من أهم عناصر عملية الانتقال إلى الديموقراطية المفاوضاتُ التي تُجرى بين الفاعلين السياسيين. ففي السياق الديموقراطي توجد جماعات ذات مصالح متباينة وأهداف متصارعة وأولويات مختلفة لا يمكن التعامل معها على الدرجة نفسها من الأهمية أو تحقيقها في الوقت نفسه. ويصبح هدف المفاوضات هو تحديد أولويات السياسات العامة، وهو ما يضع خيارات صعبة أمام كل الأطراف التي تتعين

عليها إعادة النظر في بعض أولوياتها والوصول إلى حلول مقبولة، وهو هدف غير يسير ولكنه ليس مستحيلا إذا ما توافرت القيادات التي تمتلك وضوح الرؤية والخيال الذي يمكّنها من الوصول إلى حلول مبتكرة تعطي الشعور لكل الأطراف بأن قدرا من مصالحها قد تحقق.

وفي النظام الديموقراطي ليس الخصم السياسي عدوا لدودا ينبغي قهره أو التخلص منه، ولكنه منافس شرعي من حقه طرح وجهة نظره والسعي إلى إقناع الناخبين بها. ويتطلب هذا من القيادات إدراك أهمية الوصول إلى حلول وسط وإشراك الآخرين في السلطة واتخاذ القرار، وهذه السلوكيات «لا تدل على الضعف بل هي مكون أساسي للعملية الديموقراطية»[53]، ثم إن اضطلاع القادة الجدد بذلك يعطي القدوة والالتزام بالأسلوب الديموقراطي في حل الخلافات، وذلك حتى يتضح للرأي العام الفارق بين الممارستين الديموقراطية والسلطوية.

ولعل أبرز مثال على هذا النوع من القادة هو نيلسون مانديلا الذي قدم نموذجا ملهما لإنهاء واحد من أعتى النظم تسلطية وعنصرية، واستطاع تصفية هذا النظام وإقامة نظام ديموقراطي مستقر في جنوب أفريقيا، وكذلك فريدريك ويليام دى كليرك آخر رئيس وزراء للحكومة العنصرية الذي قاد مع مانديلا عملية الانتقال وتولى رئاسة البلاد من 1989 إلى 1994، ومن أمثلة هذه القيادات أيضا ليخ فاونسا Lech Walesa (1990 - 1995) رئيس حركة تضامن العمالية في بولندا الذي أصبح أول رئيس للجمهورية في العهد الديموقراطي من 1990 إلى 1995، وفاتسلاف هافيل Václav Havel (1993 - 2003) أول رئيس للجمهورية في التشيك من 1993 إلى 2003، وأودولفو سواريز رئيس وزراء إسبانيا من 1976 إلى 1981. واتسمت هذه القيادات بالاعتدال في خطابها السياسي، والقدرة على التواصل وبناء الجسور مع القوى الأخرى.

وفي مجال تقدير دور القيادات السياسية كتب جيمس ماديسون James Madison Jr (1801 - 1809) - أحد آباء الثورة الأمريكية (1751 - 1836) -

أن هدف كل تنظيم سياسي هو اختيار حكام يملكون القدر الأكبر من الحكمة لإدراك الهدف المشترك للمجتمع والقدر الأكبر من الفضيلة لتحقيقه. وتزداد فرص نجاح تلك القيادات عندما يكون لها ظهير ونخبة من السياسيين الذين يتمتعون بثقة الشعب واحترامه، وتكون قادرة على المنافسة في الانتخابات البرلمانية وشغل المجالس التشريعية والمحلية.

في هذا السياق، من أهم الأخطار المحدقة بالقيادات في مرحلة الانتقال إلى الديموقراطية هو «قِصر النفس» أو الوقوع في مصيدة الإحباط وخيبة الأمل نتيجة عدم تحقق النتائج بالسرعة المطلوبة. فالانتقال الديموقراطي عملية مرهقة، وحدوث أخطاء أو نتائج غير متوقعة جزء من العملية ذاتها.

6 - التوازن بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي

في عديد من الدول، لعل أبرزها دول شرق أوروبا، كان على النخب الحاكمة الجديدة أن تخوض غمار الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي في الوقت نفسه، فغيرت شكل النظام الاقتصادي وعدّلت قواعد ونظم الملكية وإدارة علاقات السوق والحياة الاقتصادية وخصصت الموارد من ملكية الدولة إلى الاقتصاد الحر، وحدث ذلك انطلاقا من افتراض وجود علاقة وثيقة بين النظام الديموقراطي من الناحية السياسية والنظام الرأسمالي من الناحية الاقتصادية باعتبار أن كليهما يقوم على الحرية والتعددية والتنافسية.

في الممارسة أدى بيع القطاع العام المملوك للدولة بسرعة وفي ظروف اتسمت بالاضطراب والارتباك إلى حالات فساد واسعة النطاق، شملت أحيانا استيلاء بعض قيادات النظام القديم على هذه الممتلكات بأسعار بخسة، وقيام تحالفات مصالح بين أطراف وطنية وأجنبية للحصول على التكنولوجيا المستخدمة في بعض الصناعات العسكرية والحيوية وظهور أوليغارشيات اقتصادية قوية ذات ارتباطات خارجية مارست تأثيرها في العملية السياسية.

وقد أدى ما تقدم إلى التأثير سلبا في الأداء الاقتصادي للنظام، وشعور قطاع واسع من المواطنين بأن سياسات النظام الجديد لم تحسن مستوى معيشتهم، أو تحقق توقعاتهم من عملية التغيير.

لقد تنبه الباحثون مبكرا لأن سقوط النظم السلطوية وبدء عملية الانتقال إلى الديموقراطية ليسا ضمانا في حد ذاتيهما لاستمرار العملية والنجاح في إقامة نظم ديموقراطية. وكان هذا الاعتقاد هو الذي دفع أودونيل ورفاقه إلى تسمية كتابهم الرائد في العام 1968 في الموضوع «الانتقال من الحكم السلطوي» من دون تحديد وجهة هذا الانتقال أو منتهاه[54].

وأثبت الواقع صحة ذلك، فبدأت في بعض الدول عملية انتقال أدت في نهايتها إلى إقامة ديموقراطية شكلية اكتفت بالمظهر، والصورة من دون الجوهر والمضمون، وفي دول أخرى أدت إلى قيام نظم سلطوية - تنافسية، أو انزلقت إلى مرحلة من الاقتتال والحروب الأهلية والفوضى، أو أصبحت من الدول الفاشلة[55]، وفي دول ثالثة نجحت في الوصول إلى بر الأمان وأقامت نظما ديموقراطية. فما العوامل التي تؤثر في مآلات عملية الانتقال إلى الديموقراطية؟ هذا هو موضوع الفصل التالي.

5

تعزيز الديموقراطية

إذا كان الانتقال إلى الديموقراطية يشير إلى تبني المؤسسات والترتيبات الديموقراطية وتأسيس نظام جديد، فإن توطيد أركان الديموقراطية أو التعزيـــز الديموقراطـــي Consolidation Democratic[1] يشير إلى ترسيخ تلك المؤسسات والترتيبات الجديدة، وقبول الفاعلين الرئيسين لها، والاعتقاد أنها توفر فرصا متكافئة للجميع للمشاركة في الحكم، وأنها تضمن مصالحهم بعدالة، وأنها الحكم والفيصل في حسم الخلافات بينهم، أو كما ذكر جوان لنز Juan Linz وألفرد ستبان Alfred Stepan في العام 1996[2]: عندما تصبح

«إن الحفاظ على الديموقراطية مهمة لا تقل صعوبة عن إقامتها»

الديموقراطية هي «اللعبة الوحيدة في المدينة»، بمعنى أن تصبح الديموقراطية هي الممارسة الوحيدة المعتمدة والمقبولة في مؤسسات الدولة والمجتمع.

ومن المهم الإشارة إلى أن التمييز بين عمليتي الانتقال إلى الديموقراطية والتعزيز الديموقراطي لا يعني وجود نقاط زمنية تفصل بينهما في الواقع، بل إنه على العكس يوجد تواصل وتداخل بينهما في الأدوات والمسارات، فالأولى تمهيد للثانية وتقود إليها وتؤثر فيها؛ لذلك توصف هذه الصلة بأنها Lineal وليست Linear، أي أنها متصلة ولكنها ليست خطية. وهكذا يتضمن التحول إلى الديموقراطية عمليتين انتقاليتين وليس عملية واحدة: الانتقال الأول يشمل إقامة نظام الحكم الديموقراطي، أما الانتقال الثاني فمهمته توطيد أركان هذا النظام واستقراره والإدارة الفعالة لمؤسساته[3]. هنا تجدر الإشارة إلى أن الاحتفاظ بالديموقراطية هو مهمة لا تقل صعوبة عن تأسيسها في المقام الأول، فجوهرها هو تحصين النظام الديموقراطي الجديد ضد عودة السلطوية.

وعلى الرغم مما يبدو - للوهلة الأولى - من وضوح مفهوم تعزيز الديموقراطية وسهولة الاتفاق على مضمونه، فإن دراسة الأدبيات المتعلقة به تكشف عن خلافات عميقة بشأن تعريف المفهوم وتحديد أبعاده ومتطلباته، وماهية العوامل التي تسهل أو تعوق الوصول إليه. وربما كان العنصر الرئيس في الخلاف على تعريف المفهوم يتعلق بتعريف الديموقراطية ذاتها، فالذين يأخذون بتعريف الحد الأدنى للديموقراطية الذي أشرنا إليه سلفا بالديموقراطية الإجرائية أو الانتخابية - يربطون بين توطيد أركان الديموقراطية واستمرار مؤسسات التمثيل والانتخاب الجديدة، أما الذين يدخلون في تعريف الديموقراطية أبعادا مضمونية وغائية أخرى، مثل أداء نظام الحكم ومضمون سياساته العامة، ونمط القيم والثقافة السائدة في المجتمع، فإنهم يحددون مؤشرات أخرى للمفهوم.

أولا: مفهوم تعزيز الديموقراطية

تعددت تعريفات هذا المفهوم، والتي ركز كل منها على أحد جوانب عملية التعزيز، ومع أن هناك قدرا كبيرا من التداخل بين هذه التعريفات، فإنه يمكن عرض أهمها على النحو التالي[4]:

1 - التعزيز بمعنى استمرار أو طول بقاء Durability or Longevity المؤسسات الديموقراطية

ويعني استمرار عمل المؤسسات الديموقراطية عبر فترة ممتدة من السنين من دون انقطاع أو توقف، مما يشير إلى استقرارها وتراجع العناصر المهددة لوجودها أو المنكرة لشرعيتها. ينطلق هذا الرأي من الربط بين طول المدة أو عمر المؤسسات من ناحية، وتعوُّد الناس على وجودها والتعامل معها Habituation من ناحية أخرى، فاستمرار الحكومات المختارة شعبيا، من خلال انتخابات دورية ونزيهة، يجعل اللجوء إلى أساليب أخرى غير الانتخابات للوصول إلى السلطة أمرا غير متصور بحكم الممارسة الشعبية للتصويت في الانتخابات، وهو ما أسماه البعض التعلم بالممارسة Learning by Doing[5] على مستوى المؤسسات والناخبين.

ويشير بوتنام إلى أن طول المدة يؤدي إلى تطوير العلاقة بين الأحزاب والنخب السياسية وجماعات المصالح على المستوى المحلي، وإلى تعميق الممارسة الديموقراطية على هذا المستوى، بما يشمله ذلك من إقامة تحالفات وائتلافات، مما يقود إلى نزع فتيل المواجهات الحادة بينها، وذيوع جو من الاعتدال وعدم التطرف[6]. أضف إلى ذلك أن طول المدة يزيد من قوة المؤسسات ويوفر لها خبرات متراكمة، ولقياداتها مهارات أكبر، ويكون من شأن ذلك زيادة قدرتها على إدارة الأزمات والتعامل مع الصدمات غير المتوقعة. أما على مستوى الناخبين، فإن طول المدة يؤدي إلى تعودهم قراءةَ الرسائل

والشفرة السياسية للأحزاب، وفهم مقاصدها ومراميها، والقدرة على التمييز بين الوعود الجادة والزائفة، ويكون من الصعب خداعهم[7].

واقترح هنتنغتون مؤشرا تجريبيا يعتمد على المدة وتداول السلطة، وهو مؤشر «اختبار الدورتين الانتخابيتين»، مشيرا إلى أن التعزيز الديموقراطي يتحقق عندما يكمل النظام دورتين انتخابيتين تنتقل فيهما السلطة بين أكثر من حزب؛ ففي الانتخابات الأولى يخسر الحزب الحاكم وينتقل الحكم إلى المعارضة، وفي الانتخابات التالية يحدث العكس، ويعود الحزب الذي خسر الانتخابات الأولى إلى الحكم، وفي المرتين يحترم الخاسرون نتائج الانتخابات ويعيدون تنظيم صفوفهم لكسب تأييد الناخبين مرة أخرى.

2 - التعزيز بمعنى غياب التهديدات للنظام الديموقراطي

ويربط هذا التعريف التعزيزَ الديموقراطي بغياب القوى والتحديات التي تهدد النظام الديموقراطي، وعدم وجود أخطار تهدد وجوده ذاته؛ لذلك يوصف هذا التعريف بالمعنى السلبي للتعزيز الديموقراطي؛ لأنه يركز على تحاشي انهيار النظام الديموقراطي وخفوت احتمال العودة إلى السلطوية، أي تراجع العناصر المهددة لاستمرار الديموقراطية. ووفقا لأنصار هذا الرأي، فإن التعزيز الديموقراطي يعني التحول من ديموقراطية مهدَّدة إلى ديموقراطية غير مهدَّدة.

والحقيقة أن هذا التعريف مبالغ فيه؛ فالنظم الديموقراطية الجديدة عادة ما تشهد استقطابات أيديولوجية حادة بين الفاعلين السياسيين المدافعين عن تصورات مختلفة للديموقراطية، وظهور حركات تلجأ إلى استخدام العنف في العمل السياسي، وتوترات طائفية وإثنية تناهض قيمة المواطنة، واستمرار حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي؛ لذلك فإن توقع انتهاء كل هذه المظاهر قبل توطيد الديموقراطية هو أمر مغرق في التفاؤل، ويقوم على توقعات لم تتوافر في كثير من تجارب التعزيز الديموقراطي.

3 - التعزيز بمعنى الاقتراب من المُثل العليا الديموقراطية

إذا كان المعنى السلبي للتعزيز يشير إلى تراجع التهديدات الموجّهة إلى النظام الجديد، فإن المعنى الإيجابي يشير إلى استكمال مؤسسات النظام الديموقراطي والاقتراب من سمات النظم الديموقراطية الراسخة أو المستقرة. وهو ما أسماه أودونل الانتقال من الحكومة الديموقراطية Democratic Government إلى العهد الديموقراطي Democratic Regime، الذي يتضمن السمات الاقتصادية-الاجتماعية للدول الديموقراطية المتقدمة، مثل: التعليم، والتنمية الاقتصادية، والتحضر، وانتشار القيم الديموقراطية في المؤسسات الاجتماعية والمدنية. ويُنتَقد هذا التعريف على أساس أن تحققه يتطلب وقتا طويلا، وأنه إذا طُبِّق هذا المعيار على الدول التي حققت انتقالها إلى الديموقراطية في العقود الثلاثة الماضية فسوف يكون من الصعب للغاية تحقق هذه المتطلبات في أغلبها.

4 - التعزيز بمعنى تنظيم الديموقراطية Organization of Democracy

ويشير أنصار هذا الرأي إلى إرساء القواعد التفصيلية لإدارة النظام الديموقراطي، والإجراءات التي تميزه عن غيره، وإقامة البنية التحتية أو النظم الفرعية للديموقراطية، أي الانتقال من مستوى النظام ككل إلى مستوى الوحدات المركزية والمحلية، وهو ما أسماه فيليب شميتر Philippe Schmitter بدمقرطة النظم الجزئية[8]، وبهذا المعنى يتداخل المفهوم مع بناء المؤسسات؛ فالمؤسسات هي الوعاء الشرعي للتفاعلات في النظام الديموقراطي، وهي القادرة على التعامل مع أزمات مرحلة الانتقال الأولى والثانية بما يكسبها خبرات مشتركة، ويزيد قدراتها على مواجهة المواقف غير المتوقعة، ويقلل من درجة المخاطرة السياسية المترتبة على «سياسات الشارع» التي تجري خارج المؤسسات[9].

ويطرح أنصار هذا الرأي أن مشكلة توطيد نظم الديموقراطية الجديدة ترتبط بالسياق التاريخي لنشأتها؛ فخلافا لمسار التطور في أوروبا الذي بدأ ببناء الدولة الوطنية تحت حكم الملك المطلق، ثم بناء النظام الدستوري والقانوني، ثم «دمقرطة» هذا النظام، فإن هذه الدول تسعى إلى إقامة النظام الديموقراطي في داخل كيانات سياسية تفتقد كثيرا من سمات الدولة (الحدود والهوية)، أو لم يكتمل فيها تطور مؤسسات الدولة، مثل وجود نظام قضائي مستقل أو مؤسسات لتنظيم المصالح.

5 - التعزيز بمعنى استقرار مؤسسات الحد الأدنى للديموقراطية

يرتبط الحديث عن تعزيز أركان الديموقراطية بتعريف الديموقراطية الذي يتبناه الباحث، وهنا ينقسم الباحثون إلى فريقين:

الفريق الأول يأخذ بما يسمى بتعريف الحد الأدنى للديموقراطية Minimalist Definition of Democracy. وهذا التعبير الذي صكه أودونل يقصر مفهوم الديموقراطية على العناصر المؤسسية-الإجرائية، مثل: انتخابات دورية نزيهة، وحق التصويت للجميع، والمنافسة الحزبية، ووجود منظمات أهلية قوية، ومساءلة السلطة التنفيذية، وتوافر الإتاحة Accessibility للمعلومات وتداولها، واحترام الحقوق المدنية الأساسية، وهو الفهم الذي يستند إلى تعريف جوزيف شومبيتر للديموقراطية والذي طوره فيما بعد روبرت داهل. ووفقا لهذا التعريف فإن الديموقراطية هي مجموعة من الترتيبات المؤسسية لاتخاذ القرارات والسياسات بواسطة أشخاص يمارسون السلطة بحكم اختيارهم من الشعب في انتخابات تنافسية وحرة[10]. ويُنتَقد هذا الرأي لعدم إدخاله الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، واقتصاره على شكل مؤسسات النظام وتوزيع السلطة من دون النظر إلى الأدوار والوظائف والغايات ومضمون السياسات العامة.

الفريق الثاني: ينطلق من الاعتراف بأن إقامة المؤسسات الديموقراطية هي شرط ضروري لا شك فيه، ولكنه بمفرده غير كافٍ لتحقيق الديموقراطية، وأنه من الضروري إدخال أداء النظام ومخرجاته - من قرارات وسياسات عامة - بوصفها جزءا من التعريف، لأنه إذا كان هدف الديموقراطية هو صون حرية الإنسان وحقوقه وكرامته، وتحقيق المساواة في فرص الحياة بين الجميع، فإنها لا يمكن أن تتحقق بإقامة المؤسسات والإجراءات فقط، ولكن بدراسة الأداء والمضمون والجوهر[11].

ويُنتَقد هذا الرأي لأن بعض أنصاره توسعوا في مفهوم الديموقراطية، وأدخلوا فيه عناصر لا تتوافر حتى في الديموقراطيات الراسخة، مثل: المشاركة الشعبية المحلية، وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية، وانفتاح النخب الحاكمة وتجديدها... إلخ؛ مما يجعل هدف التعزيز الديموقراطي مستحيلا أمام الديموقراطيات الجديدة، وذلك لأنه إذا طبقت هذه العناصر، فإنه سيكون من الصعب للغاية أن يحقق أيٌّ من نظم الديموقراطية الجديدة هدفَ التعزيز الديموقراطي.

من ناحية أخرى يضيف أنصار الرأي الأول أنه ينبغي ألا نقلل من أهمية التعريف المؤسسي-الإجرائي، فمن دون هذه الإجراءات والترتيبات لا يمكن لديموقراطية أن توجد مهما كانت درجة المساواة التي يتمتع بها المواطنون في مجتمع ما، أو كانت السياسات الاجتماعية ذات سمة تقدمية وتضمنت تمثيل المصالح الشعبية من خلال التمثيل الطوائفي Corporatist representation.

بناء على هذا العرض لآراء الفريقين والانتقادات الموجهة إلى كل منهما، ربما كان من الأفضل النظر إلى هاتين المدرستين على أن كلا منهما تكمل الأخرى، فالتعريف المؤسسي-الإجرائي يمثل الخطوة الأولى والحد الأدنى في عملية التوطيد الديموقراطي، يكملها ويضيف إليها التعريف المضموني للديموقراطية، وذلك على النحو الذي نوضحه في النقطة التالية.

6 - التعزيز بوصفه متواصلا Continuum .. مستويات التعزيز[12]:

من استعراض التعريفات السابقة للتعزيز الديموقراطي يمكن التمييز بين جانبين للمفهوم[13]:

الأول هو التعزيز الإيجابي Positive Consolidation بمعنى قبول النخب الرئيسة لشرعية النظام الديموقراطي، والاعتقاد بأن الأسلوب الديموقراطي للوصول إلى الحكم هو الخيار الوحيد، وأنه لا توجد خيارات أخرى، وأن أنماط الاتجاهات والسلوكيات السائدة بين المواطنين تتسق مع الشرعية الديموقراطية. والثاني، هو التعزيز السلبي Negative Consolidation ويشير إلى غياب التهديدات والأخطار الموجهة إلى النظام، وعدم وجود احتمال بلجوء إحدى النخب السياسية إلى استخدام أساليب للتعامل مع الفاعلين الآخرين، أو للوصول إلى السلطة عن غير الطريق الديموقراطي وخارج المؤسسات الشرعية.

والحقيقة، أن هذين الجانبين يمثلان وجهين لحقيقة واضحة؛ ذلك أن زيادة القبول بشرعية المؤسسات والأساليب الديموقراطية عادة ما تترافق مع تراجع الأخطار والتهديدات ضدها، وبقدر اتساع القبول تتراجع التهديدات. وإذا كانت التعريفات السابقة قد حصرت مفهوم التعزيز بأحد العناصر مثل: طول البقاء والاستمرار، أو اختفاء التهديدات، أو استقرار المؤسسات والترتيبات، فإنه من الأفضل تفكيك المفهوم إلى عناصره ومكوناته. في هذا السياق، يمكن التمييز بين أربعة مستويات للتعزيز، والتي تتمثل فيما يلي:

أ - **التعزيز الدستوري-المؤسسي**، ويشير إلى استقرار القواعد الدستورية الرئيسة المتعلقة بشكل نظام الحكم والفصل بين السلطات، واستقرار المؤسسات الجديدة، مثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والنظام الانتخابي إلى غير ذلك من عناصر تمثل الإطار الكلي (الماكرو) للنظام السياسي. ويقيس الباحثون هذا المستوى من التوطيد وفقا لمقياس Bertelsmann Transition Index (BTI)، ووفق مؤشرات الكفاءة المؤسسية (المرونة في اتخاذ القرار)، والشفافية المؤسسية (الإفصاح

والمحاسبية)، والإدماج المؤسسي (المشاركة وعدم الإقصاء السياسي والاجتماعي). وعادة ما يكون التعزيز الدستوري-المؤسسي هو أولى مراحل التعزيز من الناحية التاريخية، وتؤثر الطريقة التي يتحقق بها في المستويات الأخرى، ويكون من شأن القواعد التي توضع إرساء المعايير التي تسهل أو تعوق مسار عملية التعزيز.

ب - **التعزيز التمثيلي أو النيابي**، ويشير إلى مدى سلامة وصدق نظام التمثيل الجغرافي والإثني والنوعي Gender، علاوة على تمثيل المصالح من خلال الأحزاب وهيئات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، ومدى قدرة القواعد والمؤسسات الدستورية (المستوى الأول) على التفاعل مع هذه المطالب، وكلما زادت قدرة نظام تمثيل المصالح على القيام بدوره، وقدرة المؤسسات والقواعد الدستورية على تبني السياسات العامة والقرارات المناسبة للتعامل معها، تدعم التعزيز التمثيلي.

جـ - **التعزيز السلوكي**، ويشير إلى التزام كل الفاعلين السياسيين بقواعد النظام الديموقراطي وسبله، وتحديدا دور بعض الفاعلين، مثل القوات المسلحة وكبار ملاك الأرض، وكبار الرأسماليين ورجال الأعمال، في التأثير في المؤسسات المنتخبة ديموقراطيا بما يخدم مصالحها، أو بما يتعارض مع القواعد الديموقراطية. وبالطبع فإن النجاح في المستويين الأول والثاني يساعد على التعزيز الديموقراطي على هذا المستوى، وإذا ما تدعمت المستويات الثلاثة الأولى، فإنها تقود إلى المستوى الرابع والأخير.

د - **التعزيز على مستوى الثقافة السياسية**، ويشير إلى انتقال عملية التعزيز من المؤسسات والقواعد الدستورية ونظم التمثيل إلى الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وإلى انتشار قيم المواطنة وحقوق الإنسان، فيؤمن أغلبية المواطنين بأن المؤسسات والإجراءات الديموقراطية هي أفضل شكل لنظم الحكم حتى في أوقات الشدائد والأزمات، وأن الحل الأمثل للمشكلات يكون من خلال حكم القانون باعتباره الفيصل في حل الخلافات بين الأفراد والجماعات، وأن

يتحقق ذلك في إطار المؤسسات النيابية، وأن الديموقراطية تحمي للجميع حقوقهم، من خلال مفهوم مشترك للمواطنة واستيعاب شرائح متزايدة من المواطنين في العملية السياسية. وإذا كان التعزيز الدستوري يمثل المستوى الكلي (أو الماكرو) في النظام الديموقراطي، فإن هذا المستوى يمثل المستوى الجزئي (أو الميَكرو) للنظام؛ لأنه يتصل بقيم المواطن وسلوكه.

إن تضمين المستويات الثاني والثالث والرابع يقود إلى فهم الديموقراطية على نحو أعمق من مفهوم الحد الأدنى؛ لأن الارتقاء بالممارسة الديموقراطية من مرحلة الإجراءات والأشكال التنظيمية (المفهوم الإجرائي للديموقراطية) إلى دمقرطة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وطبيعة السياسات العامة في المجتمع (المفهوم المضموني للديموقراطية) يعني الانتقال من نظام الحكم الديموقراطي إلى حالة المجتمع الديموقراطي.

والخلاصة أنه إذا كان من غير الصحيح - في هذا السياق - التهوينُ من قدر أو قيمة المفهوم الإجرائي للديموقراطية، إذ من دونه لا يوجد الأساس القانوني للنظام الديموقراطي، فإنه من غير الصحيح أيضا قصر مفهوم الديموقراطية عليه؛ لأنه إذا كان أحد أسباب الثورة ضد النظم السلطوية هو الظلم الاجتماعي، فإن الديموقراطية تزدهر في بيئة اجتماعية واقتصادية مواتية تقوم على تلبية احتياجات الفقراء والشرائح الدنيا في المجتمع.

يؤكد هذا الفهم لمضمون الديموقراطية ما أوضحته خبرات بعض الدول من أنه يمكن أن توجد الممارسات والترتيبات الديموقراطية من دون المضمون والجوهر، وكما يذكر فريد زكريا قد تؤدي الانتخابات إلى توفير الغطاء للنظم الاستبدادية والشعبوية التي يكون فيها حكم القانون انتقائيا، وتصدر مؤسساتها قوانين تعتدي على الحريات العامة وتحد من سلطة القضاء. ووفقا له فإن هذه الخبرات «غير مشجعة»؛ ففي آسيا الوسطى تحولت كثير من الديموقراطيات غير الليبرالية إلى نظم ديكتاتورية، وأدت الانتخابات إلى إضفاء الشرعية على

اغتصاب السلطة. وفي أفريقيا أدت التحولات السريعة نحو الديموقراطية إلى تقويض سلطة الدولة، وتنمية المشاعر الإقليمية والإثنية في مواجهة الحكومة المركزية. في المقابل، شهدت دول أخرى، مثل فنزويلا وبيرو، قدرا أكبر من الديموقراطية الحقيقية، على الرغم من وجود كثير من الممارسات غير الليبرالية.

ويفسر زكريا هذه النتيجة بالتوتر بين الليبرالية الدستورية من ناحية والديموقراطية من ناحية أخرى، بشأن نطاق سلطة الحكومة، فبينما تهتم الليبرالية بتقييدها والحد منها فإن الديموقراطية تشجع على استخدامها لمصلحة احتياجات الأغلبية ومطالبها.[14] ومؤدى ذلك أنه إذا كانت عملية الانتقال إلى الديموقراطية تركز على الجانب «الإجرائي» من الديموقراطية المتعلق بتكوين الأحزاب وتنظيم الانتخابات والفصل بين السلطات، فإن عملية تعزيز أركان الديموقراطية تركز على الجانب «الاجتماعي» المرتبط بمحتوى السياسات العامة وعملية تخصيص الموارد؛ فإذا كانت الأولى تهتم بتنظيم السلطة وشكل نظام الحكم، فإن الثانية تركز على الغاية من استخدام السلطة وعائد النظام ومخرجاته.

ثانيا: العوامل المدعمة لتعزيز الديموقراطية

كما ذكرنا سلفا تبدأ عملية الانتقال الأولى بإقامة مؤسسات وترتيبات النظام الديموقراطي الجديد، ومشاركة الفاعلين الرئيسين في اختيار هذه المؤسسات والترتيبات. هذه العملية ذات طابع صراعي له جانبان: جانب الصراع بين القوى الديموقراطية وتلك السلطوية بحكم تعارض المصالح بينهما، وجانب الصراع في داخل القوى الديموقراطية حول شكل النظام الجديد. وتتضمن هذه العملية مواجهات سياسية وتوترات اجتماعية وتقلصات اقتصادية، تختلف حدتها من فئة إلى أخرى، كما أن مواقع الفاعلين وأوزانهم، وشكل التحالفات يختلف من مرحلة إلى أخرى.

ويؤثر نمط سقوط النظم السلطوية، وبدء الانتقال إلى الديموقراطية، في مسار المراحل التالية ومستقبل النظام الديموقراطي وفرص تعزيزه، وتحديدا ما إذا كان السقوط قد حدث بشكل منظم واتُّفِق فيه على ترتيبات الوضع الجديد، أو كان في مناخ من الانفلات والفوضى وعدم التوافق بين القوى الديموقراطية. ويبدو هذا التأثير في كثير من المجالات، منها موقف القادة الجدد تجاه كبار المسؤولين في النظام السلطوي والقوى المؤيدة له؛ ففي بعض الأحيان أُقصيت النخبة الحاكمة القديمة وحُوكم قياداتها وزُجَّ بهم في السجون، وفي أحيان أخرى وضع قادة النظام القديم شروطا لمغادرة السلطة، ضمنوا لأنفسهم بها مكانة ودورا في النظام الجديد، كما حدث في تشيلي واليمن، وفي أحيان مغايرة، كان التعامل مع قيادات النظام القديم وفقا لشكل مشاركتهم فيه، ومدى ارتكابهم أعمالا مخالفة للقانون، بهدف المصلحة الخاصة، وسُمِح لبعضهم بالمشاركة في الحياة العامة مرة أخرى[15].

ويمكن تحديد العناصر الأساسية التي تؤثر في تعزيز النظام الديموقراطي وتوطيد أركانه فيما يلي:

1 - تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام Consensus على قواعد النظام الديموقراطي

يرتبط التعزيز الديموقراطي ارتباطا مباشرا باستقرار الاتفاق أو الرضاء العام بين الفاعلين السياسيين الرئيسين عن قواعد النظام الجديد. ويقصد بذلك قبول كل القوى الرئيسة بقواعد العملية الديموقراطية، وعدم وجود قوى فاعلة تعمل خارجها أو بغير أساليبها وأدواتها، وأن يكون هذا القبول عاما وعبر الاختلافات الطبقية والإثنية، وأن يشمل النخب على المستويين الوطني والمحلي، كما يشمل النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وأن «يقتنع» به الجميع: الحكومة والمعارضة. وأن يسود في الرأي العام الاعتقاد بأن الديموقراطية توفر أسلوبا لتغيير الحكومات وشاغليها بطريقة سلمية من

خلال الانتخابات، وأن تولي أحد الأطراف الحكمَ ليس نهاية المطاف، ولا يعني الإبعاد الدائم للآخرين عن السلطة. فإذا كان قبول القواعد الديموقراطية في مرحلة الانتقال مبعثه «المصلحة والضرورة» فإنه يكون في هذه المرحلة هو «الاقتناع»، ويكون من شأن كل ما تقدم زيادة دائرة الإدماج لمختلف القوى والفاعلين في الحياة السياسية.

ويزيد من فرص الاقتناع بالقواعد الجديدة نجاح قادة النظام الديموقراطي في إحياء الذاكرة التاريخية والتراث الديموقراطي لبلادهم قبل النظام السلطوي؛ إذ يُسهِّل توطيد الديموقراطية وجود تراث ديموقراطي قديم يمكن استرجاعه وإحياؤه بحيث يبدو النظام الجديد استمرارا لتراث وطني قديم يستند إلى رموز تاريخية يعتز بها الشعب.

ويميز جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori في كتابه العمدة في باب النظرية الديموقراطية[16] بين ثلاثة مستويات للاتفاق العام، وهي:

- الاتفاق بشأن القيم العليا Ultimate Value للنظام السياسي، والمتمثلة في الدستور.
- الاتفاق بشأن قواعد الممارسة السياسية وإجراءاتها Rules and Procedures، والمتمثلة في القوانين الأساسية لنظام الحكم.
- الاتفاق بشأن السياسات العامة.

ويرى سارتوري أنه بينما يكون من الضروري وجود الاتفاق على المستويين الأولين، فإن الاختلاف بشأن المستوى الثالث أمر ضروري، فهو أساس الديموقراطية ومبرر تعدد الأحزاب فيها. لذلك كلما زادت الانقسامات الأيديولوجية والاختلاف بين الفاعلين بشأن القيم العليا كانت مهمة تعزيز الديموقراطية أكثر صعوبة، وبالعكس كلما ضاقت المسافة الأيديولوجية Ideological Distance بين الفاعلين، وزادت مساحة الاعتدال، ومدى تأثير القيادات التوافقية، اتسعت فرصة الوصول إلى تفاهمات وحلول.

وبالمنطق نفسه يكون الاتفاق حول قواعد وإجراءات الممارسة الديموقراطية هو أمرا مهما وضروريا، فإن اعتبرها الفاعلون الرئيسون عادلة ومنصفة، وتتيح فرصة متكافئة للجميع للكسب والخسارة بحيث لا تميِّز ضد أحد الأطراف ولا تعطي ميزة لآخر، فإن ذلك يعد عاملا مدعما للتعزيز الديموقراطي. أما إذا لم تتوافر هذه الثقة فإن غيابها يصبح عاملا يؤدي إلى انهيار المؤسسات الديموقراطية[17].

ومن الوارد أن تختلف هذه القواعد والإجراءات من نظام إلى آخر وفق ظروفه، ولكن المهم أن يحدث التراضي والاتفاق العام بشأنها، وأن تكون فعّالة في التنفيذ. فكل قاعدة لها مزاياها وعيوبها، فالنظام الرئاسي مثلا يعيبه أنه معادلة صفرية يحصل فيها الفائز على كل شيء حتى إذا كان الرئيس منتخبا بأغلبية لا تُذكر، وذلك على خلاف الانتخابات البرلمانية التي تتيح للخاسر فرصة المعارضة في البرلمان. من ناحية أخرى قد يؤدي وجود رأسين للدولة يتقاسمان السلطة (رئيس دولة ورئيس وزراء) إلى الخلاف والجمود إذا جاء كل منهما من حزب مختلف. فرأى البعض أن النظام الرئاسي يضعف عملية التعزيز الديموقراطي[18] بحكم تركيزه السلطة في يد شخص واحد بينما يدعمها النظام البرلماني، وذلك وفقا لتجارب دول البلطيق وشرق أوروبا ووسطها. بينما ترجح أغلب الآراء أنه لا توجد علاقة مباشرة بين شكل نظام الحكم والتعزيز الديموقراطي[19].

من القواعد والممارسات التي تعوق عملية التوطيد الديموقراطي عدم احترام القواعد التي تضمن نزاهة الانتخابات وسماح الحكومة القائمة بتدخلات يكون من شأنها تشويه الإرادة الشعبية وعدم تعبير نتائج الانتخابات عنها مثل التلاعب في قواعد الناخبين، واستخدام تقسيم الدوائر الانتخابية لأغراض سياسية، وتبني نظام انتخابي لا يمثل الأحزاب الصغيرة أو يضعف دور الأقليات الإثنية والسياسية، وضعف إجراءات الحد من استخدام المال السياسي والرموز الدينية والطائفية.

ولما كانت الانتخابات هي السبيل الوحيد إلى اختيار الحكام وتشكيل الحكومة في النظم الديموقراطية، فإن عدم نزاهتها أو التمييز فيها لمصلحة البعض دون الآخر يؤدي إلى اهتزاز شرعية نتائجها، بل واهتزاز صورة الانتقال الديموقراطي بأسره. وبالعكس فإن إجراء الانتخابات وفقا للقواعد من دون حدوث خروقات أو انتهاكات متعمدة يؤدي إلى التوطيد الديموقراطي. وهكذا فإن الانتخابات هي فرصة دورية لتجديد الثقة في المؤسسات والقواعد الديموقراطية والتعبير عن القبول أو الرفض للسياسات المتبعة ولشخوصها[20].

وعلى رغم أهمية سلامة الانتخابات وضمانة نزاهتها فإن تحقيق ذلك ليس بالأمر اليسير في كثير من الدول النامية التي مرت بعملية انتقال الديموقراطية، ففي بعض الأحيان تُجرى الانتخابات بصورة شكلية لا تعطي الناخبين فرصة الاختيار بين بدائل، وفي أحيان أخرى تؤدي إلى إثارة النعرات والانقسامات خصوصا في المجتمعات متعددة الأعراق والإثنيات، وفي أحيان غيرها لا توجد هيئة ناخبة مسؤولة ويُصوت على أساس الانتماءات العرقية والإثنية والعصبوية. لذلك من المهم التمييز بين انتظام عقد الانتخابات بصفة دورية والتعزيز الديموقراطي. ففي كثير من الدول النامية تعقد الانتخابات البرلمانية والرئاسية بنحو منتظم، بيد أن ذلك لم يؤدِ إلى ارتفاع جودة النظام الديموقراطي فيها، وذلك بسبب غلبة اللامبالاة السياسية وعدم اكتراث أغلبية المواطنين لما تضطلع به النخب السياسية وما تنتهجه من سياسات، وعدم إدراكهم المعنى الإيجابي للمواطنة ومبادئها.

أما بالنسبة إلى الاتفاق بشأن السياسات العامة فهو أمر مختلف، ذلك أن الاختلاف والجدل حول هذه السياسات هو أمر ضروري لفعالية النظام الديموقراطي، وإن كان من غير المرغوب فيه في المراحل الانتقالية أن تتبع الحكومة سياسات انقسامية أو مثيرة للانقسام.

2 - حدود استخدام السلطة

ترتبط بما تقدم حدود نطاق استخدام السلطة ومجالاتها التي ينبغي أن تلتزم بها الحكومات في المرحلة الانتقالية، وذلك لأن أحد العناصر الرئيسة لمفهوم الديموقراطية هو الإدارة السلمية للاختلافات والصراعات، وذلك من خلال الاعتراف بتعدد مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية وتوجهاتها السياسية، وحقها في التعبير عنها، والانخراط في عملية مفاوضات اجتماعية للاتفاق على الأولويات بما يحمي حقوق كل الأطراف ويضمن تداول السلطة وفق إرادة الناخبين. وفي هذا السياق، إذا كان على الأحزاب والأفراد الذين يخسرون الانتخابات قبول نتائجها والاستمرار في الالتزام بقواعد المنافسة الديموقراطية، فإن على الفائز – أو الفائزين – التحلي بالاعتدال في استخدام السلطة، والابتعاد عن السياسات التي تهدد بنحو جسيم مصالح أطراف رئيسة أخرى، وبما لا يؤدي إلى طغيان الأغلبية أو تهميش المعارضة.

فالديموقراطية هي نظام يحدد كيفية اختيار شاغلي السلطة وتحديد ما يستطيعون فعله وما لا يستطيعون أن يفعلوه بالسلطة التي اختارهم الشعب لممارستها، لأن النظام الديموقراطي يقوم على دعامتين مترافقتين: الأولى تعطي سلطة الحكم للأغلبية، والثانية تحمي حقوق الأقليات وتصونها. لذلك فإن من المخاطر المهددة لتوطيد أركان النظام الديموقراطي ممارسةَ السلطة من دون حدود بما يهدد مصالح قوى اجتماعية أخرى، وبما يؤدي إلى تأجيج التناقضات الاجتماعية والإثنية، ودفعها إلى الخروج على قواعد الديموقراطية. من مظاهر ذلك تولي حزب مهيمن Hegemonic Party السلطة ما يؤدي إلى استمرار ممارسات الزبانية السياسية، واستخدام موارد الدولة، والتدخل في الانتخابات لمصلحة ممثلي الحزب في البرلمان.

إن اعتدال الأغلبية وحكمتها في ممارسة الحكم شرطان ضروريان لنجاح النظام الديموقراطي واستقراره. وكان هذا المعنى واضحا لدى آباء الثورة

الأمريكية، فحذّر ماديسون من طغيان الأغلبية واعتدائها على حقوق الأقليات، كما حذّر المفكر السياسي الفرنسي ألكسيس دي توكفيل[21] من أن طغيان الأغلبية يؤدي إلى إلغاء الفصل بين السلطات والاعتداء على حقوق الإنسان[22].

3 - روح الاعتدال ورشادة إدارة الصراعات

أحد العناصر الجوهرية في الديموقراطية هو التوافق والعمل المشترك بين الأطراف المختلفة والمصالح المتنافسة للوصول إلى حل وسط مقبول. لذلك تُمثل الاستقطابات الأيديولوجية الحادة والمواجهات المستمرة في الشوارع بما تمثله من معادلة صفرية تهديدا لعملية التعزيز الديموقراطي. وبصفة عامة، يمكن حل الصراعات السياسية إذا لم تكن مستندة إلى خلافات أيديولوجية عميقة، أو إلى انقسامات بين قوى طائفية وإثنية لا يتفق بعضها مع بعض أو لها تاريخ من الصراع.

ويرتبط اعتدال الصراعات السياسية بوجود نخب سياسية وقيادات توافقية أو معتدلة تسعى إلى التواصل وبناء التفاهمات والاتفاقات مع الأطراف الأخرى. كما يرتبط بنوع القيادات في المجالات الاجتماعية والنقابية والدينية، وعما إذا كانت تنحو نحو التشدد أو الاعتدال، واستعدادها للدخول في المفاوضة. وعلى رغم أنه عادة ما توجد ضغوط اجتماعية نحو التشدد، فإن الاعتدال يكون نتيجة لإدراك القيادات حجمَ التكلفة والثمن المترتبين على اتخاذ مواقف متشددة.

ويدعم عمليةَ تعزيز الديموقراطية وجودُ الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الصراعات الاجتماعية. فتتغير التوازنات الاجتماعية في مرحلة الانتقال، وتظهر جماعات جديدة لتمثيل مصالح كانت مكبوتة أو ممنوعة أو محجوبة عن الشرعية في النظام القديم، ويؤدي ذلك في بداية مرحلة الانتقال - كما ذكرنا من قبل - إلى انفجارات إثنية واجتماعية وفئوية،

وظهور مشاكل وعداوات وتناقضات يكون من اللازم في مرحلة توطيد الديموقراطية إدارتها والسعي إلى تهدئتها من خلال نظم تمثيل المصالح والأحزاب السياسية والانتخابات والبرلمان.

إن تراكم هذه المشاكل وازدياد ثقلها Overload Issues على مؤسسات النظام يؤديان إلى إعاقة التعزيز الديموقراطي؛ لأن الحكومة - أي حكومة - لا تستطيع حل جميع المشاكل في وقت واحد، خصوصا أن بعضها يكون ذا طابع بنائي بحيث يتفاقم على مدار سنوات طويلة. ويزيد من صعوبة مهمة الحكومة استمرار حالة المواجهة بين الجماعات واللجوء إلى الشارع، ويصبح التحدي هو وجود القواعد المنظمة لإدارة الصراعات وإقامة مؤسسات جديدة أو إعادة تنظيم مؤسسات قائمة تضطلع بمهمة تمثيل المصالح وتجميعها بواسطة قيادات لها شرعية، وتتمتع بثقة المواطنين، وتستطيع إقناعهم بإمكانية حل مطالبهم ومشاكلهم داخل المؤسسات.

في هذا السياق تحقق المؤسسات التوازن بين المشاركة الشعبية من ناحية ودور النخبة الحاكمة من ناحية أخرى، وهو ما يتطلب أن توفر تلك المؤسسات القنوات المنتظمة اللازمة لاستيعاب الرغبات والمطالب والتعامل معها في إطارها بكفاءة[23]، ويتطلب نجاح المؤسسات في الاضطلاع بهذا الدور ألا تكون قوية جدا إلى حد فرض هيمنتها على المجتمع، ولا ضعيفة جدا بحيث تقع أسيرة لإحدى قواه، ففي الحالتين يمثل ذلك تحديا لعملية التعزيز الديموقراطي.

يدعم توطيد الديموقراطية إدراك الفاعلين أن قواعد إدارة الصراع الاجتماعي عادلة فعندما تستجيب الدولة للمطالب الاجتماعية، فإن ذلك يعطي الانطباع بالعدالة، وأن الدولة تتعامل مع الجميع بروح الإنصاف وبهدف الإدماج في العملية السياسية. ويؤدي ذلك إلى نزع صفة التسييس عن الصراعات الاجتماعية De-politicization فعادة ما تُسيَّس الصراعات في

المرحلة الأولى للانتقال الديموقراطي، أما عملية التعزيز فإنها تتطلب التعامل المؤسسي مع تلك الصراعات Institutional Conflict Processing بهدف التهدئة والتسوية. ومع أنه لا يوجد ضمان لنجاح النظام الجديد في تلك المهمة فإن البدء في العمل من أجل ذلك يدعم توطيد الديموقراطية، ويساعد على إدماج مختلف الجماعات في إطار المؤسسات الجديدة.

4 - العلاقات العسكرية-المدنية وخضوع العسكريين للحكومة المنتخبة

في ظل النظم السلطوية عادة ما يكون للجيوش دور خاص إما من خلال الحكم العسكري المباشر، وإما بواسطة اعتماد النظام على دعم الجيش وتأييده، وإما عن طريق إقامة النظام مجموعاتٍ عسكرية ذاتَ طابع حزبي أو أيديولوجي تدين بالولاء له. وفي كل الحالات تصبح للمؤسسة العسكرية امتيازات وأوضاع خاصة تتمركز حول استقلالها المالي والإداري. ويتضمن ذلك: موازنة الجيش، وصفقات السلاح، والإنفاق العسكري، والترقيات واختيار القيادات، والعقيدة العسكرية، وتحريك القوات والمناورات، وأنشطة المخابرات العسكرية. إضافة إلى ما قد تمارسه المؤسسة العسكرية من أنشطة اقتصادية ذات طابع مدني، أو ما تديره من مستشفيات وأندية ودور اجتماعية. وفي بعض الأحيان استُخدم الجيش لأغراض سياسية داخلية صرفة مثل مكافحة النشاط الشيوعي أو القبض على خصوم النظام ومحاكمتهم، وهو ما أعطاه سلطة القبض على المواطنين ومحاكمتهم أمام القضاء العسكري أو مكافحة الأنشطة الإرهابية.

لذلك، فإن من أهم مهمات عملية التعزيز الديموقراطي إخضاعَ المؤسسة العسكرية للحكومة المدنية المنتخبة. وهي عملية ليست بالسهلة أو اليسيرة؛ إذ من الطبيعي أن تسعى المؤسسة العسكرية إلى الحفاظ على أوضاعها في ظل النظام الجديد، خصوصا إذا كانت قد مارست دورا في تأييده أو أنه تحقق

بناء على تفاهمات معها، وهو ما يمثل تهديدا للتوطيد الديموقراطي. وتمارس المؤسسة العسكرية هذا الدور بأسلوبين:

الأسلوب الأول: الوصاية Tutelage على المؤسسات المنتخبة

تطورت الديموقراطية في أوروبا في ارتباط وثيق بتقليص سلطة الملك لمصلحة المجلس التشريعي المنتخب، وبإخضاع الجيوش للسلطة المدنية المنتخبة. لذلك يكون أول تهديد للتطور الديموقراطي هو عندما ينشأ وضع يكون فيه الأشخاص المنتخبون الخاضعون لحكم القانون ورقابة القضاء تحت وصاية غير المنتخبين. ومثال ذلك دور المجالس ذات الأغلبية العسكرية كما حدث وفقا لدستور البرتغال 1974م، أو تضمين الدستور مواد تشير إلى دور الجيش باعتباره ضامنا للدستور وحكم القانون، أو وصف دوره بحماية المصالح العليا أو الأمن القومي للدولة، فكل هذه الأمور في النظام الديموقراطي هي من اختصاص الهيئات المنتخبة.

الأسلوب الثاني: المجال المحجوز Reserved Domain

ويشير ذلك إلى نقل أحد مجالات السياسة العامة من سلطة الحكومة إلى هيئات أخرى لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية. ولا يقصد بذلك في نظم الديموقراطيات التوافقية التي تقيد سلطة البرلمان والحكومة فيما يتعلق بوضع الأقليات، أو حين يتطلب وجود هيئات حكومية تتمتع بالاستقلال مثل حالة كثير من البنوك المركزية التي لا تخضع للرقابة البرلمانية المباشرة بحكم طبيعة عملها مثل حالة البنك الفدرالي المركزي FRB، ولكن المقصود به هو منع الحكومات المنتخبة في دول الانتقال الديموقراطي من ممارسة اختصاصات معينة، والحيلولة بينها وبين ذلك بسبب التوازنات السياسية أو التهديد باستخدام القوة من جانب الجيش، والقوى الأخرى المؤيدة له

كالشرطة، والمؤسسات الأمنية. ومن أمثلة المجال المحجوز ميزانية الجيش، وصفقات الأسلحة، والعلاقات الخارجية العسكرية، ومدى خضوع المؤسسات الأمنية عموما للسلطة المدنية.

ويمكن أن تتعرض العلاقات بين الحكومة المدنية المنتخبة والجيش لتوترات وصراعات بالنسبة إلى استمرار الوصاية أو المجال المحجوز، ويمكن أن يهدد الجيش بقوة السلاح لأنه يمتلك القاعدة التنظيمية والقوة لتحدي سياسة الحكومة والتدخل لإسقاطها بانقلاب عسكري. ولكن ذلك يتوقف على البيئة السياسية لعملية الانتقال الديموقراطي وموقف الفاعلين الرئيسين.

من المهم في هذا السياق النظر إلى سلوك المعارضة السياسية للحكومة وعلاقتها بالجيش. فقد تنظر المعارضة إلى الجيش باعتباره ورقة ضغط على الحكومة، أو ربما تلوِّح بها باعتبارها بديلا، وهو ما يمثل تراجعا في العملية الديموقراطية، لأنه يعني أن الانتخابات لم تعد الوسيلة الوحيدة للوصول إلى الحكم، وأن هناك خطر الانقلاب العسكري.

يصبح الانقلاب أكثر احتمالا عندما يتزايد مناخ الدعم المدني للجيش، والذي يحدث عادة بتحالف نخب مدنية وعسكرية. فمن ناحية يمكن لأحزاب المعارضة أن تستخدم التهديد بالتدخل العسكري كأداة لتحقيق أهدافها السياسية، ومن ثم تعمل على إقامة علاقات مع القادة العسكريين وخلق جو من التوتر السياسي أو الأزمة وعدم الاستقرار لتشجيع العسكريين على التدخل. ومن ناحية أخرى فإن الحكومة – عادة - لا تقف صامتة إزاء تحركات المعارضة ولا تترك علاقاتها تتدهور مع الجيش، فتستجيب لمطالبه، وذلك لإعطاء الإشارة لخصومها بأن لديها علاقات طيبة مع العسكريين، ويترتب على هذا النمط من التفاعلات المعقدة بين الحكومة والمعارضة والجيش مزيد من استقلال المؤسسة العسكرية وتسييسها، وحصول الجيش على ما يريده والحفاظ على أوضاعه التي تعوق التعزيز الديموقراطي - مثل الوصاية أو

المجال المحجوز - وذلك من دون الحاجة إلى التدخل فعليا بقوة السلاح. فسياسة «التلويح بالانقلاب» من جانب المعارضة، وسياسة «تجنب الانقلاب» من جانب الحكومة تؤديان إلى تكريس الدور السياسي للجيش وتعويق عملية الانتقال الثاني إلى الديموقراطية، كما أشرنا في بداية الفصل.

إن التعزيز الديموقراطي يتطلب ألا يكون الجيش متاحا للاستخدام السياسي باعتباره أداة ضغط على الحكومة، وأن تتوقف النخب السياسية المعارضة عن مغازلة الجيش أو استخدامه لأغراضها. ويتوقف ذلك على العلاقة بين الفاعلين المدنيين ومدى التزامهم بقواعد النظام الديموقراطي، ففي حالة إسبانيا، على سبيل المثال، ومع محاولة الانقلاب العسكري ضد الديموقراطية اتخذ الملك خوان كارلوس موقفا حاسما في فبراير العام 1985م، وسمح للحكومة المدنية بإعادة تنظيم الجيش. وتقدم حالة البرتغال نموذجا لالتزام القيادة العسكرية بالديموقراطية والذي تمثل في دور الجنرال أيانس Eanes في تحقيق الانضباط في صفوف الجيش والإشراف على عودته إلى الثكنات. وفيما بعد عادت الوصاية العسكرية على الحكومة المدنية في شكل مجلس الثورة الذي سيطر عليه العسكريون، وانتهت الوصاية بالإصلاحات الدستورية في العام 1982م.

إن تعريف العقيدة العسكرية والأمن القومي للدولة ينبغي أن يكون بواسطة القادة المدنيين في إطار توافق مدني-عسكري يطرح فيه العسكريون آراءهم وتصوراتهم، ويكون اتخاذ القرار من اختصاص السلطة المنتخبة. وتزيد احتمالات استمرار هذا التوافق المدني-العسكري في حالة تركيز العقيدة العسكرية على التهديدات والأخطار الخارجية، وتقل عندما تُطور هذه العقيدة بواسطة العسكريين أنفسهم كما حدث في كثير من دول أمريكا اللاتينية، خصوصا عندما تركز هذه العقائد على الأخطار الداخلية كالتهديد الشيوعي أو الأنشطة الإرهابية والتخريبية، مما أدى إلى التوسع في دور المخابرات العسكرية، وتدخل الجيش في الصراعات السياسية الداخلية. ومع

وجود التوافق المدني-العسكري حول رسالة القوات المسلحة ومهماتها، فإن على الحكومات الديموقراطية توفير سبل تحقيق ذلك من موارد، وتوفير قنوات الاتصال المناسبة للجيش للتعبير عن مصالحه المؤسسية والعامة.

5 - التحول المتدرج من الديموقراطية الإجرائية إلى الديموقراطية الغائية

يختلف الباحثون حول معيار شرعية النظم السياسية، وهل يكون: ما هو أكثر النظم أفضلية وصلاحا Most Favorable؟ أو يكون: ما هو أقل النظم ضررا Least Harmful؟ المعيار الأول يركز على قدرة النظم على تحقيق المصالح والخدمات، ويعتبر أن الحكومة الديموقراطية هي الأفضل بحكم أنها منتخبة ومسؤولة ومراقبة من جانب المواطنين. أما المعيار الثاني – وهو الأكثر واقعية في مراحل الانتقال – فإنه يركز على قدرة الحكومة على حل المشاكل واحتواء الأزمات والتخفيف من توترات هذه المراحل.

يترتب على ذلك أن التعزيز الديموقراطي يسهل حدوثه مع وجود نخبة وقيادات سياسية تحسن إدارة التوقعات الشعبية، ولا تعد إلا بما تستطيع الوفاء به، مع وجود معارضة مسؤولة لا تزايد على الحكومة بمطالب غير ممكنة التنفيذ. وتنبع أهمية هذا العامل من أن مراحل الانتقال عادة ما ترتبط بثورة في التوقعات المبالغ فيها، ما يؤدي إلى توقع سريع لتحسين مجمل أوضاع الحياة، وهو ما لا يحدث بالطبع مما يؤدي إلى اهتزاز الثقة بالنظام الديموقراطي. لذلك فمن الضروري للنخب الديموقراطية الجديدة أن تتحول تدريجيا لتحسين فرص الحياة للمواطنين باعتبار الديموقراطية أسلوبا لتنظيم السلطة يوفر أكبر قدر من الفرص المتكافئة لأكبر عدد من الناس.

ويرتبط هذا التحول ارتباطا وثيقا بكفاءة المؤسسات الحكومية وقدرتها على طرح السياسات العامة التي ترتقي بمستوى معيشة وحياة الناس. وبالعكس إن عدم كفاءة مؤسسات الحكم، وعدم القدرة على تحقيق مستوى

محسوس من النمو الاقتصادي، وتدني مستوى الخدمات العامة كالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، كل ذلك يؤدي إلى نمو المشاعر السلبية تجاه النظام، وخلق البيئة المحبذة لتبلور السخط الاجتماعي والسياسي.

وفي هذا السياق ربط بعض الباحثين بين معدل النمو الاقتصادي وعملية التعزيز الديموقراطي، وأن الارتداد السلطوي يرتبط مباشرة بدخول الاقتصاد مرحلة ركود أو كساد[24]. وفي مجال تقييم تجارب الانتقال الديموقراطي على مدى ربع قرن، أشار فيليب شمبيتر[25] إلى أن أداء النظم الديموقراطية الجديدة قد جاء مخيبا لآمال المستفيدين المحتملين منها، فقد تدهور مستوى معيشة الفقراء في كثير من هذه الدول. وهو المعنى نفسه الذي أشار إليه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن مسارات التحول الديموقراطي، وما ذكره من أن المحصلة النهائية للتحول قد أدت إلى تحقيق حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بيد أنها لم تتضمن إعادة توزيع الثروة والأصول القومية.

إن أهمية هذه النقطة تنبع من أن جوهر السياسة هو عملية تخصيص الموارد النادرة في المجتمع مثل الثروة والنفوذ والسلطة والشهرة، بهدف الحفاظ على استقراره وتوازنه في كل المجالات، ويترتب على ذلك أن أي تحول مهم في شكل النظام السياسي يؤثر في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال ثلاثة سبل وهي: طبيعة التحالف الحاكم والطبقات والشرائح الاجتماعية المكونة للنخبة التي تقود الدولة، والآثار التوزيعية للسياسات العامة التي يتبعها النظام، وكفاءة مؤسسات الحكم والإدارة ومدى التزامها بقواعد الشفافية والمحاسبية.

نستخلص مما تقدم أن التعزيز الديموقراطي يتحقق عندما يعتقد الفاعلون السياسيون الأساسيون - والرأي العام عموما - أن العملية الديموقراطية سوف تستقر، وعندما تمارس الحكومة المدنية المنتخبة سلطاتها كاملة من دون وصاية أو وجود مجالات محجوزة أو حدوث

انتهاكات تقلل من نزاهة الانتخابات وسلامتها، وعندما تتجاوز عملية الانتقال الأولى احتمال الانقلاب ضد الديموقراطية أو وجود بديل للوصول إلى السلطة غير طريق الانتخابات.

أما إذا لم تتحقق عملية التعزيز، فإن النظام الديموقراطي يتعرض لحالة من الاستنزاف والشلل الذي يؤدي إلى تحلل مؤسساته وقواعده مما يؤدي إلى سقوطه وانهياره، وإلى حالة من عدم الاستقرار السياسي الممتد، وزيادة عدم ثقة المواطنين في مؤسساته وقياداته. ومن مظاهر ذلك ظهور أحزاب مسيطرة، واللجوء إلى سياسة الشارع، وضعف مؤسسات الدولة، وضعف حكم القانون، واستفحال هذه الاستقطابات الاقتصادية الفئوية والإثنية وازدياد الدور السياسي للجيش. وفي هذه الحالة تزداد احتمالات توقف عملية الانتقال الديموقراطي وانتكاسها.

إن عملية التعزيز الديموقراطي ليست مسألة حتمية ولا يمكن الرجوع عنها، فهي عبارة عن حالة توازن بين القوى المؤيدة للديموقراطية والتي تولت السلطة، وتلك التي تعارضها أو تتخوف منها. فإذا ما تعرض الحكم الديموقراطي لأزمة حادة بسبب أخطار خارجية تتعلق بالأمن القومي أو سوء الأداء الاقتصادي أو أخطاء الإدارة السياسية، فإنه قد تحدث العملية العكسية للتعزيز Deconsolidation أو الاستنزاف الديموقراطي Democratic Attrition وصولا إلى الارتداد السلطوي Authoritarian Reversal[26]. وتؤدي هذه العملية إلى سقوط تدريجي للديموقراطية وظهور نظام تسلطي هجين يجمع بين المظهر الديموقراطي والمضمون السلطوي Façade Democracy أو ما يسمى في دول أمريكا اللاتينية Democradura.

وفي مواجهة هذه الأخطار، تبدو أهمية فهم آليات عملية التعزيز الديموقراطي وأدواتها. فجوهر هذه العملية هو بناء القُدرات اللازمة لممارسة الحُكم الديموقراطي، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع بطريقة ديموقراطية.

ويشمل ذلك التوسع في تمثيل المصالح الاجتماعية المختلفة وحُسن إدارة التفاوض بينها من أجل تبني سياسات عامة واتخاذ قرارات تحقق أكبر قدر من المصالح العامة، ثم متابعة تنفيذ تلك السياسات والقرارات وتقييم نتائجها والتدخل لتعديلها وتصحيحها عند الحاجة، وكل ذلك بهدف أن يشعر المواطنون أن الديموقراطية قد أحدثت فرقا في حياتهم.

وعلينا دائما تذكر أن الحفاظ على الديموقراطية يمثل مهمة لا تقل صعوبة عن إقامتها، وخصوصا في مراحلها الأولى حتى تتحقق «الاستدامة الديموقراطية» Democratic Sustainability وأن تُحمى الديموقراطية الوليدة من الأخطار، وإكسابها مناعة ضد احتمالات الانتكاسة، وتوسيع دائرة التأييد والدعم لها في المجتمع.

6

حدود الانتقال إلى الديموقراطية: تعدد المفاهيم والأنماط

تعرضت الديموقراطيــة فــي الفكــر والممارسة لتطورات عديدة، واتخذت المبادئ الديموقراطية في التطبيق صورا مختلفة وفق الظروف التاريخية وأوضاع المجتمعات التي تُطبَّق فيها وتكويناتها الاجتماعية، وتفاعلت الأفكار الديموقراطية مع التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وظهرت أنماط متنوعة لأشكال النظام الديموقراطي[1]. ويعرض هذا الفصل لأهم التطورات التي لحقت بالنظم والممارسات الديموقراطية في ضوء دروس الممارسة وتغير الظروف.

«إن حيوية الديموقراطية تنبع من قدرتها على التطور والتكيف مع الظروف المتغيرة؛ فلا يوجد شكل مؤسسي جامد لها»

أولا: الديموقراطية التمثيلية

من الناحية التاريخية ارتبطت ممارسة الديموقراطية بالمشاركة المباشرة للمواطنين في إدارة شؤون مدينتهم أو الشؤون العامة. وبتعبير جيمس ماديسون: الديموقراطية الكاملة هي نظام يجتمع فيه المواطنون ويديرون به أمورهم بأنفسهم.

كان أول تطور مهم هو ظهور مفهوم التمثيل السياسي Political Representation ونظام الديموقراطية التمثيلية أو النيابية Representative Democracy، فمع ازدياد عدد السكان وتنوع قضايا الحكم وتعددها اتضحت صعوبة تطبيق الديموقراطية المباشرة، وضرورة اختيار المواطنين ممثلين لهم لممارسة مهام التشريع.

ودعم من هذا التطور بروزُ اتجاهٍ وقت نشوب الثورة الفرنسية وبعدها في نهاية القرن الثامن عشر حذّر من مخاطر المشاركة الشعبية المباشرة؛ لأن ذلك أدى إلى عدم الاستقرار وصعوبة التوصل إلى اتفاق بشأن الموضوعات المثارة واتخاذ قرار بشأنها، وكان من بين هؤلاء مونتسكيو الذي رأى أن التعبير عن الإرادة الشعبية يكون من خلال انتخاب الشعب نوابا عنه يتولون ممارسة الحكم، ومن ذلك الوقت ترسخ مبدأ الانتخاب و«النظام النيابي» باعتباره وسيلة لإسناد السلطة في النظام الديموقراطي. وأدى هذا التطور إلى إثارة ثلاثة جدالات كبرى بشأن مبدأ التمثيل، ومدى اتفاقه مع القيم الديموقراطية وكيفية تطبيقه في الممارسة. وذلك على النحو التالي:

- الجدل حول مبدأ التمثيل ذاته ومدى اتفاقه أو انحرافه عن المبدأ الديموقراطي، فكان هناك من ربط بين الديموقراطية والمشاركة المباشرة لكل المواطنين مؤكدا أن الخروج عن هذا المفهوم يعد انتهاكا لروح الديموقراطية؛ لأن التمثيل سوف يركز العملية الديموقراطية في أيدي القلة من النواب المنتخبين في الهيئة التشريعية، وبحيث يقتصر دور الشعب على المشاركة في الانتخابات مرة كل أربع أو خمس سنوات.

- الجدل حول طبيعة التمثيل من الناحية القانونية، وهل هو «تفويض» أو «نيابة»، فرأى البعض ضرورة اعتباره تفويضا في موضوعات محددة من جانب أبناء الدائرة، ولا يكون من حق عضو البرلمان إبداء الرأي باسم دائرته في غير ذلك من أمور، بينما رأى آخرون أن ذلك تعطيل للعمل التشريعي وأن الأعضاء المنتخبين هم «نواب» عن دوائرهم يتحدثون باسم ناخبيهم ونيابة عنهم. وارتبطت بذلك نقطة أخرى حول نطاق «النيابة» وهل يكون عضو البرلمان نائبا عن الدائرة التي يمثلها فقط، أو نائبا عن الشعب كله.

- الجدل بشأن تشكيل الهيئة الناخبة، وهل يكون حق الانتخاب لجميع المواطنين أو يكون للبعض دون الآخر؟ وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم يكن حق التصويت للجميع، بل ارتبط بنصاب مالي على أساس أن الانتخاب هو حق لأصحاب المصالح في المجتمع، والذين يدفعون الضرائب، ومن ثم يكون من حقهم مراقبة الحكومة في كيفية إنفاقها، وهو المعنى الذي أشار إليه أحد شعارات الثورة الأمريكية «لا ضرائب من دون تمثيل» No Taxation without Representation، وأن هذه الفئة لديها من العلم والخبرة ما يمكنها من عضوية البرلمان. أضف إلى ذلك أنه حتى بداية القرن العشرين اقتصر حق التصويت على الذكور دون الإناث.

وفي الممارسة أبرزت خبرة تطور التمثيل النيابي في إنجلترا «قاعدة الأغلبية» Majority Rule بوصفها آلية لانتخاب أعضاء البرلمان، وانتقلت هذه الممارسة إلى الدول التي تأثرت بالنظام البريطاني في الاختيار بين المرشحين لعضوية البرلمان والمتنافسين في الانتخابات العامة، ولاتخاذ القرار داخل المجلس.

ووجد نظام الأغلبية تبريره في عدة اعتبارات، فهو نظام منطقي يعطي سلطة القرار لأكثرية أو أغلبية المشاركين في الانتخابات البرلمانية أو لأغلبية أعضاء البرلمان في حالة التشريع، وهو نظام واضح يخلو من التعقيدات والإجراءات الإدارية إذ يعتمد على الأرقام، ثم إنه نظام مرن يسمح بإضافة اشتراطات

تضمن سلامة التمثيل الانتخابي أو القرار التشريعي. فعلى مستوى الانتخابات اشترط عديد من النظم عدم الاكتفاء بأكثرية عدد الأصوات وضرورة إجراء دورة ثانية للانتخابات بين المرشحين الحاصلين على أعلى عدد من الأصوات، وتعاد الانتخابات بينهما لضمان أن يكون عضو البرلمان متمتعا بتأييد أغلبية المشاركين في الانتخابات. وعلى مستوى البرلمان يسمح النظام بإعطاء وزن أو أهمية أكبر لبعض الموضوعات، كاشتراط نسبة الثلثين عند تعديل الدستور أو إعلان الأحكام العرفية أو إعلان حالة الحرب وغيرها، أو اشتراط حضور نسبة معينة من إجمالي أعضاء البرلمان حتى يُجرى التصويت.

وتعرض نظام الأكثرية/ الأغلبية لانتقادات مهمة أبرزها أنه يختزل الديموقراطية في أرقام، وأنه لا يعطي وزنا لرأي المعارضة، فنظام الأكثرية المطبق في المملكة المتحدة يَعتبر المرشح الحاصل على أعلى الأصوات هو الفائز بغض النظر عن نسبة هذه الأصوات إلى إجمالي عدد الناخبين. وعلى سبيل المثال إذا تصورنا حالة الانتخابات في دائرة يتنافس فيها ثلاثة مرشحين، وكانت النتيجة حصول المرشحين على نسب 40 في المائة، 35 في المائة، 25 في المائة من الأصوات على التوالي، فإن المرشح الحاصل على أكثرية الأصوات (40 في المائة) يُعتبر فائزا على رغم أن أغلبية المشاركين في الدائرة لم يصوتوا له وكانت لهم تفضيلاتهم الأخرى.

ولتلافي هذا النقد - وكما ورد سلفا - اشترط بعض النظم حصول الفائز على الأغلبية البسيطة (50 في المائة + 1)، وأنه في حالة عدم حصول أي من المرشحين على هذه النسبة في أول دورة، تعاد الانتخابات بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات حتى يحصل أحدهما على النسبة المطلوبة. ويُنتقد هذا النظام أيضا على أساس أن الناخب أصبح مجبرا على الاختيار بين مرشحين لم يخترهما في الدورة الأولى، وأن التصويت في الدورة الثانية لا يُعبِّر عن تفضيلات الناخبين، ولكن عن العلاقات بين الأحزاب أو الصفقات الانتخابية التي تحدث بين المرشحين.

أضف إلى ذلك أن هذه الأرقام والنسب تشير إلى عدد المشاركين في الانتخابات والذين يمثلون جزءا من إجمالي الناخبين المسجلين في السجلات الانتخابية، فنظام الأكثرية/الأغلبية يسمح لمرشح بالفوز وادعاء تمثيل إرادة الشعب في دائرة ما على رغم حصوله على 40 في المائة أو 50 في المائة من عدد المشاركين الذين يمثلون ربما نسبة 60 في المائة من إجمالي المقيدين في سجلات الناخبين، وقد أدى ذلك إلى إثارة أسئلة عميقة حول جدارة المؤسسات الديموقراطية وشرعيتها في حالة ضعف المشاركة وغلبة اتجاهات العزوف واللامبالاة السياسية.

وإلى جانب الانتقادات المتعلقة بأعداد المشاركين في الانتخابات والنسبة المطلوبة للفوز بعضوية البرلمان، هناك نقد أخلاقي ومعنوي يتصل بدلالة الأصوات التي لم تختر المرشح الفائز، فقد تكون نسبة هذه الأصوات قليلة بمعيار العدد، ولكنها مهمة وحيوية بمعيار المضمون إذا كانت هذه الأصوات تمثل أقلية إثنية مستضعفة أو فئة اجتماعية مهمشة، ففي هذه الحالة يصبح الأخذ بمبدأ الأكثرية أو الأغلبية العددية إهدارا لمضمون الديموقراطية الأخلاقي وقيمها الأساسية كالتعددية والتسامح وقبول الآخرين، فقد تستبد الأكثرية/الأغلبية برأيها مهدرة حقوق الأقليات، وذلك بتأثير دعوات قومية أو دينية، ويترتب على ذلك نشوء «ديكتاتورية الأغلبية» أو «طغيان الأغلبية» التي حذر منها توماس جيفرسون. لذلك برز الرأي بأن الديموقراطية ليست مجرد حكم الأكثرية أو الأغلبية فقط، وأنها قيمة أخلاقية سامية قبل أن تكون تنافسا للوصول إلى الحكم[2].

ثانيا: الديموقراطية الليبرالية

ارتبط النظام الديموقراطي في العصر الحديث بنمو الرأسمالية وقيم الليبرالية، وهو ما أدى إلى ذيوع تعبير الديموقراطية الليبرالية واعتبارها

الشكل المعتمد للنظام الديموقراطي المعاصر. والحقيقة أن الديموقراطية الليبرالية التي تُعتبَر الأساس الفلسفي للديموقراطيات الغربية هي تزاوج بين فلسفتين مختلفتين نشأتا تاريخيا في ظروف متباينة ولكل منهما جوهرها الخاص بها، هاتان الفلسفتان هما الديموقراطية والليبرالية[3].

إن جوهر الفكر الديموقراطي هو توسيع دائرة الحقوق بين البشر بحيث يتساوون في فرص الحياة من خلال المشاركة. أما الليبرالية فقد تبلورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر[4]، فبين حركة الإصلاح الديني والثورة الفرنسية دكّ المفكرون الليبراليون أسس النظام الإقطاعي الذي ربط الامتياز بنبالة المولد وقرَنَ الحقوق بحيازة الأرض مؤكدين على العقد Contract باعتباره أساسا لتنظيم العلاقات الاجتماعية، وأصبح رأس المال هو المصدر الأكثر أهمية للثروة والتمايز، والربح هو الأساس الذي تقنن العلاقات الاقتصادية لحمايته، ودعت الليبرالية إلى إطلاق العنان لحريات الإنسان الاقتصادية وخصوصا الحق في الملكية.

ولشرح هذه الفكرة نعرض فيما يلي للأسس الفلسفية التي انطلقت منها الليبرالية، ولعناصر التلاقي والافتراق بين الليبرالية والديموقراطية، ثم أهم الانتقادات الموجهة إلى الديموقراطية الليبرالية.

1 - **الأسس الفلسفية لليبرالية:** نشأت الأفكار الليبرالية بوصفها تعبيرا عن واقع اجتماعي جديد، وهو تبلور السوق الرأسمالي. وعندما أكد مفكروها على مفهوم الحرية لم يقصدوا أن تكون هذه الحرية للجميع، بل قيدوا حق ممارستها بالملكية الفردية، فالليبرالية في السياسة هي المقابل للرأسمالية في الاقتصاد.

وعلى سبيل المثال لم تكن ممارسة حق التصويت في الانتخابات العامة للجميع أو من دون قيود، بل كان مقيدا بنصاب مالي وبدرجة من التعليم أو بأحدهما كحالة الدستور الأمريكي ودساتير كل الولايات[5]، وكان التبرير

«الليبرالي» لهذا القيد هو أن حق التصويت ينبغي قصره على الذين يستطيعون التعبير عن مصالح الشعب وحمايتها، وأن الملكية أو الثروة هي التي تربط الإنسان ببلده، وأن الأغنياء الذين يدفعون الضرائب ويتحملون الأعباء العامة هم الأكثر قدرة على التعبير عن مصلحة المجتمع.

وظل حق التصويت مقتصرا حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر على الطبقة العليا، وكانت سويسرا هي أول دولة طبقت حق الاقتراع العام للرجال في العام 1830، وتلتها فرنسا في العام 1848، فألمانيا في العام 1871، ثم سائر الدول الأوروبية. واتخذ مسار حق الاقتراع العام للمرأة مسارا مختلفا، فكان أول من منحها هذا الحق دستور ولاية وايمونغ Wymong الأمريكية في العام 1869[6]، وأخذت النرويج زمام المبادرة في أوروبا حيث أعطت المرأة هذا الحق في العام 1907، فأستراليا في العام 1914، والدنمارك 1915، وكل من السويد والولايات المتحدة في العام 1920، وإنجلترا في العام 1928، وتركيا 1934، ونيوزيلندا 1940، وفرنسا 1944، وكما كان الشأن بالنسبة إلى الرجال فإن حق الاقتراع للمرأة كان مقيدا بنصاب مالي أو التعليم أو السن، ففي حالة إنجلترا كان حق التصويت في البداية للنساء اللاتي تتجاوز أعمارهن الثلاثين عاما.

لقد قامت الليبرالية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار، ونقلت مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة، فكما تصورت الليبرالية نظاما اقتصاديا يقوم على المنافسة، والمستهلك فيه هو السيد الذي يختار بين السلع المتنافسة وفقا لقوانين حرية السوق والعرض والطلب، فإنها تصورت نظاما سياسيا يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب والاتجاهات السياسية. ووفقا لهذا التصور فإن المجتمع - اقتصاديا وسياسيا - يتحرك استجابة لتفضيلات واختيارات المستهلك، فرجال الأعمال يتحركون وفقا لتفضيلات المستهلك كما يعبر عنها السوق وحركة البيع، والسياسيون يتحركون

وفقا لتفضيلات المستهلك نفسه، كما يعبر عنها السلوك الانتخابي والتصويت، وهكذا فكما يوجد السوق الاقتصادي يوجد أيضا السوق السياسي[7].

وبعبارة واحدة لقد تخلقت الليبرالية في رحم النظام الرأسمالي لتبرير حقوق الطبقة البرجوازية الصاعدة، واعتمدت في ذلك على عدد من النظريات مثل نظرية الحقوق والحريات الطبيعية، والعقد الاجتماعي، ومبدأ المنفعة. وكان القرن السابع عشر (قرن المدرسة النفعية البنثامية وانتصار البرجوازية في إنجلترا)، والقرن الثامن عشر (عصر الاستنارة) هما قرني تكريس المذهب الفردي والفلسفة الليبرالية. فقد وُلدت الليبرالية أولا ثم «تمقرطت» بعد ذلك.

وقد جاء هذا التطور نتيجة للإسهامات الفكرية لعدد من المفكرين في بريطانيا وفرنسا مثل جون لوك ومونتسكيو وجان جاك روسو وفولتير وجون ستيوارت ميل (1806–1873) الذين سبقت الإشارة إليهم في أكثر من موضع في هذا الكتاب، ولعدد من آباء الاستقلال الأمريكي مثل توماس جيفرسون (1743–1826) المؤلف الرئيس لإعلان الاستقلال في العام 1776 والرئيس الأمريكي الثالث من 1801 حتى 1809، وجيمس ماديسون (1751–1836) الرئيس الرابع للولايات المتحدة من 1809 إلى 1817، والذي عُرف بلقب أبو الدستور الأمريكي، وألكسندر هاملتون (1755-1804) الذي شغل منصب وزير الخزانة في العالم الجديد.

2 - **التزاوج بين الليبرالية والديموقراطية:** لم يكن هذا التزاوج بالأمر اليسير بل كانت له مشاكله، ذلك أن الديموقراطية الليبرالية قامت فلسفيا على افتراضين أساسيين: الأول هو السعي إلى تعظيم المنافع الفردية، والثاني هو السعي إلى تعظيم القدرات الفردية، واعتورت كلا الافتراضين أوجهُ قصور على المستوى النظري، كما أن تطور النظام الرأسمالي جعل من تحقيقهما أمرا غير ممكن على المستوى العملي[8].

أما الافتراض الأول، وهو تعظيم المنافع الفردية، فيعني أن الديموقراطية الليبرالية توفر للإنسان قدرا من حرية الاختيار أكبر مما يتيحه أي مجتمع غير ليبرالي، ومن ثم فإنها تعظم استفادته ورضاءه عن النظام الذي يعيش في كنفه، وأنها تفعل ذلك بشكل متساو، فلكل فرد القدر نفسه من حق التمتع بهذه الحرية.

إن هذا الرأي الذي يستند إلى المدرسة النفعية التي أسسها الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنثام (1748-1832) ينطلق من الصورة التي سادت عن الإنسان في الفكر السياسي الغربي والتي يبدو فيها أساسا مستهلكا. ووفقا لها فإن تعظيم المنافع هو الهدف والتبرير الأسمى للمجتمع، ومن ثم فإن المجتمع الأفضل هو الذي يحقق أكبر قدر من هذه المنافع، وإن جوهر السلوك الرشيد هو السعي إلى الامتلاك بوصفه وسيلة لإشباع الرغبة في الاستهلاك والتمتع. ووفق هذا التصور تصبح الملكية هي محور إنسانية الإنسان، والاقتناء هو «موتور» الحركة الاجتماعية، والإنسان هو «الفرد» «المتملك» «المستهلك»، وتغدو القيمة الأخلاقية الكبرى هي المنافسة وتعظيم المنافع. ووفقا لهذا التصور فإن المجتمع هو سوق تسوده علاقات تعاقدية بين أفراد أحرار يقدمون قوتهم في السوق للحصول على عوائد ومنافع أكبر.

أما الافتراض الثاني للديموقراطية الليبرالية فهو تعظيم القدرات الفردية وتحديدا قدرة الإنسان على استخدام ملكاته وتنمية مواهبه. وهذا التصور لا يركز على صورة الإنسان «المستهلك للمنافع» ولكن الإنسان الفاعل المتمتع بخصائصه الإنسانية والقادر على التفكير الرشيد والتعبير عن الرأي والعواطف والمشاعر. ووفقا لهذا التصور أيضا لم يعد الإنسان مستهلكا فقط، ولم يعد مصدر سلوكه هو الابتعاد عن الألم والرغبة في اللذة، بل يركز على سلوك الإنسان المحقق للذات باعتباره كائنا عاقلا يسعى إلى تحقيق أهداف اجتماعية وأخلاقية أسمى.

3 - نقد الديموقراطية الليبرالية: تعرضت الديموقراطية الليبرالية لانتقادات مهمة، فافتراض أن النظام الليبرالي قادر على تعظيم منافع الأفراد أصبح محل شك، وذلك في ضوء نمط توزيع الموارد والثروات في المجتمع الرأسمالي، حيث يوزع السوق المنافع وفق القدرة الاقتصادية للأفراد وحجم ما يسيطرون عليه من موارد، وليس وفقا لعملهم أو حاجتهم، ودعمَ من ذلك التراجعُ التدريجي للمنافسة الحرة في السوق وبروز الشركات العملاقة والاحتكارات. وبعبارة أخرى لم يوجِد النظام الليبرالي الرأسمالي من المعطيات المادية ما يسمح بضمان تحقيق الحريات والحقوق الفردية التي قام لإقرارها، فمن الناحية النظرية تتضمن كل «حرية» من الحريات جانبين: جانب «الحق» الذي ينص عليه القانون وجانب «القدرة» التي توفرها الظروف الاجتماعية ونمط توزيع الموارد في المجتمع. فكم من حريات نصت عليها القوانين ولكن القدرات اللازمة لممارستها ظلت رهينة شريحة محدودة من المواطنين كما أُشيرَ إلى ذلك في الفصل الأول من الكتاب عند الحديث عن قيم الديموقراطية. ومن ثم برزت المفارقة بين الحريات التي تبشر بها الديموقراطية الليبرالية وتدافع عنها وبين نمط توزيع الموارد في النظام الرأسمالي.

وجادلت الآراء التي انتقدت مفهوم الديموقراطية الليبرالية عن الحرية، بأن الحرية ليست مجرد حق بل هي قدرة، ومعنى هذا أن أي حق لا يمكن ممارسته من دون امتلاك الإنسان القدرة على تلبية متطلباته والوفاء بشروطه. وعلى سبيل المثال في دولة نامية قد ينص دستورها على حق كل مواطن في التملك وأن الملكية الفردية مصونة لا يجوز المساس بها، ولكن هذا الحق القانوني المتاح نظريا لكل مواطن لا يستطيع الجميع ممارسته لأنه يتطلب قدرات لا تتوافر لهم. وينطبق الأمر نفسه على حرية السفر إلى الخارج أو حرية تكوين الجمعيات.

ومن أهم المفكرين الذين أكدوا هذا التمييز بين «الحق» و«القدرة» السير إيزاي برلين Isaiah Berlin (1909-1997) في دراسة له في نهاية

الخمسينيات من القرن العشرين بعنوان «مفهومان للحرية» Two Concepts of Liberty، والتي أشار فيها إلى أن العبرة في فهم الحرية لا تتوقف عند التعريفات الدستورية والقانونية أو على الإجراءات الخاصة بالممارسة، بل من الضروري إدخال عنصر القدرة على ممارسة تلك الحريات، إذ ما القيمة الفعلية لحريةٍ ما إذا كان أغلب المواطنين لا يمتلكون القدرات العملية لممارستها، وعلى سبيل المثال ما قيمة حرية التعبير أو الكتابة في الصحف في مجتمع أغلبيته من الأميين، ففي هذه الحالة تصبح الحرية حكرا على أقلية من الناس[9].

أكدت هذا النقدَ نتائجُ بعض الدراسات التي ألقت بظلال من الشك حول مفهوم التعددية السياسية في المجتمع الرأسمالي، ومن ذلك إسهام عالم الاجتماع ش. رايت ميلز Charles Wright Mills الذي أشار إلى أن التعددية الوظيفية والبنائية في نخب المجتمع الأمريكي تخفي وراءها وحدة في المصالح فيما أسماه بنخبة القوة Power Elite التي تتكون من النخب العسكرية والسياسية والاقتصادية[10].

كما أصبح مفهوم حرية الاختيار أيضا محل شك في ضوء ما توصل إليه أستاذ الفلسفة هربرت ماركوز Herbert Marcuse في كتابه «الإنسان ذو البعد الواحد» One-Dimensional Man[11] عن تضييق العالم السياسي للإنسان وتقييد مساحة الحوار ومجال الاختيار، ومُفاد هذا الرأي أن جوهر الحرية يتمثل في الحق في الاختيار، وأن الاختيار مرجعه تعدد البدائل، فإذا لم تكن التعددية ممثلة لتصورات ومسارات متباينة لقراءة الواقع وطرح السياسات، فإنها تصبح تعددية شكلية لا تقدم اختيارات أو بدائل حقيقية وتكون ممارسة الاختيار محدودة وغير جوهرية.

لقد ظهر هذا التحفظ على حرية الاختيار مع بروز المجتمع الجماهيري الذي ازداد فيه نفوذ أدوات الإعلام والإعلان الجبارة والتي لم يقتصر تأثيرها

على تكوين الآراء ووجهات النظر، بل امتد إلى التحكم في الأذواق والتفضيلات الشخصية، وهو ما وصفه الصحافي الأمريكي الشهير والتر ليبمان Walter Lippmann (1889-1974) بدور الإعلام في «صنع الاتفاق»، والفيلسوف الأمريكي المعاصر ناعوم تشومسكي Naom Chomsky (1928-...) بـ«غسل الأدمغة في أجواء الحرية». وتمكنت الآلة الإعلامية - الإعلانية - الرهيبة من تشكيل الأفكار وإيهام الناس باحتياجات غير حقيقية، وتنمية الاعتقاد لديهم بأنها ضرورية ولازمة، ولم يعد الاستهلاك مرتبطا دائما باحتياجات حقيقية للإنسان بل أصبحت إحدى وظائف الإعلان هي خلق الحاجة وتنمية الشعور بضرورتها وأهميتها. وعندما نربط بين ازدياد سطوة الإعلام والإعلان وسعي الشركات الكبرى والعابرة للحدود المنتجة للسلع إلى زيادة توزيعها، وبتطور ممارسات المجتمع الاستهلاكي في عصر العولمة فإن مساحة الاختيار الواعي الذي يمارسه الإنسان تتضاءل تدريجيا بينما تزداد مساحة الشعور الزائف بالحاجة والضغط النفسي الذي تمارسه تلك الأجهزة، مما يترتب عليه ضيق مساحة الاختيار التي هي جوهر الحرية والتعددية.

ثالثا: الديموقراطية النخبوية

كان من التطورات المهمة في النصف الثاني من القرن العشرين التي أثرت في أداء نظم الديموقراطية الليبرالية في الغرب ازدياد مساحة الاتفاق في برامج الأحزاب الكبيرة، وعدم مناقشة أو نقد الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي والاقتصادي، وقصر الحوار العام على الجوانب الفنية والتطبيقية للسياسات، مما أدى إلى انخفاض درجة المشاركة السياسية في المجتمع، وهو ما شجع عليه بعض مفكري الديموقراطية الليبرالية مثل جوزيف شومبيتر الذي اعتبر الديموقراطية آلية لتنظيم المنافسة بين النخب السياسية، وحذر من ازدياد التوقعات الشعبية في النظام الديموقراطي. وعبّر ليبست Lipest (1922-2006)

بصراحة عن مخاوفه من دخول الطبقات الشعبية ميدان العمل السياسي نظرا إلى الاتجاهات السلطوية غير الديموقراطية التي تنتشر بين أفرادها. وسار في هذا الاتجاه روبرت داهل[12] الذي أدرك هذا التطور ووصف الديموقراطية بأنها Polyarchy، وكذلك عدد من الباحثين والمفكرين الذين رأوا أن الاستقرار الديموقراطي يتطلب قدرا من اللامبالاة وعدم الاكتراث السياسي Political Apathy من جانب المواطنين، وأن ازدياد المشاركة الجماهيرية في العملية السياسية قد يهدد قواعد هذا الاستقرار. وهكذا ينتهي الأمر بهؤلاء المفكرين إلى إقامة نظرية نخبوية للديموقراطية Elitist Theory of Democracy[13] تقوم على استبعاد دور أغلبية الشعب من العملية السياسية والتقليص منه، وذلك على اعتبار أن النظرية الديموقراطية الليبرالية لم تعد عملية، فالجماهير لا تستطيع إبداء الرأي في المشاكل المعقدة التي تواجه المجتمع الحديث الذي يتطلب دورا أكبر للنخبة، واعتمادا أكبر على حكمة أفرادها وحسن تقييمهم للأمور.

يترتب على ذلك أن معيار التفرقة بين النظم الديموقراطية وغير الديموقراطية يتمثل في الشكل الذي تتخذه النخبة في إطار النظام السياسي، ومدى وجود تنافس بين النخب المختلفة ومرونة بناء النخبة، ومدى سماحها بانضمام عناصر جديدة إليها. ومن ثم ينحصر معنى الديموقراطية في إطار إجرائي. فالديموقراطية بالنسبة إلى هذه المدرسة هي طريقة لصنع القرارات تستدعي قدرا من الاستجابة للرغبات الشعبية من جانب النخبة، أو بعبارة أخرى إن الديموقراطية هي التسليم والقبول بتعدد النخب في المجتمع وحرية تكوينها والمنافسة المنظمة بينها للوصول إلى السلطة، أو هي حكم النخبة بواسطة انتخابات دورية.

وترافق ذلك مع شيوع نتائج عدد من الدراسات التي أشارت إلى ازدياد دور النخب الإدارية والتكنوقراطية في إدارة الحكم على حساب النخب

السياسية المنتخبة. وكان من أصحاب الآراء المبكرة في هذا الاتجاه المفكر السياسي الأمريكي جيمس برنهام James Barnham (1905-1987)[14]، ففي مؤلفه عن الثورة الإدارية الصادر في العام 1941 أشار إلى ازدياد دور الإداريين والمنفذين والفنيين، أو ظهور ما أسماه المفكر الكندي الشهير جون كينث غالبريث(1908-2006) J.K. Galbraith بالتكنوقراطية الحاكمة في أمريكا ووجود بنية تكنولوجية حاكمة Ruling Techno-structure[15]، وما لقبه آخرون بأرستقراطية الخبراء Expertocracy أو بأرستقراطية العلماء Scienctocracy.

وتعرضت هذه الآراء لانتقادات فريقين من المفكرين السياسيين: فريق ظل مخلصا للمثل الأعلى للديموقراطية، وأدرك مدى ابتعاد هذا التفسير النخبوي للديموقراطية عن ذلك المثل الأعلى، وفريق آخر تأثر ببعض الأفكار الاشتراكية واحتلت فكرة المساواة والديموقراطية الاجتماعية مكانا واضحا في تفكيره[16]. من أهم الانتقادات الموجهة إلى الديموقراطية النخبوية أن افتراض عدم قدرة المواطن على إبداء رأي سليم في القضايا الاجتماعية والسياسية، وقبول ذلك باعتباره مسلمة هو افتراض خاطئ ومعادٍ للديموقراطية.

أضف إلى ما تقدم نقدا آخر، وهو أن التركيز على الجانب الفني والتقني لمشاكل العصر يغفل جوانبها الاجتماعية والسياسية سواء في تصور المشكلة أو في اختيار الحل وتحديد التكلفة لكل اختيار، وإن التقدم التكنولوجي ليس بالضرورة عاملا معوقا للمشاركة السياسية، بل إنه يمكن أن يوفر الظروف لقنوات وأشكال جديدة للمشاركة[17]، وهو ما حققته ثورة الاتصالات والمعلومات في بداية القرن الحادي والعشرين، والذي سوف نشير إليه لاحقا.

والخلاصة أن أفكار الديموقراطية النخبوية ركزت على جانب كيف تعمل مؤسسات النظام بكفاءة، وما الشروط والمقومات الضرورية،

وأهدرت المفهوم التقليدي للديموقراطية الذي يضع قضية تطوير قدرات الإنسان وازدياد مشاركته السياسية في قلب الاهتمام. بعبارة أخرى ركز المفهوم النخبوي للديموقراطية على الجوانب التنظيمية والإجرائية للنظام الديموقراطي، وتجاهل المضامين الرئيسة للديموقراطية، كما عرفها تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي على مدى قرون. فالديموقراطية هي سلاح الطبقات الدنيا في المجتمع في مواجهة سيطرة الطبقات الأكثر غنى وقدرة، وهي عملية مستمرة لتوسيع دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية ونقل قوة التأثير والنفوذ إلى أكثر الدوائر الشعبية اتساعا، وهي تمتلك مثلا أعلى يتضمن الحكم الذاتي للبشر والمساواة الاجتماعية.

كانت هذه الانتقادات محل نقاش كبير داخل الفكر الديموقراطي الليبرالي[18]، وبرزت اجتهادات ليبرالية جديدة مثل أفكار جون شابمان John Chapman عن الالتزام السياسي والقانوني، وجون رولز John Rawls (1921-2002) عن نظرية العدالة، إذ طرح مفهوما للعدالة التوزيعية في إطار الليبرالية، وتوماس بيكيتي عن تطور رأس المال في القرن الحادي والعشرين واتجاه العالم نحو مزيد من عدم المساواة وازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

رابعا: الديموقراطية التوافقية

تعود جذور مفهوم الديموقراطية التوافقية Consociational Democracy إلى كل من الأستاذ جيرهارد ليمراخ الذي استخدم تعبير الديموقراطية المنسجمة والديموقراطية النسبية في دراسة له صدرت في العام 1967 عن صنع القرار في سويسرا والنمسا، والأستاذ فال لورين الذي درس الانقسامات الإثنية في بلجيكا وهولندا والنمسا وسويسرا، ولكن يعود الإسهام الحقيقي في بلورة مفهوم الديموقراطية التوافقية إلى عالم السياسة الهولندي آرند ليبهارت في

كتابه الصادر في العام 1977 بعنوان «الديموقراطية في مجتمع متعدد»، والذي طرحه ليس فقط باعتباره تفسيرا لاستقرار النظم الديموقراطية في بعض الدول الأوروبية، بل أيضا بوصفه أسلوبا لبناء الديموقراطية في المجتمعات المتنوعة سلاليا وإثنيا، فمن خلال دراسته أسبابَ الاستقرار السياسي في النمسا وبلجيكا وهولندا وصل ليبهارت إلى أولوية الدور التوافقي للنخب السياسية للجماعات الإثنية والسلالية وانخراطها في أنشطة تهدف إلى التوافق والتقريب بين تلك الجماعات[19].

وينطلق المفهوم من اعتبار أن الحفاظ على وحدة الدولة والمجتمع المتنوع سلاليا وإثنيا يتطلب إسباغ الحماية الدستورية على كل الجماعات وصون حقوقهم الأساسية من خلال تقاسم السلطة بين الجماعات الرئيسة بحيث تشترك جميعا في إدارة الشؤون العامة. وعرَّف ليبهارت الديموقراطية التوافقية بأنها نظام الحكم الذي يقوم على ائتلاف أو اتحاد بين النخب الممثلة للجماعات تُتخَذ فيه القرارات بالتراضي بين النخب لا بالأغلبية. فهي بعبارة أخرى النظام الذي يضمن للجماعات المكونة للمجتمع التعددي حق المشاركة في الحكم والتشاور في إدارة شؤون الدولة واتخاذ القرارات وتبني السياسات من خلال عملية توافقية لا تستطيع فيها أي جماعة فرض ما تراه من دون موافقة الجماعات الأخرى[20].

ويقوم نظام الديموقراطية التوافقية على خمسة أسس، هي:

1) تبني نظام التمثيل النسبي في تنظيم الانتخابات البرلمانية باعتبار أن التمثيل النسبي يضمن وصول الجماعات المختلفة إلى مقاعد البرلمان. ولضمان تمثيل الجماعات الصغيرة رأى ليبهارت عدم المبالغة في تقدير الحد الأدنى اللازم لنسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب للتمثيل في البرلمان، واقترح أن تكون هذه النسبة في حدود 3 في المائة ضمانا لتمثيل أكبر عدد من الجماعات.

كما يمكن ضمان حقوق الأقليات في التمثيل البرلماني بواسطة نظام الحصص أو المحاصصة الطائفية، ويكون ذلك بتوزيع الدوائر الانتخابية على الجماعات، ويقتصر حق الترشيح في كل منها على المنتمين إلى إحدى الجماعات أو الطوائف مثلما هو الوضع في لبنان. ويُطبَّق النظام نفسه في الأردن وفقا لقانون الدوائر الانتخابية للعام 2010، فمن أصل 120 مقعدا في مجلس النواب خصص القانون 12 مقعدا لتمثيل الأقليات منها 9 مقاعد للمسيحيين و3 مقاعد للشركس والشيشان.

2) تقاسم السلطة وتوزيع المناصب السياسية الكبرى بين مختلف الجماعات؛ بحيث تكون ممثلة في المشاورات البرلمانية والحكومية وفي اتخاذ القرارات. ومن أمثلة هذه الترتيبات لبنان حيث وُزِّعت المناصب بحيث يكون رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا، ورئيس الوزراء مسلما سنيا، ورئيس البرلمان مسلما شيعيا، وقائد الجيش مسيحيا مارونيا، وفي العراق رئيس الجمهورية كردي ورئيس الوزراء مسلم شيعي ورئيس البرلمان مسلم سني، وكذلك أفغانستان حيث يحدث التقاسم على مستوى الرئيس ونائبيه، ففي العام 2004 كان الرئيس من البشتون ونائباه من الطاجيك والهزارة.

3) تشكيل حكومة ائتلافية تضمن مشاركة الأحزاب التي تمثل الجماعات الرئيسة في الحكم. فعادةً ما يؤدي تطبيق هذا النظام إلى عدم وجود أغلبية لحزب واحد، الأمر الذي يدفع إلى بناء الائتلافات والتحالفات بين الأحزاب في الانتخابات وعند تشكيل الحكومة.

4) تقنين حق الاعتراض أو التوقيف المتبادل (الفيتو)، وذلك لوضع قيود على ممارسة السلطة ومنع الاستبداد بها؛ بحيث يكون لممثلي كل جماعة حق الاعتراض على القرارات التي تؤثر في المصالح الأساسية للجماعة، وذلك بإقرار أن يكون اتخاذ القرار في هذه الموضوعات خاضعا لاتفاق خاص في

مجلس الوزراء. ويأخذ تطبيق هذا المبدأ شكلين: حق الاعتراض المطلق أي أن تكون القرارات بالإجماع في كل الموضوعات أو حق الاعتراض المشروط أو المقيد بحيث يقتصر استخدامه على بعض الموضوعات كمجال القوانين الشخصية، أو أن يكون له أثر توقيفي لإعادة البحث والتفاوض حول النقاط المختلف عليها.

5) إقرار درجة كبيرة من الإدارة الذاتية لكل جماعة في شؤونها الداخلية بحيث تحكم كل جماعة نفسها وتدير أمورها الخاصة بها. ويتحقق ذلك في حالة تمركز الجماعات في مناطق جغرافية من خلال تبني الفدرالية التي تكون فيها للولايات أو المقاطعات اختصاصات محددة بمقتضى الدستور لا تستطيع السلطة الاتحادية في العاصمة الاعتداء عليها. أما في حالة الجماعات غير المتمركزة جغرافيا فيُطبَّق نظام الإدارة الذاتية الوظيفية، وتعني إعطاء الجماعات حق إدارة بعض القطاعات أو المجالات مثل الإشراف على مدارسها كما هو الحال في الهند وبلجيكا وهولندا.

ويرى ليبهارت أن نظام الديموقراطية التوافقية من شأنه إحلال التعاون محل الصراع والتراضي محل الانقسام بين الجماعات المكونة للمجتمع، فكل جماعة تدير شؤونها الخاصة بشكل مستقل من دون تدخل من الأكثرية، وكل الجماعات المكونة للأكثرية والأقليات تتشارك معا في إدارة الشؤون العامة. وطُبِّق نظام الديموقراطية التوافقية في دول مثل النمسا وبلجيكا وسويسرا ونيوزيلندا ولبنان (ونظم شبه توافقية في كندا وهولندا).

وتتمثل الظروف المواتية للديموقراطية التوافقية في إمكانية تعريف وتحديد الجماعات الإثنية والسلالية التي يتكون منها المجتمع بنحوٍ واضح، ووجود توازن للقوى بين الجماعات، وغلبة روح التوافق بين النخب الممثلة للجماعات. ويؤكد ليبهارت أن شرط نجاح الديموقراطية التوافقية وتحقيق الاستقرار السياسي هو وجود انتماء وطني عام ينبني على احترام الولاءات

والانقسامات الموجودة في المجتمع وتجاوزها في شكل هوية وطنية جامعة، ويعطي وزنا مهما لدور النخبة إذا ما سادتها روح التعاون، إذ تستطيع النخبة التوافقية تجاوز الانقسامات العنيفة بين المواطنين والتواصل مع قيادات الجماعات الأخرى، وهو ما يتطلب إيمان هؤلاء القادة بوحدة الدولة والرغبة في استمرارها ودعم النظام الديموقراطي وممارساته، وذلك من دون التفريط في حقوق الجماعات التي يقودونها وفي دعم أنصارهم لهم.

ولم تسلم الديموقراطية التوافقية من سهام النقد والاعتراض، فانتُقدت لأنها تكرس الواقع التعددي الانقسامي للمجتمع ولا تسعى إلى تغييره، ومن ثم تؤخر تنمية روح المواطنة وتشجع على بقاء الولاءات الفرعية، وتوفر الآلية لقادة الجماعات لاستمرار سيطرتهم على طوائفهم، وأنها تبالغ في تقدير قوة تلك القيادات على إقناع أعضاء جماعاتهم بقبول الاتفاقات التي يصلون إليها، كما تفترض حُسن نية هذه القيادات والتزامها بروح التوافقية. وردَّ مؤيدو الديموقراطية التوافقية على هذه الانتقادات من واقع ممارسات الدول التي أخذت به، وحققت الاستقرار لمجتمعاتها.

وصحيح أن الديموقراطية التوافقية يمكن أن تؤدي إلى شلل في إدارة الدولة أو جمود في مؤسساتها إذا مارس أحد الأطراف الذي يملك حق الاعتراض هذا الحق بطريقة متعسفة، وهو ما يُفقد النظام صفة المرونة والنسبية والقدرة على التغيير بالطرق السلمية من خلال المساومة والمفاوضة[21]. وهو ما يقود إلى إدراك هذا الطرف مغبةَ تصرفاته ومعرفته أن الاستمرار فيها يمكن أن يؤدي إلى انهيار النظام بأسره وتهديد مصالح كل الأطراف بما فيها مصالحه. ويؤدي هذا الإدراك إلى توقفه عن تلك الممارسات المتعسفة. ومن المهم فهم أن الديموقراطية التوافقية ليست مجرد شكل لنظام حكم يطبق بالطريقة نفسها في كل المجتمعات المتعددة بقدر ما تمثل «منهجا» أو «أسلوبا» في حل المشاكل بروح التوافق والسعي إلى الوصول إلى حلول مقبولة للجماعات المختلفة لأنها تصون مصالحها جميعا.

وينصح ليبهارت القادة السياسيين في الدول النامية ذات المجتمعات المتعددة بضرورة الأخذ باستراتيجية الهندسة التوافقية التي تتضمن الإيمان بالنظام الديموقراطي هدفا وأسلوبا، وأن الهدف من التوافقية هو إقامة نظام ديموقراطي مستقر، والإيمان بأن الديموقراطية التوافقية هي النظام القادر على بناء الأمة والحفاظ على وحدة الدول في المجتمعات المتعددة إثنيا، وعلى رغم أن النظام التوافقي يعزز في الأجل القصير من الطابع التعددي للمجتمع، فإن استقرار النظام واستمراره قد يكون من شأنه إزالة الطابع الانقسامي عن العلاقات بين الجماعات، وأن يضع قاعدة من الثقة المتبادلة بين قادة الجماعات والمواطنين بما يمكنهم من تجاوز الانقسامات الاجتماعية، وبما يجعل نظام الديموقراطية التوافقية من تراث التاريخ. ومن ثم، يمكن النظر إلى الديموقراطية التوافقية بوصفها نظام الحكم الديموقراطي الذي يسمح بإدارة الصراع السياسي والاجتماعي في المجتمعات المنقسمة إثنيا وسلاليا بنحو سلمي، ويضع الأساس لنمو مشاعر الانتماء والولاء الوطني وقيم الثقافة الديموقراطية المدنية.

خامسا: الديموقراطية الاجتماعية Social Democracy[22]

ظهر تيار الديموقراطية الاجتماعية في خضم الجدل الذي دار في أوساط الحركة الاشتراكية الأوروبية في مطلع القرن العشرين[23]، والاختلافات التي حدثت بين الماركسيين وأنصار هذا الاتجاه إبان الحرب العالمية الأولى بشأن أي الأطراف ينبغي أن تؤيدها الأحزاب الاشتراكية.

في هذا السياق، ظهرت الأحزاب والمنتديات التي ارتبطت باسم الديموقراطية الاجتماعية. فمع حصول العمال على حق التصويت وبروز حركات عمالية ونقابية مؤثرة، طرح أنصار هذا التيار السؤال عما إذا كان من الضروري الاستمرار في الاعتقاد بحتمية الصراع الطبقي أو أنه يمكن إحداث التغيير

الاجتماعي لمصلحة العمال سلميا ومن خلال العمل السياسي والتشريعي[24]. وكان من رواد هذا الاتجاه المفكر الألماني إدوارد برنشيغن (1850–1932) الذي رأى أنه يمكن تحقيق الاشتراكية بالأساليب السلمية والبرلمانية، وسار في الاتجاه نفسه أوغست بيبل August Bebel (1840-1913) والزعيم الاشتراكي الألماني كارل كاوتسكي Karl Kautsky (1854-1938) كما ارتبطت أفكار الديموقراطية الاجتماعية بنشاط الجمعية الفابية في بريطانيا. وقامت الأحزاب المعبرة عن هذا الفكر في الدول الأوروبية وأستراليا والبرازيل، وكان من أولها الحزب الديموقراطي الاجتماعي في كندا في العام 1911.

وفي الفترة التي تلت قيام الثورة البلشفية في روسيا في العام 1917 ناصبت الديموقراطية الاجتماعية العداء لكل من الرأسمالية والشيوعية، الأولى لأنها نظام غير عادل يميز ضد الفقراء، والثانية لأنها أنكرت الحقوق السياسية للأفراد. وفي النصف الأول من القرن العشرين احتفظت أحزاب الاشتراكية الاجتماعية بقدر من زخمها الثوري فدافعت عن الملكية العامة وضرورة إدارة الحكومة بعض المشروعات الاقتصادية المهمة، وطبقت أفكارها في بعض الدول الأوروبية التي وصلت فيها إلى الحكم بعد الحرب العالمية الثانية.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، شهدت برامج أحزاب الديموقراطية الاجتماعية تطورين مهمين: أولهما تراجعها عن بعض أفكارها كالصراع الطبقي الذي أسقطه الحزب الديموقراطي الاجتماعي الألماني من برنامجه العام 1959، كما تخلت أغلبها عن سياسات تأميم المشروعات الاقتصادية والملكية العامة. وثانيهما، تضمين أحزاب الوسط بتضمين أفكار الديموقراطية الاجتماعية في برامجها بعد أن أصبحت جزءا من التيار الرئيس للثقافة السياسية في بلادها مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وكان من شأن هذين التطورين أن وصف عالم الاجتماع الألماني الشهير رالف

داهرندورف Ralf Dahrendorf (1929–2009) القرن العشرين بأنه قرن الديموقراطية الاجتماعية.

وفي مجال تحليل فكر الديموقراطية الاجتماعية وتمييزها عن الديموقراطية الليبرالية، يمكن القول إنه إذا كان جوهر الليبرالية هو الحرية الفردية وتحرير الفرد من جميع أشكال السيطرة والاستبداد النابعين من الدولة أو المجتمع، فإن جوهر الديموقراطية الاجتماعية هو احترام حريات الإنسان في معناها الشامل، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وفي إطار من المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجميع من دون تمييز.

وهكذا ليست الديموقراطية الاجتماعية مجرد نقطة وسط بين الليبرالية والاشتراكية، بل طرحها أنصارها باعتبارها بديلا، ودافعوا عن عدد من الأفكار التي عبر عنها البيان العالمي للديموقراطية الاجتماعية الصادر في العام 1989. ويمكن تلخيص القيم الأساسية للديموقراطية الاجتماعية فيما يلي:

- الحرية التي لا تقتصر على الحرية السياسية، بل تشمل أيضا الحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس أن الحرية السياسية لا تمكن ممارستها بنحوٍ فعال في غياب الحريات الأخرى، وأن تُنظّم الحرية الفردية بما لا يتناقض مع المصلحة الاجتماعية.

- المساواة، ويقصد بها تكافؤ الفرص بين الناس، فالمساواة ليست المساواة أمام القانون فقط، ولكن المساواة في الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية من دون تمييز بسبب النوع أو اللون أو أي اعتبارات أخرى، وبما يحقق العدالة الاجتماعية.

- التضامن الاجتماعي بمعنى الوحدة Unity والإحساس بالتعاطف مع الفقراء وضحايا السياسات والممارسات التمييزية وغير العادلة، ما يعني أن هذا الفكر يقوم على احترام التضامن داخل الجماعة Communitarianism.

وهكذا فإن الديموقراطية الاجتماعية تتبنى مجموعة من السياسات التي تُطبق بواسطة المؤسسات الديموقراطية القائمة، ومن خلال المفاوضة

والتوازن بين المصالح. وبعبارة أخرى تسعى الديموقراطية الاجتماعية إلى الجمع بين اقتصاد السوق والإصلاح الاجتماعي، وبين تحقيق النمو وتوفير الفرص المتساوية للكل.

وأقرت حكومات الديموقراطية الاجتماعية عددا من السياسات لتحقيق أهدافها تضمنت:

- اقتصادا مختلطا يمكن أن تملك فيه الدولة بعض المشروعات أو تدعم برامج موجهة إلى الفقراء مثل التعليم والرعاية الصحية.
- تدخل هيئات الحكومة لتنظيم علاقات العمل ونشاط القطاع الخاص لمصلحة العمال والمستهلكين ولضمان المنافسة العادلة.
- ضمان التجارة العادلة Fair Trade وليس التجارة الحرة Free Trade.
- نظم الضمان الاجتماعي والمعاشات بما يقلل من آثار الفقر ويحمي المواطنين من التداعيات المالية للمرض والبطالة.
- سياسات ضريبية لتوفير موارد للحكومة، التي تأخذ شكل الضرائب التصاعدية أو ضرائب القيمة المضافة.
- الاهتمام بسياسات حماية البيئة

وتلقت سياسات الديموقراطية الاجتماعية سهام النقد من جانب أحزاب اليمين واليسار على حد سواء. ركزت أحزاب اليمين انتقادها على أن سياسات حكومات الديموقراطية الاجتماعية تؤدي إلى زيادة عدد الموظفين العاملين في الهيئات الحكومية وزيادة الإنفاق الحكومي ما يؤدي إلى عجز الموازنة، وأنها تضع قيودا على الحريات الفردية في مجال الاقتصاد، وأن الضوابط التي تفرضها على السوق تؤدي إلى نقص كفاءة الأداء الاقتصادي، وأن الضرائب المفروضة على الأجور والمرتبات تؤثر أساسا في الطبقة الوسطى أكثر من الأغنياء الذين يعتمدون على الدخل المتولد من عوائد رأس المال للأسهم والسندات. أما الأحزاب الشيوعية فقد انتقدت فشل

الديموقراطية الاجتماعية في تحقيق الإصلاح الاجتماعي المنشود، وأنها لم توفر الحماية اللازمة للفقراء، لأنها قد استُوعبت في إطار النظام الرأسمالي وفقدان هويتها وضياع دورها الإصلاحي[25].

وفي نهاية القرن العشرين، ظهر مفهوم الطريق الثالث بوصفه محاولة لتجديد قيم الديموقراطية الاجتماعية بما يتجاوب مع ما أسماه أنتوني جيدنز Anthony Giddens (1938-...) «موت الاشتراكية». وحدد أهم أفكار الطريق الثالث في ثلاث نقاط هي: الأولى تمكين المواطن بحيث يكون الهدف هو مساندته على أن يشق طريقه في غمار التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالم اليوم، وذلك للحفاظ على اهتمام الديموقراطية الاجتماعية المحوري بالعدالة الاجتماعية. والثانية اقتران الحق بالمسؤولية بحيث تكون هناك التزامات متبادلة بين الحكومة والمواطنين، وعلى سبيل المثال لا بد أن يقابل الضمانَ الذي تقدمه الحكومة ضد البطالة التزامُ الفرد بالبحث المستمر عن عمل. والثالثة الربط بين السلطة والديموقراطية، فالديموقراطية هي الطريق الوحيد لإقامة السلطة لكي تتحقق الفعالية والمشاركة[26].

والخلاصة أن الديموقراطية الاجتماعية لا تقدم شكلا مختلفا لمؤسسات النظام الديموقراطي وإجراءاته المعروفة في نظم الديموقراطية المستقرة، بل تقدم مضمونا مغايرا للسياسات التي ينبغي أن تتبناها حكومات هذه النظم، وهي بهذا تؤكد عدم وجود صلة عضوية أو أساسية بين الرأسمالية والديموقراطية، وأن التزاوج بين الليبرالية والديموقراطية الذي أفرز مفهوم الديموقراطية الليبرالية يمكن تجاوزه، وأن مؤسسات الديموقراطية يمكن أن تتبنى سياسات حماية الفقراء وإعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهو المعنى الذي أشرنا إليه أكثر من مرة بالتمييز بين «الديموقراطية الإجرائية» و«الديموقراطية الغائية».

سادسا: الديموقراطية الرقمية[27]

مع التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وإقبال الشباب عليها واعتبارها الآلية الرئيسة للتواصل الاجتماعي والتفاعل السياسي، برزت عبارات مثل الديموقراطية الرقمية أو الإلكترونية، وديموقراطية الإنترنت والتنشئة الإلكترونية، والأحزاب الإلكترونية والمواطن الشبكي Netzen إلى غير ذلك من تعبيرات.

لقد طرح هذا التطور موضوع البنية التكنولوجية للنظم السياسية وتأثير التطور في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في أداء النظام السياسي لوظائفه ومهامه، وعلاقة المواطن بالدولة، وفي المفاهيم والممارسات السياسية. وعلى سبيل المثال تتغير أساليب المشاركة الديموقراطية وأدواتها، وسبل التنشئة والإقناع والتعبئة السياسية مع التطور التكنولوجي وأساليب الاتصال، وكان للمبتكرات الاتصالية كالتلغراف والتلفون، والصحافة والإذاعة والتلفاز تأثيرها في عملية الاتصال السياسي وقدرة النخبة على الوصول إلى أعداد أكبر من الناس والتأثير فيهم من ناحية، وقدرة المواطنين على الاتصال فيما بينهم وتجميع أنفسهم والتعبير عن مصالحهم من ناحية أخرى.

فالسياسة – في أحد جوانبها - هي عملية اتصالية، وتؤثر أدوات الاتصال المتاحة في المجتمع في جميع وظائف النظام السياسي كالتنشئة السياسية والتعبير عن المصالح وتجميعها، وعملية صنع السياسات والقرارات حيث يتطلب كل منها التواصل مع أعداد كبيرة من الأفراد على مستوى النخبة والمواطنين. وبالمنطق نفسه يمكن النظر إلى الانتخابات العامة والمنافسة الحزبية والحركات الاجتماعية من منظور اتصالي.

ويستطيع المرء أن يتأمل في الأحداث الكبرى للتاريخ من هذا المنحى، ففي فترة الثورة الفرنسية في العام 1789، أو في عهد محمد علي باشا

مؤسس مصر الحديثة في مطلع القرن التاسع عشر مثلا كان الاتصال المباشر بين الناس وجها لوجه هو وسيلة الاتصال الوحيدة، واعتمد انتشار الأخبار على حركة المسافرين من بلد إلى آخر، وعندما مات نابليون بونابرت انتشر الخبر في الأقاليم الفرنسية بسرعة حركة الخيول من منطقة إلى أخرى. ومثّلت الكلمة المطبوعة (الصحافة) والمسموعة (الراديو) والمرئية (التلفاز) معالم ونقاط تحول اتصالية مهمة كانت لها تأثيراتها السياسية.

وألقت هذه التطورات تأثيراتها في ممارسة الديموقراطية، وابتُدعت أساليب جديدة للمشاركة والمشاورة تعطي للأفراد دورا أكبر في إبداء الرأي والتعبير عن مصالحهم. وجاءت تلك الأفكار والممارسات الجديدة استجابة للانتقادات الموجهة على مدى عقود إلى الديموقراطية النيابية التي اختزلت دور أغلب المواطنين إلى التصويت في الانتخابات العامة مرة كل عدة سنوات، وللدعوة إلى إحياء تقاليد الديموقراطية الأثينية التي اعتمدت على المشاركة المباشرة للمواطنين.

جاءت ثورة الاتصالات والمعلومات التي يشهدها عالمنا اليوم لتمثل نقلة نوعية في مجال مشاركة المواطنين خصوصا مع التداخل بين أدوات الاتصال التقليدية والإلكترونية، فبثت الصحف محتوياتها على شبكة الإنترنت وظهرت صحف وشبكات إذاعية وتلفزيونية إلكترونية، وأصبحت للشبكات التلفزيونية مواقعها الإخبارية، بحيث يمكن القول إن وسائل الإعلام الجديدة غدت الآلية الرئيسة للاتصال السياسي في كثير من الدول، وأحد عناصر القوة الناعمة للأحزاب والحركات السياسية فيها.

لقد أدت وسائل الإعلام الجديدة وقدرتها على تحقيق التدفق السريع للمعلومات وتقليل المسافة الزمنية ما بين حدوث الخبر وبثه، والنقل الفوري للأحداث إلى إنهاء احتكار الحكومات للمعلومات والأخبار، وأصبح العالم الإلكتروني «مجالا ديموقراطيا» يتسع لكل الآراء والاجتهادات، ويتيح

الفرصة للتفاعل بينها، ولم تعد السلطة الحاكمة قادرة على منع هذا التفاعل أو التقليل من تأثيراته في المشاركين فيه والمتابعين له.

ويتسم العالم الإلكتروني بعدد من الخصائص التي تؤثر في بيئة الممارسة الديموقراطية مثل:

- **عالم الإتاحة الدائم**: فهو يسمح بالمشاركة طوال الوقت 24 ساعة × 7 أيام.

- **الحرية:** فهو عالم من دون قيود أو حدود أو ضوابط سياسية أو اجتماعية مما جعله قناة للتعبير الحر - وأحيانا الفوضوي والعشوائي - عن الآراء.

- **الإخفاء:** فهو عالم الهوية المجهولة التي تجعل المشاركين فيه يعبِّرون عن آرائهم ومواقفهم من دون خوف أو حرج، فالمشاركة في هذا العالم يمكن أن تحدث بأسماء وجنسيات وأديان غير حقيقية.

- **المساواة:** فهو عالم لا توجد فيه سلطة مركزية أو مركز وهامش، بل تتعدد المراكز وتتبدل وفقا لنمط التفاعلات وأدوار المشاركين فيها ومبادراتهم.

- **التفاعل:** فهو عالم تفاعلي لا يمتلك فيه أحد «الكلمة الأخيرة»، وكل رأي أو اجتهاد يُعلّق عليه، ونتيجة لذلك ظهرت أفكار مثل «موت المؤلف» و«النص غير المكتمل»، بمعنى أن أي نص لم يعد إنتاجا خاصا لمؤلف فرد، بل يشارك القارئ في إضافة ما يراه إليه. وهكذا يجري الاطلاع على النص الإلكتروني الذي كتبه المؤلف مقرونا بعشرات التعليقات المكملة له تأييدا أو معارضة أو إضافة.

- **الاتساع واللامحدودية**: فهو عالم بلا حدود يتيح للمشاركين فيه بناء علاقات عابرة للدول والقوميات والثقافات والقارات.

وأدت هذه الخصائص إلى تغيير المناخ النفسي للمشاركة السياسية وللعلاقة بين الفرد والسلطة وبين المواطن والدولة، وظهر مفهوما الحرية

الإلكترونية وحقوق الإنسان الرقمية. كما أتاحت للفرد قدرات هائلة على إبداء الرأي والتعبير عن معتقداته، والتفاعل مع الآخرين، وبناء الائتلافات، واكتساب مهارات ونقل الخبرات بين أصحاب الاهتمامات المشتركة، وهي جميعها تصب في خانة مهارات الممارسة الديموقراطية.

لقد أسهم العالم الإلكتروني في إعادة توزيع موارد القوة السياسية في المجتمع، وأتاح إمكانات وفرصا جديدة لفاعلين لم تكن متاحة لهم من قبل، ما أدى إلى تغيير التوازن السياسي لمصلحة العناصر والجماعات التي تمتلك القدرة على استخدام التكنولوجيا الجديدة وتبتكر في طرق استخدامها لها، التي عادة ما تكون من جماعات المعارضة أو القوى الاحتجاجية من الشباب والمتعلمين التي عانت سابقا بسبب قلة مواردها في مواجهة النظم الحاكمة. فظهرت مفاهيم وممارسات صحافة المواطن وصحافة المواطنة والصحافة البديلة التي طرحت قضايا الحياة اليومية للناس وهمومهم. وهكذا، فقد غيّرت تكنولوجيا الاتصال الحديثة من طبيعة التفاعلات في المجال العام السياسي وأدوار الفاعلين ونتائج التفاعل.

ويشير مفهوم الديموقراطية الرقمية Digital Democracy إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأدوات الاتصال الرقمية لتوليد المعلومات المتعلقة بنشر الديموقراطية - ثقافة ومؤسسات وممارسة - وتجميعها وتصنيفها وتحليلها وبثها (والتي تأخذ أشكالا مثل منتديات النقاش والتجمعات الافتراضية واستطلاعات الرأي والتصويت الإلكتروني ومواقع التوقيعات والمواقع الإلكترونية والمدونات) بسرعة وكفاءة ومن دون تكلفة أو إجراءات إدارية معقدة. كما وفرت هذه التكنولوجيا إمكانية إرسال الشكاوى، وتنظيم المظاهرات والوقفات الاحتجاجية مستخدمة في ذلك البريد والمجموعات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي والتلفزيون الرقمي ورسائل الـ SMS إلى غير ذلك من أساليب. وبرز دور الاتصال

الإلكتروني والميديا الجديدة في تنظيم الحملات الانتخابية وبناء الشبكات بين هيئات المجتمع المدني[28].

أدى هذا التطور التكنولوجي أيضا إلى إسقاط حاجز الخوف لدى الأفراد من السلطة الحاكمة، وتوفير آلية آمنة للتعبير عن الرأي في الموضوعات «المسكوت عنها» في الخطاب السياسي الرسمي، والتحايل على قيود المجال العام واتساع الهوة بين الشعور بالحرية في العالم الافتراضي وضغوط العالم الواقعي. لقد أوجدت شبكات التواصل الاجتماعي البنية التكنولوجية لفرص سياسية جديدة وظِّفت لتجاوز القيود التي فرضتها النظم السلطوية، ومهد ذلك لظهور الحركات الاجتماعية الإلكترونية.

وإذا كانت تكنولوجيا الاتصال الإلكترونية قد وسعت من الفرص الديموقراطية أمام الأفراد والجماعات المستضعفة لممارسة حريات التعبير والتفاعل والتنظيم ونقل نشاطها من العالم الافتراضي إلى العالم الواقعي، فإنها أتاحت فرصة مماثلة أمام القوى المؤيدة للنظم الحاكمة لاستخدام الأساليب نفسها، ولكن عادة ما تكون الغلبة للقوى الداعية إلى التغيير والحركات الاجتماعية الإلكترونية، وذلك بحكم طبيعة تكنولوجيا الاتصال ذاتها التي تعتمد على التطوع والمبادرة والاستمرار؛ مما يجعل استخدامها أكثر يسرا للحركات الشعبية التي تضم أعدادا كبيرة من الناس - خصوصا الشباب - الذين تجمعهم وتلهب حماسهم الرغبة في التغيير، وذلك مقارنة بما تستطيع النظم الحاكمة أن تخطط له وتنفذه من أنشطة يغلب عليها الطابع الإداري البيروقراطي.

وفي هذا السياق ناقش الباحثون العلاقة بين العالم الافتراضي أو الإلكتروني والعالم الواقعي أو الحقيقي، وهل يمكن للتفاعلات التي تحدث على مستوى العالم الافتراضي أن تطرح تأثيراتها في العالم الواقعي؟ أو أن اللجوء إلى العالم الافتراضي هو بمنزلة هروب من قسوة العالم الواقعي وقيوده؟ أو مجرد

تمرد جيلي مثالي لقطاعات من الشباب؟ وحسمت أحداث الثورات الملونة في شرق أوروبا والانتفاضات الشعبية في عدد من الدول العربية الأمر مع نجاح الحركات الاحتجاجية، التي أدارت تلك الثورات والانتفاضات، في نقل ما كان يحدث في العالم الافتراضي إلى أرض الواقع في أشكال مختلفة من التعبئة الجماعية والفعل المباشر.

لقد وفرت الديموقراطية الرقمية أداة فعالة وسهلة لممارسة الديموقراطية المباشرة، ولإحياء بعض قيمها الأساسية مثل الحرية والمساواة بعد فترة تراجع فيها الدور المباشر للأفراد في الحياة السياسية لحساب المؤسسات والنخب وجماعات المصالح[29]، وهو ما أشار إليه أحد الباحثين من أن شبكة الإنترنت قدمت حلا لمعالجة عيوب ممارسات الديموقراطيات التمثيلية التي تتمثل في انحسار المشاركة الشعبية ونقص المعلومات المتاحة لدى المواطنين.

سابعا: الديموقراطية التشاورية Deliberative or Discursive Democracy

إن جوهر مفهوم الديموقراطية التشاورية أو التداولية[30] هو إحياء مفهوم المناقشة والتفكير بين أعداد كبيرة من المواطنين حول القضايا العامة بهدف التعرُّف على آرائهم فيها، وعرض ما تُوصِّل إليه من اجتهادات على المشرعين وأصحاب القرار[31]. فوفقا لأنصار هذه الرؤية فإن المبدأ الرئيس في الديموقراطية هو «المشاركة» وليس «التمثيل»، أي المشاركة المباشرة لأكبر عدد من المواطنين في القضايا السياسية. ويقترب من هذا المعنى مفهوم الديموقراطية التشاركية Participatory Democracy الذي طرحته بعض الأدبيات[32].

من رواد مفهوم الديموقراطية التشاورية في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي د. جيمس فيشكين James Fishkin (1948-...) الذي عمل أستاذا للإعلام والاتصالات بجامعة ستانفورد الأمريكية (1948-...). وظل المفهوم

محصورا في دوائر المتخصصين والأكاديميين حتى أشار إليه كل من المفكر الألماني ذائع الصيت يورغن هابرماس J.Habermas (1929-...) في العامين 1994 و1996[33]، وأستاذ الفلسفة الأمريكي جون رولز في العام 1997[34]، اللذين أبرزا أهميته فاكتسب دعما وانتشارا متزايدين[35].

تنطلق الديموقراطية التشاورية من أهمية تنظيم مناقشات عقلانية تستند إلى المعلومات Rational and informed deliberations ، وتوفر انخراط الشركاء المعنيين Stakeholders والمستفيدين والمتأثرين بأحد الموضوعات المثارة على الرأي العام قبل تبني السياسة أو اتخاذ القرار بشأنها، وذلك خلافا للنظام المتبع في الديموقراطية التمثيلية التي تسيطر على الحوار العام فيها جماعات المصالح المنظمة وليس المواطنين العاديين. ويؤكد أنصار الديموقراطية التشاورية ضرورة أن يُجرَى هذا البحث والنقاش من خلال أساليب تشاورية بعيدة عن السلطة أو الفرض والإكراه[36].

ويمكن تلخيص أهم الأفكار المرتبطة بمفهوم الديموقراطية التشاورية في: عدم السيطرة، والمشاركة الواسعة لكل المتأثرين، والمشاورات العامة، واستجابة السلطة المعنية لنتائج المشاورات[37]، ووجود أجهزة للدولة والمجتمع يحكم أمورها التشاور العام بين أعضائها. وذهب رأي آخر إلى أن الديموقراطية التشاورية تتضمن خمسة عناصر أو خطوات أساسية وهي: المعرفة Inform، والتشاور Consult، والمشاركة Participate، والتعاون Collaborate، والتمكين Empower للجمهور العام المهتم بموضوع المشاورة.

ويرى أنصار الديموقراطية التشاورية أن النقاش العام يرتقي بالعملية الديموقراطية من عدة جوانب: فهو يؤدي إلى اتخاذ قرارات وتبني سياسات أكثر رشدا، ويوسع من دائرة البدائل والاختيارات المتاحة أمام السلطات المعنية، ويؤدي إلى عدم تركز السلطة في إحدى المؤسسات أو في العاصمة، وتوسيع المشاركة عبر المؤسسات والمناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية.

كما أن الديموقراطية التشاورية لها قيمة تعليمية؛ فممارستها تتطلب وجود مواطن واعٍ وإيجابي ومهتم بالشؤون العامة، كما تقتضي بالضرورة تعريف المواطنين المشاركين في العملية التشاورية بالمعلومات والبيانات الضرورية لتكوين الرأي بشأن الموضوع أو الموضوعات محل المشاورة، فهي تمثل إحياء للقيم الأخلاقية للديموقراطية التي تعظم من مشاركة المواطنين، وتثمّن من زيادة معارفهم بالقضايا العامة وإدماجهم في العملية السياسية، ويكون من شأن ذلك التقليل من غربة المواطن تجاه السلطة وتفجير طاقات الأفراد والجماعات[38]، وكما قال جون درايزك J. Dryzek أستاذ النظرية السياسية والاجتماعية بالجامعة الوطنية الاسترالية فإن شرعية الديموقراطية «لا تستمد من التصويت أو التمثيل بل من التشاور»[39].

وتتحقق أهداف الديموقراطية التشاورية بواسطة أساليب عديدة من أبرزها استطلاع الرأي التشاوري Deliberative Poll، فبدلا من الأسلوب التقليدي لاستطلاعات الرأي الذي عادة ما يأتي بنتائج تعبر عن الآراء المسبقة لدى الناس التي لا تضمن إلمامهم بكل جوانب الموضوع الذي يُستطلع الرأي بشأنه، فإن استطلاع الرأي التشاوري يحدث على مدى فترة ممتدة تستغرق عدة شهور يُجرى فيها عدد من استطلاعات الرأي الدورية، وخلال هذه الفترة يشارك المشاركون في الاستطلاع في سلسلة من المناقشات التي قد يسهم فيها بعض الخبراء والقادة السياسيين لتعريفهم بالمعلومات الأساسية بشأنها بحيث تمثل النتائج المتتالية للاستطلاع التغيرات التي لحقت بآرائهم نتيجة لتلك المعلومات والمناقشات، وهي الطريقة التي ابتكرها الأستاذ جيمس فيكشين في العام 1988، وفي بعض الحالات بثت هذه الجلسات على التلفزيون تعميما للفائدة على قطاعات أكبر من المواطنين.

وتشمل أدوات التشاور الأخرى مجالس المدن والأحياء Town Hall Meetings، والمحلفين المواطنين Citizens Jury، ومنتديات الوفاق

Consensus Forum، ومجالس المواطنين Citizens Assembly، وبرلمان المواطنين Citizens Parliament[40]، والمشاورات الإلكترونيةOnline [41] Deliberations، وغيرها من الأساليب المبتكرة التي طُبقت في الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والهند والبرازيل. وعلى سبيل المثال تضمّن دستور البرازيل للعام 1988 نصوصا تشجع النقاش والمشاورة والمشاركة الاجتماعية اللامركزية باعتبارها مكونا أساسيا لجميع مؤسسات الحكم، فظهرت «مجالس السياسات العامة» التي يراجع فيها ممثلو الحكومة والمجتمع المدني إحدى السياسات العامة، وتُجرِّب «الموازنة التشاركية» في الإدارة المحلية التي يُوافَق فيها على قرارات الاستثمار في الأشغال العامة من جانب المواطنين المعنيين في حي أو منطقة معينة[42].

بدأ تطبيق مفهوم الموازنة التشاركية لأول مرة في مدينة بورتو ألغيري Porto Algre التي يربو عدد سكانها على المليون نسمة، فقد شارك فيها ما يقرب من 100 ألف مواطن في العام 1993 بهدف تعبئة المشاركة الشعبية بالتركيز على تخصيص الموارد للأعمال العامة في مجال التعليم والصحة والبنية الأساسية، وذلك بإعطاء المواطنين فرصة تحديد أولوية المشروعات التنموية في مناطقهم التي تمولها الدولة. وفي مدينة بيلو هوريزونتو Belo Horizonte التي تعتبر سادس أكبر مدينة في البرازيل حددت الموازنة التشاركية الاستثمارات في المناطق التسع التابعة للمدينة، وحدد المواطنون نوعية الأشغال العامة التي اعتبروها مهمة لهم، واختاروا ممثلين لهم لمراقبة تنفيذ هذه المشروعات.

وترتب على تطبيق الموازنة التشاركية تعميقُ القيم المضمونية للديموقراطية، وشملت: ضمان مشاركة الفئات المهمشة والمستبعدة من قبل، والحد من الزبانية السياسية وممارسات الفساد، وتنشيط منظمات العمل المدني، وتحسين مستوى جودة الخدمات البلدية الموجهة إلى المواطنين[43].

وكان من شأن هذه الخبرات العملية في مجال الديموقراطية التشاورية والتشاركية الاعتراف بالمشاركة الاجتماعية كحق، والشفافية في الحكم، وإعادة توزيع الموارد المالية، والمساءلة الشعبية لإدارة الممتلكات العامة. وبصفة عامة، فقد نجح تطبيق هذه الأدوات في الجماعات صغيرة العدد التي يمكن جمعها وتنظيم تبادل الرأي بين أعضائها مثلما كان يحدث في أثينا الإغريقية أو اجتماعات New England في الولايات المتحدة.

وتعددت الانتقادات الموجهة إلى مفهوم الديموقراطية التشاورية، ويمكن التمييز في هذه الانتقادات بين نوعين:

النوع الأول: انتقادات ذات طابع فني تتعلق بالتعريفات المتعلقة بالمفهوم والإجراءات المرتبطة بتطبيقاته، مثل الانتقاد بأن بعض تطبيقات الديموقراطية التشاورية لم تحدد المتطلبات الإجرائية والشروط المؤسسية للمشاورة الجادة، وأن المصطلحات الأساسية المتعلقة بالمفهوم مثل Deliberation وInvolvement وEngagement وConsultation وStakeholders لم تحدد معانيها بدقة ولم تُوضَّح الفروق بينها، وأن هناك خلافا في تعريفها بين مؤلف وآخر، أو أن أساليب تطبيق الديموقراطية التشاورية تتسم بالطابع التجريبي والاختباري، وأنها لم تطبق بنحو متكرر يسمح باستخلاص القواعد العامة بشأنها. كما انتقدت على أساس أنها تصلح فقط للجماعات صغيرة العدد، وأنها ذات تكلفة مالية كبيرة، وتستغرق وقتا طويلا، ولا يمكن استخدامها في الظروف التي تتطلب اتخاذ قرارات سريعة.

والنوع الثاني: انتقادات ذات طابع فكري ومنهجي، فعلى الرغم من اهتمام أنصار الديموقراطية التشاورية بالمشاورة والخطاب السياسي فإنهم لم يعطوا أهمية كافية لقضية تعدد اللغات والثقافات في المجتمعات المتعددة إثنيا، واحتمال أن يكون للمصطلح أو التعبير نفسه معانٍ ودلالات مختلفة بين جماعة إثنية وأخرى، وينبغي ألا ينظر إلى هذه القضية بوصفها

مسألة فنية تتعلق بالترجمة؛ فهي تثير مسألة دور اللغة والثقافة باعتبارها وعاء للقيم والمعاني ومؤثرا في تحديد الظروف التي تحقق نجاح المشاورة. كذلك، انتُقدت الديموقراطية التشاورية على أساس أنه لا يمكن تطبيقها في الموضوعات المتعلقة بالانقسامات الرأسية المتعلقة بالهوية والولاءات الإثنية أو في موضوعات الصراع الكبرى المتصلة بتوزيع الثروة والدخل. أضف إلى ذلك انتقادا يتصل بمدى قدرة المواطن العادي على فهم الأبعاد المختلفة للقضايا المعقدة أو ذات الطابع الفني. كما أن نتائج المشاورات يمكن أن يصيبها التشويه بسبب التفاوت الطبقي أو التمييز الاجتماعي[44].

والحقيقة، أن الديموقراطية التشاورية لا تقدم نموذجا لشكل جديد لنظام الحكم الديموقراطي يختلف عن مؤسسات الديموقراطية الليبرالية، لذلك سعى كل من رولز وهابرماس إلى إقامة الصلة بين التشاورية والليبرالية واعتبار التشاورية إضافة إيجابية هدفها دعم الآليات الديموقراطية وتطويرها، فأشار رولز إلى أن هدفه هو إعادة تأسيس الديموقراطية الليبرالية؛ بحيث تجمع بين مبادئ الحرية والمساواة، بين أفكار جون لوك عن الحرية والملكية، وأفكار جان جاك روسو عن الإرادة العامة والمشاركة الشعبية. ويتبع هابرماس التوجه نفسه مؤكدا أن هدفه هو التوفيق بين الحريات الفردية والسيادة الشعبية؛ فاحترام الحريات والحقوق الفردية يوفر الظروف الأساسية لممارسة السيادة الشعبية المبنية على أساس حقوق الإنسان[45].

وهذا ما يفسر أن أنصار الديموقراطية التشاورية لم يعادوا الليبرالية؛ وذلك لأن هدفهم لم يكن رفضها أو نفيها، بل إحياء البعد الأخلاقي لها وإقامة علاقة وثيقة بين القيم الليبرالية ومبادئ الديموقراطية. وبعبارة أخرى هم أرادوا تقليل الاهتمام بالنموذج المؤسسي الإجرائي للديموقراطية وإحياء النموذج القيمي المعياري لها والمبادئ الأخلاقية التي ارتبطت بها، وأهمها المشاركة والعدالة والمساواة.

إن ذيوع مفهومي الديموقراطية الرقمية والتشاورية يؤكد بجلاء أن حيوية الديموقراطية تنبع من قدرتها على التطور والتكيف مع الظروف المتغيرة، وأنه لا يوجد شكل مؤسسي جامد أو نهائي لها. وكما أن مؤسساتها قد تطورت في العصر الحديث من القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، واتخذت شكل الهيئات التمثيلية النيابية، فإنها يمكن أن تتطور أيضا في المستقبل وتأخذ أشكالا أخرى. والخلاصة من تعدد الأفكار والممارسات الديموقراطية على النحو الذي عُرض في هذا الفصل أن الديموقراطية هي عملية صيرورة تاريخية، تتطور وفقا للظروف والأوضاع المتغيرة. وأن الشكل الذي يتخذه النظام الديموقراطي في مجتمع ما يتأثر بالسياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي لهذا المجتمع.

الختام

أيُّ مستقبلٍ للديموقراطية؟

«إن أسوأ الديموقراطيات أفضل كثيرا من أصلح الديكتاتوريات»

يسود الاعتقاد بين البعض بأن الديموقراطية علاج لكل الأمراض والعلل الاجتماعية، وأن النظام الديموقراطي هو البلسم الشافي لحالة التخلف بكل ما فيها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. غير أن الحقيقة خلاف ذلك، فالديموقراطية مجموعة قيم ومؤسسات تتأثر بسياق المجتمع الذي تنشأ فيه، فشتّان بين أداء المؤسسات الديموقراطية (أحـزاب – انتخابـات - برلمان - حكومة...) في دول الديموقراطيـات الراسخة ونظائر هذه المؤسسات في كثير من الدول الأفريقية والآسيوية وفي أمريكا اللاتينية. ففي هذه الدول

حملت المؤسسات الديموقراطية سمات مجتمعاتها كالفقر المدقع، وشيوع الأمية، وغلبة الانتماءات الإثنية وممارسات الزبانية السياسية على قيم المواطنة والانتماء الوطني. ومن ثم يتعين على الباحث في موضوع الانتقال إلى الديموقراطية إدراك أنها عملية طويلة الأجل، ومعقدة، وديناميكية، ومفتوحة النهايات. وأن عليه الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البيئة التي تتشكل فيها مضامين القيم الديموقراطية والأشكال التنظيمية التي تتخذها.

وتشير خبرات النظم السياسية في مختلف أرجاء العالم إلى أن تقييم النظم الديموقراطية ينبغي ألا يعتمد على وصف المؤسسات وشكلها فقط، بل ينبغي أن يعتمد أيضا على وصف ما تضطلع به من وظائف وأدوار في الواقع. فالنظام الديموقراطي ليس مجرد فاعلين وانتخابات وتشكيل حكومات، وليس مجرد من يحصل على النسبة الأكبر من أصوات الناخبين، بل أيضا ماذا يستطيع هؤلاء الفاعلون من قوى ومؤسسات فعله، ومدى تمثيلهم للمصالح الاجتماعية وقدرتهم على تحسين ظروف الحياة لأكبر عدد من الناس. فالديموقراطية تنهض بجناحين: جناح إجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتصل بنوعية الحكم وجودته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع.

ظهر هذا المعنى في الافكار الخاصة بالحق في الديموقراطية، فبرز على سبيل المثال في الإعلان الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي في العام 1997، تحت اسم «الإعلان العالمي للديموقراطية» والذي أشار في الجزء الخاص بمقومات الحكم الديموقراطي إلى حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة في بلده، وتعزيز التعددية السياسية والحزبية، وآليات الرقابة المستقلة والمحايدة والفعالة التي تكفل حكم القانون وتضمن الشفافية والمحاسبية، إضافة إلى دور هيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام الحرة في تهيئة البيئة المناسبة للممارسة الديموقراطية.

كما برز المعنى ذاته في قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في العام 1999 بعنوان «توطيد الحق في الديموقراطيـــــة»، الذي شملت بنوده- إلى جانب العناصر التقليدية الإجرائية كحق الاقتراع والترشح وإجراء الانتخابات الدورية وحق تكوين الأحزاب والجمعيات وحرية التجمع السلمي - حقَّ المواطنين في الحصول على الخدمات العامة استنادا إلى مبدأ المساواة. وأضاف المعهد الدولي للديموقراطية والمساعدة الانتخابية استخدام مفهوم «الممارسة الديموقراطية» التي تتجاوز الجوانب الشكلية والإجرائية لتشمل عملية مترابطة من القيم والممارسات وجوهرها توافر الشعور لدى المواطنين بأنهم مشاركون ولهم صوت وتأثير في عملية صنع السياسات العامة والقرارات وتنفيذها، بما يضمن تعزيز الحقوق والحريات الأساسية لهم أفرادا وجماعاتٍ، ويساعد على تلبية احتياجاتهم ومطالبهم.

إن الديموقراطية بإيجاز هي أسلوب ومضمون، شكل ومحتوى. وهناك أنماط ونماذج متنوعة لها تدور بين أنصارها جدالات فكرية ممتدة. وعند مقارنة الأهداف بما تحقق فعلا يتضح أن الانتقال إلى الديموقراطية في كثير من البلاد لم يحقق كل النتائج أو الآمال التي دارت بخَلَد المدافعين عن هذا الانتقال، فأحيانا توقفت النظم الديموقراطية الجديدة عند الشكل دون المضمون، وفي أحيان أخرى ارتدت إلى أشكال من السلطوية، ومن ثم جاء أداء هذه النظم مخيبا لآمال المستفيدين المحتملين منها، وهو المعنى الذي أشار إليه توماس كاروذرز Thomas Carothers - أحد أهم المنظرين للانتقال الديموقراطي - في دراسته بعنوان «نهاية نموذج الانتقال»[1] في العام 2002.

إن النظم الديموقراطية – وخصوصا الديموقراطيات الجديدة – تواجه اليوم أربعة تحديات أساسية[2]: أولها تحدي الحفاظ على الإجماع العام بين الفاعلين السياسيين على قواعد العملية الديموقراطية في مواجهة النزاعات العرقية والسلالية، والأصوليات الدينية التي تتعامل مع

الآخرين بمنهج الإقصاء والتهميش، واستخدامها الأسلوب الديموقراطي لتحقيق أهداف غير ديموقراطية. ويرتبط بذلك تحدي تصاعد الاتجاهات اليمينية والشعبوية، والتي حققت مكاسب انتخابية في عدد من دول الديموقراطيات المستقرة في أوروبا الغربية في العقد الثاني من هذا القرن. وثانيها تحدي غياب العدالة وتكافؤ الفرص الناشئ عن ديناميات النظام الرأسمالي في عصر العولمة، واستمرار تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء في داخل كل دولة، وبين الدول الغنية والدول الفقيرة. وثالثها تحدي التكيف مع الصعود الاقتصادي الآسيوي – وفي قلبه الصين - وذلك بسبب اختلاف القيم الآسيوية عن بعض عناصر الثقافة الديموقراطية في الدول الغربية مثل تركيزها على الجماعة وليس الفرد، واهتمامها بالتوافق والإجماع أكثر من الجدل والاختلاف، وحرصها على التضامن الجماعي أكثر من الحرية الفردية[3]. ورابعها ازدياد دور القادة الأفراد في العملية السياسية، وظهور نموذج «الرجل القوي» صاحب الرؤية والإرادة والقادر على كسب تأييد أصوات الناخبين في كل من نظم الديموقراطيات الجديدة وتلك الراسخة على حد سواء.

لقد أفصحت هذه التحديات في الدول الديموقراطية الراسخة عن وجود ما وصفه البعض بـ «أزمة الديموقراطية»، ومن مظاهرها انخفاض المشاركة في الانتخابات العامة، وتراجع عضوية الأحزاب والنقابات، وتدهور هيبة السياسيين ومكانتهم في المجتمع، وضعف الانتماء الحزبي، وعدم الثقة بالمؤسسات العامة، وازدياد الشعور بأن «السياسة» هي نشاط يتسم بالخداع وخدمة المصالح الشخصية، وكان من شأن ذلك ابتعاد الشباب عنها وانخراطهم في الأنشطة والحركات الاجتماعية.

يوضح ذلك ما ورد في التقرير السنوي لوحدة معلومات مجلة «الإيكونوميست» Economist للعام 2016 من أن الديموقراطية في حالة تردٍ

Decline، وأنه في هذا العام تراجع الالتزام بالقيم الديموقراطية في 72 دولة، وأن عدد الدول التي شهدت مثل هذا التراجع يفوق تلك التي شهدت تحسنا بنسبة 2 إلى 1. وتم الوصول إلى هذه النتائج بناء على مقياس للديموقراطية يأخذ في اعتباره مؤشرات سلامة الانتخابات، واحترام التعددية، وحالة الحريات المدنية، وأداء عمل الحكومة، والمشاركة السياسية والثقافة السياسية والذي طُبِّق في 160 دولة[4].

وأشار التقرير السنوي لهيئة «فريدم هاوس» الأمريكية للعام 2017 إلى أن مستقبل الديموقراطية في العالم «مظلم» Grim، وأن خصوم الديموقراطية يتقدمون باطراد لإقامة النظم السلطوية؛ مما يجعل الدول الديموقراطية المتقدمة تواجه أكبر تحدٍّ لها منذ نهاية الحرب الباردة. ودللت على هذه النتيجة بأن العام 2017 كان العام الثاني عشر على التوالي الذي تشهد فيه النظم الديموقراطية تراجعا، وأن عدد الدول التي تشهد انتهاكات للحريات العامة وحقوق الإنسان وخصوصا حرية الصحافة والتعبير أكثر من تلك التي تتحسن فيها الأوضاع في هذا الشأن، وأشار التقرير إلى خطورة تنامي الاتجاهات غير الليبرالية في عدد من الدول وخصوصا في شرق أوروبا[5].

لقد أصبح من الواضح الآن أن ازدهار الديموقراطية لا يتحقق بمجرد الاعتقاد في مبادئها، أو الالتزام بنتائجها في صناديق الاقتراع مرة كل أربع سنوات، وذلك لأن هذه الممارسات قادت إلى نوع من «الركود الديموقراطي» وعزوف الشباب عن مؤسساتها، بل يتطلب ازدهارُ الديموقراطية ممارسةَ العملية الديموقراطية على نحوٍ دوري ومستمر بما يعطي المواطن الشعور بأن له دورا في التأثير في اختيار السياسات، وفي القضايا التي تؤثر في حياته وبما يؤكد معنى المواطنة الإيجابية. فكما هو الحال في مجال اللياقة البدنية فإن الإنسان لا يمكنه الاحتفاظ بلياقته إذا مارس التمرينات الرياضية مرة

كل ثلاثة أو أربعة أعوام، بل يتطلب الأمر ممارستها بشكل أكثر دورية، وبالمنطق نفسه فإن الديموقراطية تحتاج إلى مشاركات وتدخلات شعبية منتظمة حتى تحافظ على عافيتها.

إن الديموقراطية نظام معقد وصعب لأنه يعتمد على الإرادة الحرة للناس وتنظيماتهم المستقلة، وعلى التوافق الاختياري بين النخب السياسية المتنافسة وقبولهم بنتائج الانتخابات مادامت إدارتها حرة ونزيهة وشفافة، ولذلك فإن إدارة الانتقال إلى الديموقراطية وصولا إلى تعزيزها وتوطيد أركانها عملية مرهقة، وتتطلب قدرا كبيرا من الصبر والحذق والمهارة وعدم الدخول في معارك جانبية وعدم الانسياق وراء شهوة الانتقام والمعارك الصغيرة، وإدراك أنه لا توجد وصفة جاهزة صالحة لكل المجتمعات، أو حل سحري لضمان إقامة نظم ديموقراطية مستقرة، بل إنه على كل شعب أو مجتمع أن يستكشف طريقه - وفقا لظروفه - لتحقيق هدف الديموقراطية. فقد أوضحت الدراسة المقارنة للانتقال الديموقراطي أن خبرة كل دولة لها خصوصيتها، وأن أدوار الفاعلين السياسيين اختلفت من دولة إلى أخرى، كما أنها اتبعت نظما انتخابية مختلفة، وطبقت أشكالا متنوعة من الفدرالية واللامركزية، وهو ما يثبت أنه لا يوجد نموذج أو سبيل واحد للانتقال الديموقراطي.

لذلك فإن الصبر والمثابرة هما أمران ضروريان لتحقيق الهدف، ولا بد من أن نتذكر أن الولايات المتحدة التي استقلت في العام 1776 احتاجت إلى أحد عشر عاما لكي تضع دستورها، وإلى 144 عاما لإعطاء المرأة حق التصويت، وإلى 188 عاما لمد مظلة الحماية القانونية لجميع الأمريكيين وجعل مبدأ المواطنة حقيقةً واقعة.

ويوصي الأستاذ ملفين يوروفسكي القائمين على إدارة الانتقال إلى الديموقراطية بالتحلي بالحكمة والصبر، لأن «ممارسة الديموقراطية أمر

عسير، بل لعلها الأكثر تعقيدا وصعوبة من كل أشكال الحكم الأخرى... إنها حافلة بالتوترات والتناقضات، وتتطلب من القيّمين عليها بذل كل جهد وعناية في سبيل نجاحها»[6].

إن الديموقراطية ليست مجموعة قوانين ومؤسسات وإجراءات فقط، بل هي أيضا قيم ومفاهيم وثقافة وأسلوب حياة ونمط لإدارة الأمور تجد ملاذها وحمايتها في إيمان المجتمع بها وثقته بمؤسساتها. لذلك لم يكن من الغريب أن يسجل أنطوني جيدنز «إن الديموقراطية نظام صعب التطبيق، ويصعب التعايش معه»، وهو المعنى الذي سبقه في الإشارة إليه الرئيس الأمريكي الثامن والعشرون وودرو ويلسون Woodrow Wilson (1913-1921) وقوله إن النظام الديموقراطي هو «أصعب نظام للحكم»، ولكنه مع ذلك يبقى أفضل نظام ابتكره البشر لإدارة أمور المجتمع والدولة، وإن أسوأ الديموقراطيات أفضل كثيرا من أصلح الديكتاتوريات، وذلك لأن عبقرية المؤسسات الديموقراطية تتمثل في أنها قادرة على التعبير عن المصالح المختلفة في المجتمع، وإدارة الخلافات بينها بطريقة سلمية، وإعطاء كل طرف نصيبه، وأنها تمتلك القدرة على تصحيح الذات والمراجعة.

الهوامش

المقدمة

(1) يستخدم المؤلف هذين التعبيرين بوصفهما مترادفين.

الفصل الأول

(1) ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن النظام الديموقراطي لم يحتل مكانة سامية لدى أفلاطون وأرسطو، فقد اعتبراه مخالفا لمعايير الإدارة السليمة.

(2) قدمت الديموقراطية الأثينية نموذجا باهرا للمشاركة المباشرة، ولكن شابَهُ عدم السماح بمشاركة النساء والعبيد.

(3) على رغم أن مفهوم الديموقراطية ارتبط بالنظم السياسية الداخلية فقد سعى بعض الباحثين إلى دراسة الديموقراطية في مجال العلاقات الدولية والتنظيم الدولي، انظر على سبيل المثال:

David Held, Democracy and the Global Order; Antony McGrew "Models of Transnational Democracy", in David Held and Anthony McGrew, Eds., (Cambridge: Polity Press, 1995), pp. 501 – 513; and Lars-Erik Cederman, " Back to Kant: Rethinking the Democratic Peace as a Macro Historical Learning Process", American Political Science Review, Vol. 95 (March 2001), pp.15-31.

(4) في تطور الديموقراطية، انظر باللغة العربية د. إكرام بدر الدين، الديموقراطية الليبرالية ونماذجها التطبيقية (بيروت: دار الجوهرة، 1986)، ود. شادية فتحي، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديموقراطية (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005)، وباللغة الإنجليزية:

Robert Dahl et Al (Ed.s), Democracy Source Book (Cambridge: the MIT Press, 2003); David Held, Models of Democracy (Cambridge: Polity Press, 2006), and J.S. Dryzek and Patrick Dunleavy, Theories of the Democratic State (Basingstoke Palgrave Macmillan, 2009).

(5) إلى جانب التعددية تعرف الدراسات الفلسفية نظريات الواحدية Monism والثنائية Dualism.

(6) عبدالله العروي، مفهوم الحرية (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1981)، وساري نسيبة، الحرية بين الحد والمطلق (لندن: دار الساقي، 1995).

(7) Leslie Lipson, "the Philosophy of Democracy", Journal of International Affairs, No.72 (1985), pp. 11-15.

(8) Herbert C.Kelman, The Conditions, Criteria and dialectics of Human Dignity. A Traditional Perspective, International Studies Quarterly, Vol.21, No. 3, September 1977, pp. 529-552.

(9) مصطفى محسن، التربية ومهام الانتقال الديموقراطي، المستقبل العربي، العدد 294، أغسطس 2003، ص28-52.

(10) ينصرف المعنى اللغوي للكلمة Constitution في اللغتين الإنجليزية والفرنسية إلى التكوين والبناء والإنشاء. أما تعبير «الدستور» فالأرجح أنه من أصل فارسي وهو مركب

من «دست» بمعنى قاعدة و«ور» بمعنى صاحب، واستخدم التعبير للإشارة إلى الدفتر الذي تسجل فيه أسماء الجند ومرتباتهم، أو الذي تجمع فيه قواعد الحكم وضوابطه. والدستور هو القانون والإجازة أو القاعدة التي يُعمَل بموجبها.

(11) Erik G. Jensen, "Justice and the Rule of Law" in Charles Coll (Ed.), the Challenges of State Building and Peace Building (Boulder: CO, Lynne Reinner, 2007), pp. 3-13, and Guillermo O'Donnell, " Why the Rule of Law Matters" in Larry Diamond and Leonardo Morlino (Ed.s), Assessing the Quality of Democracy (Baltimore: the Johns Hopkins University Press,2005), pp.3-17.

(12) فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديموقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج، ترجمة رضا خليفة، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2009)، ص93.

الفصل الثاني

(1) انظر في هذه الاتجاهات وتطورها التاريخي:

J. Ller, and Svend Skaanin, Democracy and Democratization in Comparative Perspective: Conceptions, Conjunctures, Causes and Consequences (New York: Routledge, 2013), and Jean Grugel, Democratization: A Critical Introduction (New York: Palgrave Macmillan, 2002), pp.46-67.

(2) Seymour Martin Lipset, "Some Social Prerequisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy", American Political Science Review, Vol. 53, No. 1, (March: 1959), pp. 69-105.

وجدير بالذكر أن المؤلف راجع بعض ما وصل إليه في هذه الدراسة في:

Seymour Martin Lipset, "The Social Requisites of Democracy Revisited: 1993 Presidential Address", American Sociological Review, Vol. 59, No. 1. (Feb: 1994), pp. 1-22.

(3) S.M. Lipset, Political Man: the Social Bases of Politics (Baltimore: the Johns Hopkins University Press, 1960), pp. 27- 62, 469 – 476.

(4) Phillips Cutright, National Political Development: Measurements and Analysis, American Sociological Review, vo128 (2), 1963, pp. 253-264.

(5) Evertt E.Hagen, "A Framework for Analyzing Economics and Political Change", in: Robert A. Dahle and Dean E.Neubauer, eds., Reading in Modern Political Analysis (Englewoods Cliffs, NJ: Prntice-Hall Inc, 1968), pp. 184-189.

(6) K.J.W. Alexander, The Political Economy of Change (London:Brial Blackwell, 1975), pp.109-112.

(7) John B. Londregan and Keith T. Poole, Poverty, the Coup Trap, and the Seizure of Executive Power, World Politics, Vol. 42, No. 2. (Jan., 1990), pp. 151-183.

(8) انظر عرضا لهذه الدراسات وللاختلاف بين نتائجها في:

Adam Przeworski and Fernando Limongi, "Modernization: Theories and Facts", World Politics, Vol. 49, No. 2, (January 1997), carles boix and stokes C susan, "endogenous democratization, world politics, vol55, mno.5, 2003, pp. 17-49. pp. 155-183, john freeman and Quinn Dennis, "the economic origins of democracy: reconsidered", (Minneapolis: university of Minnesota: 2011)

(9) انظر المقال الرائد لشارل عيسوي في مجلة «الشؤون الدولية»، يناير 1956، والذي تُرجم إلى اللغة العربية بعنوان: الشروط الاقتصادية والاجتماعية للديموقراطية في الشرق الأوسط... المستقبل العربي، العدد 322 (ديسمبر 2005)، ص8 – 26.

(10) انظر مناقشة لهذا الموضوع في السياق العربي في:

Ghassan Salame, Democracy without Democrats (London: I.B. Tauris, 1994).

وباللغة العربية في: غسان سلامة وآخرون، ديموقراطية من دون ديموقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي/ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000).

(11) Manus I. Midlarsky (Ed.), Inequality, Democracy and Economic Development (Cambridge: Cambridge University Press, 1998); Adam Przeworski et al, Democracy and Development: Political Institutions and Well Being in the World 1950 - 1990 (Cambridge: Cambridge University Press, 2000); and by the same author, "Capitalism, development and democracy", Brazilian Journal of Political Economy, vol.24, n.4, (October/December2004), pp 487-499; Charles Poix, "Democracy, Development and Private Sector", American Journal of Political Science, Vol.45 (2001), pp. 1-17, and John Gerring et al, "Democracy, Economic Growth: A Historical Perspective", World Politics, Vol.57, No.3 (April 2005), pp. 323-364.

(12) Yi Feng, Political Freedom, Political Instability, and Policy Uncertainty: A Study of Political Institutions and Private Investment in Developing Countries, International Study Quarterly, Vol.(45), issue(2), December 2002,pp.271-294.

(13) Ronald Inglehart and Christian Weltzel, Modernization, Cultural Change, and Democracy: The Human Development Sequence (New York: Cambridge University Press, 2005).

- Carles Boix, Democracy and Redistribution (New York: Cambridge University Press, 2003).

(14) Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968).

جدير بالذكر أن هنتنغتون قد غير من رأيه في كتابه «الموجة الثالثة» الصادر في العام 1991 والذي اعتبر فيه التحديث قوة دافعة للديموقراطية. كما أعطى وزنا أكبر للثقافة والقيم في كتابه الصادر في العام 2000، انظر:

Samuel Huntington, "Democracies' Third Wave", Journal of Democracy, Vol.2.No. 2 (Spring 1991).

Lawrence E.Harrison and Samuel P.Huntington (eds.) Culture matters: How values shape human progress (New York: Basic Books, 2000)

(15) Guillermo O'Donnell, Bureaucratic Authoritarianism: Argentina, 1966–1973, in Comparative Perspective (Berkeley: University of California Press, 1988).

(16) Jan Pettersson, "Democracy, Consolidation and Growth," Research Papers in Economics 2002:16, Stockholm University, Department of Economics, 15 Dec 2004, p.6

(17) Julian Wucherpfennig and Franziska Deutsch, "Modernization and Democracy: Theories and Evidence Revisited", Living Reviews in Democracy, 2009, pp. 1-9.

(18) Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model", Comparative Politics, Vol. 2, No. 3, (April 1970), pp. 337-363.

(19) Adam Przeworski, "Democracy as a contingent outcome of conflicts", In J. Elster & R. Slagstad (Eds.), Constitutionalism and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 1988) pp.59-80

(20) Axel Hadenius, "Transitions to democracy: Pros and cons of the Rustow-Lipjhart elite approach", in: Ole Elgstrom and Goran Hyden (eds.), Democracy and Development: Theoretical Gains and Challenges (London: Routledge, 2002), pp.65-87

(21) Barrington Moore, Social Origins of Democracy and Dictatorship: Land and Peasants in the Making of the Modern World (Boston: Beacon Press, 1966), pp. 413-453.

وانظر أيضا:

Daron Acemoglu and James A. Robinson, Economic Origins of Dictatorship and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).

(22) انظر في هذا الجدل:

Michael Albertus, "Landowners and Democracy: The Social Origins of Democracy Reconsidered, World Politics, (October: 2016), pp. 1-58.

(23) Dietrich Rueshmeyer et al, Capitalist Development and Democracy (Cambridge: Polity Press, 1992).

(24) Jean grugel Democratization. A Critical Introduction, op.cit, pp.92-114.

(25) Scott Mainwaring, Transition to Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues, the Helen Kellogg Institute for International Studies (Working paper), No. 130, November 1989. Available at:

https://kellogg.nd.edu/sites/default/files/old_files/documents/130_0.pdf.

الفصل الثالث

(1) الأوليغارشية هي نظام حكم الأقلية، أي النظام الذي تتركز فيه السلطة في يد مجموعة قليلة من الأفراد.

(2) Akbar Ganji, "the Struggle against Sultanism", Journal of Democracy, Vol. 16, No.4 (October 2005), pp.38-51.

(3) نيقولاي جينوف، التحول إلى الديموقراطية في أوروبا الشرقية: اتجاهات ومفارقات في الترشيد الاجتماعي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، العدد 128 (مايو 1991)، ص88-90.

(4) Jason Brownlee, "Hereditary Succession in Modern Autocracies", World Politics, Vol. 59, No. 4, (July 2007), pp. 595 – 628.

(5) انظر في مفهوم السلطوية التنافسية والمفاهيم المرتبطة به:

Steven Levitsky and Lucan A. Way, "Elections without Democracy. The Rise of Competitive Authoritarianism", Journal of Democracy, Vol. 13, No.2 (April 2002), pp. 51-65, Jason Brownle, Authoritarianism in an age of Democratization (New York: Cambridge University Press, 2007) and Steven Levitsky and Lucan A. Way, Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes after the Cold war (New York: Cambridge University Press, 2010)

(6) Levitsky and Way, "Elections without Democracy. The Rise of Competitive Authoritarianism", Op.Cit.

(7) Larbi Sidiki, Rethinking Arab Democratization. Elections without Democracy (Oxford: Oxford University Press, 2009).

(8) Andreas Schedler, Ed., Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition (Boulder. Co.: Lynne Reinner Publishers, 2006).

(9) Daniel Blumberg, "The Trap of Liberalized Democracy", Journal of Democracy, Vol.13, No. 4 (October 2002), pp. 56-68.

(10) Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm", Journal of Democracy, Vol.13, No.1 (January 2002), p. 14.

(11) تيري لين وفيليب س. شميتر، أساليب التحول في نظم الحكم في كل من أمريكا اللاتينية وجنوب وشرق أوروبا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص32-33.

(12) Way, Op.Cit, pp. 18-19.

(13) انظر في التأثيرات الخارجية:

Levitesky steven and way, lucan, " international linkage and Democratization, Journal of Democracy, Vol 16, No.3, 2005, PP. 20-34.Geoffery Pridham, "international factor in democratization, their scope, limitations: European comparative perspective on the post-cold war world", in Numo severano teixiera (Ed), The International Politics of Democratization, (London: routledge:2008), pp.53-70

(14) كمال مجاهدي، «الترويج الدولي للديموقراطية في المجال العربي: حدوده وتناقضاته»، المستقبل العربي، السنة 34، العدد 390، أغسطس 2011، ص9.

(15) المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، يسعى إلى توطيد الديموقراطية ونشرها عبر العالم. مطوية تعريفية صادرة عن المعهد. انظر: www.ndi.org .

(16) حتى في المرحلة السابقة لإنشاء الاتحاد حرصت الدول الأوروبية على السمة الديموقراطية لها، فأوقف التفاوض بشأن انضمام اليونان بعد الانقلاب العسكري فيها في العام 1967، ولم تُقبَل إسبانيا في ظل نظام فرانكو السلطوي.

(17) K. Smith, the outsider: the European neighbourhood policy, International Affairs, vol.81, no.4, pp.757-773.

(18) عبدالفتاح ماضي، «مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديموقراطية» في: علي خليفة الكواري وعبدالفتاح ماضي (تنسيق وتحرير)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديموقراطية وتأخر العرب؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص47-48.

(19) تقرير المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديموقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 5-6 يونيو 2011، ص7-8. متاح على رابط:

http://www.undp.org.eg/Portals/0/INT%20FORUM/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf

(20) عبدالفتاح ماضي، مرجع سابق، ص227-243.

(21) Lucan A. Way, "The Real Causes of the Color Revolutions", Journal of Democracy, Vol. 19, No. 3 (July 2008), pp. 55-69.

(22) Lucan A. Way, "Comparing Arab Revolts. The Lessons of 1989", Journal of Democracy, Vol.22, No.4 (October 2011), pp.18-19.

(23) Ibid, p.20.

(24) Akbar Ganji, Op.Cit, p.51.

الفصل الرابع

(1) استخدم صمويل هنتنغتون تعبير الموجة الثالثة للديموقراطية تمييزا لها عن الموجة الأولى التي حدثت في أعقاب الثورتين الفرنسية والأمريكية وانتقلت تأثيراتها في القرن التاسع عشر إلى أوروبا والأمريكتين، غير أن هذه الموجه انحسرت بفعل ظهور الأفكار والنظم الشيوعية والفاشية، والموجة الثانية التي كانت بعد الحرب العالمية الثانية وشملت وسط أوروبا وغربها والدول المستقلة حديثا في الشرق الأوسط وأفريقيا ووصلت إلى اليابان والهند.

Samuel Huntington, the Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century (Norman: Oklahoma University Press, 1991), pp.12-24.

وانظر وجهة نظر أخرى في:

Dirk berg-schlosser, long waves and conjunctures of democratization, in Christian W Waerpfer et al (Eds), Democratization, (Oxford: Oxford University press: 2009), pp.41-51.

(2) انظر: لاري ديموند، الثورة الديموقراطية في العالم النامي: النضال من أجل الحرية والتعددية (لندن: دار الساقي، 1996). وباللغة الإنجليزية:

Samuel Huntington, op.cit, Georg Sorenson, Democracy and Democratization: Process and Prospects in a Changing World (Boulder Colo: Westview Press,

1993); Larry Diamond and Marc F. Plattner (Ed.s), The Global Resurgence of Democracy (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996). Jean Grugel, Democratization. A Critical Introduction, op.cit. And mark Thomson, Democratic revolutions. Asia and Eastern Europe (London: routledge: 2004).

(3) وفي الاتجاه المعاكس اهتم باحثون آخرون بانهيار النظم الديموقراطية وإقامة نظم تسلطية واستبدادية مثلما حدث في جمهورية ڤيمار في ألمانيا في الثلاثينيات من القرن الماضي، وفي عدد كبير من دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا في الخمسينيات والستينيات من القرن نفسه.

(4) Laurence whitehead, Democratization: theory and experience, (oxford: oxford university press: 2002), P.36.

(5) انظر في تعريف عملية الانتقال ومحدداتها والعوامل المؤثرة في مساراتها:

Tatu Vanhaanen, "Democratization: a Comparative Analysis of 170 Countries": New York: routledge: 2003), George Sorensen, Democracy and Democratization processes and prospects in a changing world, (boulder: Colorado: Westview press: 2008), pp.10-17. Patrick Bernhagen, Measuring Democracy and Democratization, in Christian W Waerpfer et al (Eds), op.cit, pp.24-37 and, Tan Toerell, Determinants of Democratization: Explaining Regime Change in the world, 1972- 2006, (Cambridge: Cambridge university press: 2010) Chapter 1.

(6) Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter and Lawrence Whitehead, Transition from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), pp.7-8.

(7) استخدم الباحثون العرب عبارات التكريس، والتعزيز، والترسيخ، والتجذير الديموقراطي للدلالة على المفهوم نفسه.

(8) تقرير الديموقراطية والتجديد في العالم العربي: اليونسكو تواكب عمليات التحول الديموقراطي، اجتماع المائدة المستديرة الذي عُقد بمقر اليونسكو في 21 يونيو 2011. متاح على رابط:

http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002116/211659a.pdf.

(9) دوسان أندروسك: أساليب واستراتيجيات الاحتجاج: النموذج السلوفاكي، في سامح فوزي (تقديم وتحرير)، حركات التغيير الديموقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من شرق أوروبا والعالم العربي، (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 2007)، ص23.

(10) انظر تأثير النظم المهجنة في عملية الانتقال في:

Jason Brownlee, "How Hybrid Regimes affect Democratic Transitions", American Journal of Political Science, Vol. 53, No.3 (July 2009), pp.515-532.

(11) فريد زكريا، مرجع سابق، ص89 - 118. وباللغة الإنجليزية:

Steven Lavitsky and Lucn Way, "Elections without Democracy: the Rise of Competitive Authoritarianism", journal of democracy, vol.13, no.2, (April 2002), pp.51-65, Daniel Blumberg, "Democratization in the Arab World? Trap of Liberalized Autocracy", Op.Cit, pp.56-68, Jason

Brownlee, Authoritarianism in an Age of Democratization, Op.Cit. And Larbi Sidiki, Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy, Op.Cit.

(12) Thomas Carothers, Op.Cit, pp.5-21.

(13) الكواري وماضي، مرجع سابق، ص48-51، ص249-250.

(14) أصبحت مفاوضات «المائدة المستديرة» نموذجا تكرر في السلفادور، وفي بنين تحت اسم «المؤتمر الوطني».

(15) د. حنان قنديل، «التجربة الديموقراطية في شرق أوروبا: رؤية نظرية وتطبيقية»، في د. مصطفى كامل السيد (محرر)، شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (القاهرة: مركز دراسات الدول النامية، 2004)، ص41-42. وكذلك دراسة د. هويدا عدلي رومان بعنوان «التحول الديموقراطي في بولندا» في الكتاب نفسه، ص213-228.

(16) بيتروجريللي دي كورتونا، من النظام الشيوعي إلى الديموقراطية: إعادة النظر في تغيير نظام الحكم في المجر وتشيكوسلوفاكيا، في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ترجمة: آمال كيلاني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (اليونسكو)، مايو 1991، ص75، وص78.

(17) Paulo Sergio Pinheiro, "The Paradox of Democracy in Brazil", the Brown Journal of World Affairs, Vol. 8, No. 2 (Winter 2002), pp. 113-122

(18) عمرو عدلي، هل تخبرنا التجربة الرومانية بما سيحدث في مصر؟ موقع جدلية، 29 ديسمبر 2011.

(19) انظر في تحليل هذه الثورات:

Anastasiya Stelmakh, Comparative analysis of the theoretical approaches to the phenomenon of the "color revolution", blue black sea congress, Sakarya University, 2010.

(20) جين شارب، المقاومة اللاعنفية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

(21) Lincoln A. Mitchell," Democracy in Gorgia since the Rose Revolution", Orbis, Fall 2006, p276.

(22) Marie spirova, "Corruption and Democracy: The Color Revolution in Georgia and Ukraine", Taiwan journal of democracy, Vol. (4), No. (2), December 2008.

جدير بالذكر أن أساليب وتكتيكات النشاط في أحداث الثورات الملونة قد أثرت تأثيرا مباشرا في الحركات والانتفاضات التي شهدتها المنطقة العربية بداية من ديسمبر 2010، ولعل ذلك ما يفسر أن هذه الأحداث هناك وفي بلادنا لم تحقق مراميها ولم تقدم حلولا للمشاكل العميقة التي تواجه الدولة والمجتمع.

(23) تقرير المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديموقراطي، مرجع سابق، ص7-8. متاح على رابط:

http://www.undp.org.eg/Portals/0/INT%20FORUM/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf

(24) نيقولاى جينوف، التحول إلى الديموقراطية في أوروبا الشرقية: اتجاهات ومفارقات في الترشيد الاجتماعي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 128 (مايو 1991)، ص88-90.

(25) تيري لين وفيليب س. شميتر، أساليب التحول في نظم الحكم في كل من أمريكا اللاتينية وجنوب وشرق أوروبا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص26.

(26) انظر في ذلك أحمد السيد النجار، الانهيار الاقتصادي في عصر مبارك (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2012)، ود. عبدالخالق فاروق: اقتصاديات الفساد في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012). وكذلك دراسة عمرو عدلي، دولة الفساد في عهد مبارك: تفاعلات السلطة والثروة 1990-2011 (القاهرة: مبادرة الإصلاح العربي، مارس 2012). متاح على رابط:

http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/mubarak_1990-2011_the_state_of_corruption_arabic_march2012_0.pdf

(27) ممدوح الولي، اقتصاد ينزف ونحن نتصارع، جريدة الأهرام، 31 مارس 2012، ص 11.

(28) شريف جاب الله، انخفاض فائض السيولة بالبنوك من 110 مليارات جنيه إلى صفر في نهاية 2011، جريدة الأهرام، 1 أبريل 2012، ص24.

(29) جريدة الأهرام، 2 أبريل 2012.

(30) د. حازم الببلاوي، التربص وعدم الثقة، جريدة الشروق، 3 أبريل 2012، ص12.

(31) انظر مثلا في حالة مصر، د. حازم الببلاوي، البرامج الرئاسية دون تمويل هباء منثور، جريدة الأهرام، 9 أبريل 2012، ص11.

(32) السيد يسين، مخاطر التفكك الاجتماعي في السياق الثوري، جريدة الأهرام، 10 نوفمبر 2011، ص11.

(33) نبيل عبدالفتاح، نخب الفوضى والعقل المحلي الفوضوي، جريدة الأهرام، 3 نوفمبر 2011، ص10.

(34) تعبير الدستور Constitution باللغة الإنجليزية والفعل Constitute يحمل معاني البناء والتشييد.

(35) نبيل عبدالفتاح، أزمة الثقافة الدستورية، جريدة الأهرام، 19 أبريل 2012، ص10.

(36) M.Steven Fish, Stronger Legislatures, Stronger Democracies, Journal of Democracy, Vol.17, No.1 (January 2006), pp.5-20.

(37) حول دور المحكمة الدستورية في المرحلة الانتقالية، انظر:

Donald L. Horowitz, "Constitutional Courts: A Primer for Decision Makers", Journal of Democracy, Vol.17, No. 4 (October 2006), pp.125-137.

وعن المحكمة الدستورية في الهند:

Pratap Bhanu Mehta, "India's Unlikely Democracy: The Rise of Judicial Sovereignty", Journal of Democracy, Vol.18, No. 2 (April 2007), pp. 70-83.

(38) بول سالم، الربيع العربي من منظور عالمي: استنتاجات من تحولات ديموقراطية في أنحاء أخرى من العالم، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 15 نوفمبر 2011. متاح على رابط:

http://arabic.carnegieendowment.org/2011/11/15/

الربيع-العربي-من-منظور-عالمي-استنتاجات-من-تحولات-ديموقراطية-في-انحاء-أخرى-من-العالم/8kj9

(39) انظر في هذا الموضوع د. مازن حسن، النظم الانتخابية (القاهرة: مؤسسة فريدريش ناومان، 2011).

(40) يقصد بالعتبة الانتخابية حصول الحزب أو الائتلاف الحزبي على حد أدنى من الأصوات

حتى يمكن تمثيله في البرلمان.

(41) الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديموقراطية، دليل للقادة والمنظمين والنشطين حول الأسلوب الديموقراطي لبناء الأحزاب، المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية NDI (بيروت، من دون ناشر، 2004)، ص7، 9.

(42) فريد زكريا، الديموقراطية غير الليبرالية، مرجع سابق، ص93.

(43) الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديموقراطية، مرجع سابق، ص9.

(44) د. علي خليفة الكواري، مفهوم الحزب الديموقراطي... ملاحظات أولية، المستقبل العربي، العدد 296، أكتوبر 2003، ص44-52.

(45) المرجع السابق، ص13.

(46) إيفان دوهرتي، اختلال ميزان الديموقراطية: لا يستطيع المجتمع المدني الحلول محل الأحزاب السياسية، المعهد الديموقراطي الوطني للشؤون الدولية، د.ت، ص 4-5. ونُشر هذا البحث في مجلة Policy Review عدد أبريل ومايو 2001.

(47) المرجع السابق، ص7.

(48) حول دور القوات المسلحة، انظر:

Zoltan Barany, "Comparing the Arab Revolts: The Role of the Military", Journal of Democracy, Vol. 22, N.4 (October 2011), pp. 24-35.

(49) بيتروجريللي دي كورتونا، من النظام الشيوعي إلى الديموقراطية: إعادة النظر في تغيير نظام الحكم في المجر وتشيكوسلوفاكيا، مرجع سابق، ص82-83.

(50) تقرير المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديموقراطي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 5-6 يونيو 2011، مرجع سابق، ص13-14، و28-29.

(51) المرجع السابق، ص40-41.

(52) Luger helms, the importance of studying political leadership comparatively, in Luger helms (Ed), comparative political leadership, (London: Palgrave Macmillan: 2012), pp.1-25

(53) الأحزاب السياسية والانتقال إلى الديموقراطية، مرجع سابق، ص10.

(54) Guillermo O'Donnell, Philippe Schmitter and Lawrence Whitehead, Op.Cit

(55) Robert Springborg, "Whither the Arab Spring? 1989 or 1848?" The International Spectator, Vol.46, No.3 (September 2011), pp. 5-12; Lucan A. Way, "Comparing Arab Revolts. The Lessons of 1989", Op.Cit. pp. 17- 27.

الفصل الخامس

(1) هذا هو التعبير المعتمد باللغة الإنجليزية، وإن كانت هناك تعبيرات أخرى تستخدم للدلالة على المعنى نفسه، مثل:

Endurance, Persistence, Survival, Perservence, Sustainability, Deepening, and Resilience cohesion.

(2) Juan J. Linz and Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist

Europe (Baltimore: Hohns Hopkins University Press, 1996), p.5

(3) Juan Lenz and Alfred Stepan, Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America and Post-Communist Europe (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1996), Larry Diamond, Developing Democracy: Towards Consolidation (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1999)

(4) J.Samuel Valenzuela, "Democratic Consolidation in post – Transitional Setting: Notion, Process and Facilitating Conditions", Kellogg Institute (Working paper), no.150, December 1990, pp. 6-7. Available at: http://kellogg.nd.edu/publications/workingpapers/WPS/150.pdf

(5) Jan Pettersson, "Democracy, Consolidation and Growth", Department of Economics, Stockholm University, December 2004, p.8. Available at http://www2.ne.su.se/paper/wp02_16.pdf

(6) Robert D. Putnam, Making Democracy Work. Civic Traditions in Modern Italy (Princeton: Princeton University Press, 1993).

(7) Pettersson, Op.Cit, p.11

(8) Philippe C. Schmitter, "Organized Interests and Democratic Consolidation in Southern Europe" in Richard Gunther, the Politics of Democratic Consolidation: Southern Europe in Comparative Perspective, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1995), pp 284-314.

(9) Gerard Alexander, Institutions, Path Dependence, and Democratic Consolidation, Journal of Theoretical Politics, Volume 13, No.3, p. 249.

(10) Robert Dahl, Polyarchy: Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press, 1971), p.3, and Scott Mainwaring, Transitions to Democracy and Democratic Consolidation: Theoretical and Comparative Issues, Helen Kellogg Institute for International Studies (Working Paper), no 130, 1989, pp. 2-3.Available at: http://www.undp.org.eg/Portals/0/INT%20FORUM/Democratic%20Consolidation_Mainwaring.pdf

(11) Pettersson, Op.Cit, p.3.

(12) Wolfgang, Op.Cit, pp.12-15.

(13) في مجال التمييز بين التوطيد الإيجابي والتوطيد السلبي، انظر:
Andreas Schedler, What is Democratic Consolidation, Journal of Democracy, Vol. 9, No.2, 1998, pp.93 - 94.

(14) فريد زكريا، مرجع سابق، ص99-101. وهو التوتر الذي أشرنا إليه في هذا الكتاب في الفصل الثالث الخاص بتحولات الديموقراطية.

(15) Juan Linz and Alfred Stepan, Toward Consolidated Democracies, Journal of democracy, Vol. 7, No. 2, (April: 1996).

(16) Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, Part 1: The Contemporary Debate (Chatham, N.J, Chatham House Publishers,

1987), pp.190-191.

(17) Juan Linz, The Breakdown of Democratic Regimes: crisis, breakdown and re-equilibration, (Baltimore: johns Hopkins university press: 1978), pp.27-38.

(18) Juan J.Linz, "Presidential or Parliamentary Democracy: Does it make a Difference?" In Linz and Artouro Valenzuela, eds., the Failure of Presidential Democracy (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1994), pp. 3-87.

(19) Svolik, Op.Cit, pp.4-5

(20) في شروط الانتخابات الديموقراطية انظر د. عبدالفتاح ماضي، متى تكون الانتخابات ديموقراطية؟ المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 16 (خريف 2007)، ص61-80.

(21) اشتهر توكفيل بكتابه عن الديموقراطية في أمريكا الذي صدر في جزأين في العامين 1835 و1840، وكتاب النظام القديم والثورة في العام 1856.

(22) فريد زكريا، مرجع سابق، ص105.

(23) انظر الموضوعات المتعلقة بشأن تطوير كفاءة الهيئات التشريعية في: د. علي الصاوي (محرر): الإصلاح البرلماني (القاهرة: البرنامج البرلماني بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003).

(24) الكتاب الأساسي بهذا الشأن:

Adam Przeworski et al, Democracy and Development: Political Institutions and Well -Being in the World 1950 -1999 (New York: Cambridge University Press, 2000), pp. 14- 33

(25) Philippe C. Schmitter, "Twenty- Five Years: Fifteen Findings", Journal of Democracy, Vol 21, No. 1, January 2010, pp.17- 28

(26) Wolfgang Merkel, Plausible Theory, Unexpected Results: the Rapid Democratic Consolidation in Central and Eastern Europe, IPG, No.2/2008, p.15.

الفصل السادس

(1) David Held, Models of Democracy (Cambridge: Polity Press, 2006).

(2) آلان ثورين، ما هي الديموقراطية – حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية (لندن: دار الساقي، 1998).

(3) ترجمت الليبرالية إلى اللغة العربية بتعبير التحررية ولقبت بمذهب الحريين أو المذهب الحري وفق تعبير أحمد لطفي السيد. يعتمد هذا الجزء على بحث لي بعنوان «مفاهيم الديموقراطية في الفكر السياسي الحديث» في: د. سعد الدين إبراهيم وآخرين، أزمة الديموقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص35-49.

(4) من أهم الكتب في تاريخ الليبرالية، انظر:

Harold Laski, The Rise of European Liberalism: An Essay in Interpretation (London: Unwin Books, 1962; 1st edition in 1936); Charles Forcey, The Crossroads of Liberalism (New York: Oxford University Press, 1961);

C.P. Macpherson, The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke (New York: Oxford University Press, 1962), and I.T.Hobhouse, Liberalism (New York: Oxford University Press, 1964).

(5) واستمر تطبيق بعض هذه القيود حتى مطلع الستينيات من القرن العشرين.

(6) منحت نيوزيلندا المرأة حق التصويت في الانتخابات البلدية في العام 1892.

(7) Anthony Downs, an Economic Theory of Democracy (New York: York: Harper and Row, 1957).

انظر بحثا يقارن فيه بين سوق التمثيل السياسي وسوق الأسهم والسندات، والتأثير المتبادل بينهما.

Robert L. Perry and John D. Robertson, "Political Markets, Ponds Markets and the Effects of Uncertainty: A Cross National Analysis", International Studies Quarterly, Vol.42 (1998), pp.131-160.

(8) C.P. Macpherson, Domestic Theory (Oxford: Clarendon Press, 1973), pp.3-23.

(9) Isaiah Berlin, Two Concepts of Liberty (Oxford: Clarendon Press, 1958).

(10) انظر في نقد واقع التعددية في النظام الرأسمالي:

Charles Wright Mills, the Power Elite (New York: Oxford University Press, 1959); R. Pwolff, the Poverty of Liberalism (Boston: Beacon Press, 1968), and William E. Connolly, (Ed.), the Bias of Pluralism (New York: Atherton Press, 1969).

(11) Herbert Marcuse, One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society (Boston: Beacon, 1964).

(12) Robert A. Dahl, A Preface to Democratic Theory (Chicago, University of Chicago Press, 1956), pp.63-90.

(13) Peter Bachrach, A Theory of Elitist Democracy (Boston, Mass: Little Brown and Co,. 1966), pp.10-25.

(14) James Burnham, the Managerial Revolution (Bloomington, Indiana University Press, 1941)

(15) J.K. Galbraith, the New Industrial State (New York: Houghton Mifflin, 1968)

(16) Jack L. Walker, "A Critique of the Elitist Theory of Democracy", the American Political Science Review, Vol. 60, No. 2 (June 1966), pp. 285-295.

(17) سلفستر سافادسكي، «التقدم التكنيكي والديموقراطية»، دراسات اشتراكية، السنة 5، العدد 6 (يونيو 1976)، ص74-82.

(18) في محاولات إصلاح وتطوير الليبرالية لمواجهة الظروف الجديدة، انظر:

Arnold Kaufman, The Radical Liberal (New York: Atherton Press, 1968); and Kenneth M.Dolbeare and Patricia Dolbeare, American Ideologies (Chicago: III.:Markham, 1971), pp. 80 – 105.

(19) شادي عبدالوهاب، التوافقية، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية

والاستراتيجية، 2010، ص8-9. انظر في مفهوم الديموقراطية التوافقية باللغة العربية د. وحيد عبدالمجيد، النظام السياسي العراقي الجديد: قراءة في نموذج الديموقراطية التوافقية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 144، أكتوبر 2004، وارند ليبهارت، الديموقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة (بغداد: الفرات للنشر والتوزيع، 2006)، رضوان زيادة، «الديموقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديموقراطي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، العدد 334، ديسمبر 2006، ص83-114، د. رغيد الصلح وجويل بطرس، الديموقراطية التوافقية، ورقة خلفية للمؤتمر الثالث «الديموقراطية اللبنانية: تنافس أم توافق»، بيروت، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 23 سبتمبر 2008.

ويعتبر ليبهارت المُنظر الأساسي لهذا المفهوم الذي بدأ الكتابة عنه من العام 1968. انظر من مؤلفاته:

Arend Lijphert, the Politics of Accommodation (Berkeley: University of California Press, 1968), "Consociational Democracy", World Politics, Vol.21, No.2 (January 1969), pp. 207 – 225; Democracy in Plural Societies. A Comparative Exploration (New Heaven: Yale University Press, 1977), "Consociation and Federation: Conceptual and Empirical Links", Canadian Journal of Political Science, Vol.12, No.3 (September 1979), pp.499 -515; "Comment, Consociational Democracy", Comparative Politics, Vol.14, No.2 (1981), pp. 355 – 360; "Consociational Theory: Problems and Prospects: A Reply", Comparative Politics, Vol.13, No.3 (April 1981), pp.355 -360, Thinking about Democracy: Power Sharing and Majority, Rules in Theory and Practice (London: Routledge, 2008)

(20) المرجع السابق، ص10-11.

(21) رضوان زيادة، مرجع سابق، ص93-94.

(22) ينبغي التمييز بين تعبيري الديموقراطية الاجتماعية والاشتراكية الديموقراطية Democratic Socialism فلكل منهما جذوره الفكرية والأيديولوجية، وإن كانا يتقاربان اليوم في أغلب الأحيان حتى إن التعبيرين يستخدمان مترادفين.

(23) استخدم تعبيرَ «الديموقراطية الاجتماعية» في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حزبُ العمال الديموقراطي الاجتماعي الروسي والاتحاد الديموقراطي الاجتماعي في بريطانيا، ولكنها كانت أحزابا ثورية ماركسية.

(24) Adam Przeworski, Capitalism and Social Democracy (New York: Cambridge University Press, 1988).

(25) Adam Sprague, Paper Victory: A History of Electoral Socialism (Chicago: University of Chicago Press, 1986), and Alfred Pfaller, "Social Democracy in the Globalized Post Industrial Societies", International Politics and Society, No. 2 (2000), pp. 160 – 174.

(26) أنتوني جيدنز، الطريق الثالث: تجديد الديموقراطية الاجتماعية. ترجمة د. أحمد زايد ود. محمد محيي الدين (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1999)، ص99-101.

(27) تتردد في هذا المجال تعبيرات أخرى مثل:

Non Partisan Democracy, Customer's Democracy, Anticipatory Democracy

and Direct Access Democracy.

انظر في هذه التعبيرات: عادل عبدالصادق، الديموقراطية الرقمية، (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)، 2009، ص19-23.

K. L. Hacker and J.Van Dijk (Ed,s), Digital Democracy: Issues of Theory and Practice (Beverly Hills, CA, Sage Publications, 2000).

(28) جمال محمد غيطاس، الديموقراطية الرقمية (القاهرة: دار النهضة، 2006)، ص32-38، وشريف أحمد سعيد، الإنترنت وإمكانية الديموقراطية الرقمية في مصر، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة)، 2010.

(29) Michael Yard, "Direct Democracy: Progress and Pitfalls of Elections Technology", An IFES Guide for Electoral Practitioners, IFES (September 2010), pp.2-19.

(30) انظر في هذا المفهوم وتطوره:

James Bohman, Public Democracy: Pluralism, Complexity and Democracy (Cambridge, MIT Press, 1996); Carlos Sentiago Nire, the Constitution of Deliberative Democracy: A Concise and Complete Theory of Deliberative Democracy (New Haven: Yale University Press, 1998); J.S.Dryzek, Deliberative Democracy and Beyond (Oxford: Oxford University Press, 2000); R.E.Goodin, Innovating Democracy: Democratic Theory and Practice after the Deliberative Turn (Oxford: Oxford University Press, 2008); J.S.Dryzek and Simon Niemeyer, Foundations and Frontiers of Deliberative Governance (Oxford: Oxford University Press, 2010), and T.Tamara (Ed.), Talking: Politics of Dialogue and Deliberations (Tokyo: Fukosha, 2010)

(31) Carlos Sentiago. Nire. The Constitution of Deliberative Democracy: A Concise and Complete Theory of Deliberative Democracy, op.cit, ch.1.

(32) بينما يعتبر الباحثون الديموقراطية التشاورية مفهوما حديثا في التحليل السياسي والاجتماعي، فإنهم يرجعون مفهوم الديموقراطية التشاركية إلى أفكار جان جاك روسو وجون ستيوارت مل اللذين أكدا العلاقة الوثيقة بين المشاركة والديموقراطية. وينطلقون من ذلك إلى إبراز دور المشاركة في التأثير في عملية صنع القرار ومتابعة تنفيذه، والتنشئة السياسية لجمهرة المواطنين وإكسابهم الثقة بالذات وفي مؤسسات الدولة. أضف إلى ذلك أن الديموقراطية التشاركية تسهم في إقامة المجتمع العادل من خلال إتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين في المشاركة... وهي أفكار لا تختلف في جوهرها عن تلك المرتبطة بالديموقراطية التشاورية.

(33) J. Habermas, "The Normative Model of Democracy". Constellations, Vol.1, (1994), pp. 1-10; and Between Facts and Norms, trans by W. Rahg (Cambridge: MIT Press, 1996).

(34) J. Rawls, "the Idea of Public Reason Revisited", the University of Chicago Law Review, Vol.64, No. 3 (1997), pp. 765 – 807.

(35) نشأ عدد من المراكز الجامعية والبحثية المتخصصة لدراسة هذا المفهوم، وعلى سبيل المثال: في الولايات المتحدة: مركز المشاورة العامة بجامعة كلورادو، ومركز الديموقراطية

التشاورية بجامعة ستانفورد، ومركز المشاورة الديموقراطية بجامعة بنسلفانيا. وفي أستراليا: مركز الديموقراطية التشاورية والحكم العالمي بالجامعة الأسترالية الوطنية.

(36) Amy Guttman & Thompson Dennis, Why Deliberative Democracy? (Princeton. N. J: Princeton University Press, 2004), pp.1-11.

(37) Antony McGrew, "Models of Transnational Democracy", Op.cit, pp.504-505.

(38) Archon Fung, Deliberation before the Revolution: Toward an Ethics of Deliberative Democracy in an Unjust World. Political Theory, Vol.33, No. 2 (April 2005), pp.397- 419

(39) J.S.Dryzek, "Transnational Democracy", Journal of Political Philosophy, Vol.7, No. 1 (January 1999), p.44.

(40) John S. Dryzek et al, "The Australian Citizens' Parliament: A World First", Journal of Public Deliberation, Vol. 5., No. 1 (2009).

(41) انظر في هذه الأدوات:

R.E. Goodin, Innovating Democracy: Democratic Theory and Practice after the Deliberative Turn, op.cit.

(42) كلوفيس هنريك دي سوزا، «الديموقراطية التشاركية في البرازيل: ضمانات وأفكار جديدة وتحديات دستورية»، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر في موضوع الدستور المصري الجديد: تحديات وخبرات نظمته مبادرة الإصلاح العربي بالتعاون مع منتدى البدائل العربي في القاهرة خلال الفترة 22-23 فبراير 2012. متاح على:

http://www.arab-reform.net/IMG/pdf/_--_.pdf

(43) Terence, Wood,. & Marwick, Murray. "participatory democracy in brazil and local geographies: porto algere and belo horizonte", European review of Latin American and Caribbean studies, Vol (83), 2007, pp.19-41.

(44) John Parkinson, "Legitimacy Problems in Deliberative Democracy", Political Studies, Vol.51 (2003), pp. 180 - 196, and Richard A. Boner, Law, Pragmatism and Democracy (Cambridge: Harvard University Press, 2004), p.163.

(45) Chantal Mouffe, Deliberative Democracy or Agonistic Pluralism, Vienna: Institute of Advanced Studies, Political Science Series, December 2000, pp.3-5.

الختام

(1) Thomas Carothers the end of the transition paradigm, Journal of Democracy, vol. 13, no.1, (2002), pp.5-21.

(2) انظر في هذا المجال:

Peter Burnell New Challenges to Democratization, (London:

Routledge: 2010).

(3) Arthur Schlisnger, Jr. "Has Democracy a Future", Foreign Affairs, Vol.76, No.5 (September – October 1997).

(4) Democracy Index 2016, The Economist, available on: https://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2016

(5) Freedom house report, available on: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2018

(6) ملفين آي. يوروفسكي، «مقدمة المبادئ الأساسية للديموقراطية». متاح على موقع:
www.usinfo.state.gov/arabic/democracy/dmocracy1.htm

د. علي الدين هلال

■ أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

■ عضو المجلس الأعلى للثقافة بمصر.

■ عضو في لجنة المعادلات الأكاديمية بالمجلس الأعلى للجامعات المصرية.

■ عضو مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية لمركز دراسات الوحدة العربية ببيروت.

■ رئيس تحرير مجلة «شؤون عربية معاصرة»، التي تصدر باللغة الإنجليزية عن دار نشر جامعة كاليفورنيا.

■ عضو مجالس تحرير عدد من الدوريات العربية والأجنبية.

■ حصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية في العام 1973 من جامعة ماك جيل بكندا.

■ تدرج فى السلم الأكاديمي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة - التي يعمل بها حتى الآن - إلى أن بلغ درجة الأستاذية في العام 1983.

■ عمل أستاذا زائرا في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وجامعة كالجاري (كندا)، وجامعتي كاليفورنيا (لوس أنجلوس) وبرنستون بالولايات المتحدة.

■ شغل في مصر المناصب التالية:

- وزير الشباب.

- عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- أمين المجلس الأعلى للجامعات.

- مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

- خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

■ له عشرات الكتب والبحوث المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية، منها:

باللغة العربية:

- النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وتحديات المستقبل 1980 - 2010 (2010).

- العهد البرلماني في مصر 1923 - 1952 (2011).

- الصراع من أجل بناء نظام سياسي جديد (2013).

- عودة الدولة (2015).

- السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة (2015).

- الدول الكبرى والوحدة العربية (2017).

إضافة إلى كتبه في النظم السياسية العربية والنظام الإقليمي العربي.

ومن كتبه باللغة الإنجليزية:

- Islam and Power (1981).

- Islamic Resurgence in the Arab World (1982).

- Arab States in the Age of Globalization (2008).

■ أصدر بحوثا باللغة العربية في بعض الدوريات منها:

- السياسة الدولية (مصر).

- المجلة العربية للعلوم الاجتماعية (الكويت).

- المستقبل العربي (لبنان).

إضافةً إلى بحوث باللغة الإنجليزية في الدوريات التالية:

- Armed Forces and Society.

- The Canadian Journal of International Relations.

- The Washington Quarterly.

هذا الكتاب...

أخذ الاهتمام بموضوع الديموقراطية منحى مهما مع التطورات السياسية التي شهدها الثلث الأخير من القرن العشرين، والتي تمثلت في سقوط أغلب النظم السلطوية وتأسيس نظم ديموقراطية، فيما أُطلق عليه «الموجة الديموقراطية الثالثة»، فأصبحت أغلب دول العالم للمرة الأولى في التاريخ تحكمها نظم ديموقراطية. وأدت تلك التطورات إلى بزوغ مجال بحثي جديد في حقل السياسة المقارنة باسم «الانتقال إلى الديموقراطية» أو دراسات الانتقال Transology.

وقد أفصحت عمليات الانتقال إلى الديموقراطية في دول مختلفة عن تباينات وتنوعات - على رغم التشابهات الظاهرية - بشأن الشرارة التي فجّرت الاحتجاجات الشعبية ضد النظم السلطوية، وطبيعة الحركات الاجتماعية أو الجبهات الوطنية التي نظمتها، ونمط عملية الانتقال إلى الديموقراطية، والمآلات المختلفة لها.

يتناول هذا الكتاب أربع قضايا رئيسة: أولاها ديناميات أزمة النظم السلطوية وأنماط التفاعلات التي تؤدي إلى سقوطها. وثانيتُها تحديات تأسيس النظام الديموقراطي، والقضايا التي تثيرها هذه المرحلة كوضع دستور جديد، وإصدار القوانين التي تنظم الحياة السياسية. وأما الثالثة فهي عملية تعزيز النظام الديموقراطي وتوطيد أركانه. وتتمحور الرابعة حول حدود الانتقال إلى النظم الديموقراطية، فتدرس الانتقادات الموجهة إلى الديموقراطية التمثيلية أو النيابية، وتناقش الاجتهادات الأخرى كالديموقراطية التوافقية والاجتماعية والتشاورية والرقمية، والانتقادات الموجهة إلى كل منها.

ويسعى الكتاب إلى ملء فراغ في المكتبة العربية، إذ إن الحوار بشأن حالة الديموقراطية أو الدعوة إليها في البلاد العربية مازال يتسم بالرغبوية، وعدم التقدير الكافي للظروف المجتمعية المحبذة لبناء النظام الديموقراطي، وتلك المدعمة لاستمراره واستقراره. ويقدم الكتاب دراسة مقارنة لدائرة عريضة من تجارب الدول التي مرت بعملية الانتقال إلى الديموقراطية مبينا الدروس التي يمكن للباحثين العرب الاستفادة منها.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 652 - 2



إصدارات المجلس متوافرة إلكترونيا على موقعنا
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS